محاكمة دولية للكيان الصهيوني . . .

عن جرائمه في حرب غزة ! ! !

توثيق وتعليق دكتور علي السلمي

تقديم دكتور وحيد عبد المجيد

المحتويات

الفصل	الموضوع	الصفحة
مقدمة	الكفاح الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني	3
الأول	تقديم دكتور وحيد عبد المجيد	27
الثاني	جرائم العدوان الصهيوني على غزة	36
الثالث	المحاكمة في محكمة العدل الدولية	65
الرابع	تعليقات حول المحاكمة	77
خاتمة	القـــــــــــرار	87

مقدمة

الكفاح الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني

الكفاح الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني

1. الكفاح المسلح[1]

- داوود تلحمي

كلمات مفتاحية

- الانتفاضة الفلسطينية الأولى
- التنظيمات الفلسطينيـــــــة
- الثورة الجزائريـــــــــة
- انتفاضة الأقصـــــــــى
- جيش التحرير الفلسطيـــني

30أغسطس 2021

شهدت أواخر خمسينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين حراكاتٍ واسعة في التجمعات الفلسطينية المختلفة تدعو لمقاومة الواقع البائس الذي يعيشه شعب فلسطين العربي منذ نكبة العام 1948، ولتجاوز حالة انتظار الحلول الخارجية، عبر استنهاض مختلف مكونات الشعب الفلسطيني الممزق، باستخدام كل الوسائل الممكنة، بما في ذلك الكفاح المسلح، لتحدي هذا الواقع وتغييره، على غرار ما كان يحدث آنذاك في عدد من بلدان العالم المستعمرة، وخاصةً في الجزائر.

وكانت شعوبٌ أخرى قد تحررت في أنحاء العالم خلال السنوات السابقة معتمدةً على الكفاح المسلح، مثل شعب الصين (1949) وشعب فيتنام، الذي هزم الاستعمار الفرنسي (1954) وانتزع استقلال القسم الشمالي من وطنه آنذاك، وشعب كوبا، الذي أطاح بنظامٍ فاسد وتابع (1959). كل ذلك في سياق

[1] الكفاح المسلح | معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان (birzeit.edu)

حراكاتٍ واسعة شهدتها البلدان المستعمَرة، خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف التحرر وانتزاع حق شعوبها في تقرير المصير.

وكان الشعب الفلسطيني قد اعتمد الكفاح المسلح، قبل ذلك، في مواجهة الغزو الاستيطاني الصهيوني والانتداب البريطاني المتواطئ معه. فالشيخ عز الدين القسام لجأ منذ العام 1935 إلى السلاح لمواجهة المستعمِرين والغزاة، ودفع حياته ثمناً لهذا الخيار. وألهمت تضحيته وتضحية رفاق دربه ثوار الأعوام التالية 1936– 1939، الذين اعتمدوا، بعد الإضراب الشامل الشهير، على السلاح القليل الذي توفّر لهم لتحدي قوةٍ عظمى رئيسية في عالم تلك الحقبة، الدولة البريطانية، ومواجهة التشكيلات الصهيونية المسلحة وأنوية الاستيطان الاستعماري المتمددة في أنحاء فلسطين.

وبالرغم من القمع الرهيب الذي تعرّض له ثوار أواخر الثلاثينيات والظروف الصعبة التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد ذلك، فقد عاد بعض مناضليه في أواخر الأربعينيات، في ظروفٍ محليةٍ ودوليةٍ أصعب بكثير، لاعتماد العمل المسلح في مواجهة المرحلة التالية والأخطر من المشروع الصهيوني، مرحلة إقامة الدولة. فسقط من سقط من الشهداء في ساحات القتال غير المتكافئ، وفي المقدمة قائد جيش الجهاد المقدس، عبد القادر الحسيني، في وقتٍ دُفعت فيه غالبية الشعب الفلسطيني، بقوة السلاح، وبشكلٍ مبرمج ومقصود، خارج الأرض والوطن.

وبعد انتهاء الحرب غير المتوازنة بين جيوش عددٍ من الدول العربية (الخاضعةً في غالبيتها، لنفس المرجعية البريطانية)، والتشكيلات الصهيونية العسكرية، المدجّجة بالسلاح والمسنَدة من تسهيلات سلطات الانتداب، وحتى دعمها المباشر، ومن رفد بعض الأطراف الخارجية لها بالسلاح والمال، عاش الشعب الفلسطيني الموزَّع بين عددٍ من المناطق والبلدان مرحلة مخاضٍ وترقُّب لما يمكن أن تؤول إليه مساعي

الدول العربية، وجهود الهيئات الدولية، لإنصافه وتأمين أحد حقوقه الإنسانية الأولية، حق العودة إلى وطنه والعيش بأمانٍ فيه.

ولكن هذا الترقب لم يكن يعني التسليم بالواقع. فمنذ السنوات الأولى التي تلت النكبة، تلاحقت عمليات "التسلل" التي كان يقوم بها بعض الذين أبعدوا خارج أرضهم ووطنهم، أحياناً وهم يحملون السلاح، وخاصةً من الضفة الغربية لنهر الأردن التي جرى ضمُّها إلى المملكة الأردنية الهاشمية في مطلع الخمسينيات، وكذلك من قطاع غزة. وشهدت الأعوام ما بين 1949 (عام عقد اتفاقات الهدنة بين الدولة الصهيونية والدول العربية الأربع المناخة لها) والعام 1956 (عام إعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس، و"العدوان الثلاثي" اللاحق على مصر) عملياتٍ فدائيةً مسلحة انطلاقاً من المناطق الحدودية في قطاع غزة والضفة الغربية، وحتى من سوريا ولبنان، باتجاه الأراضي التي سيطرت عليها الدولة الصهيونية، غالباً بمبادراتٍ من أفرادٍ أو مجموعاتٍ فلسطينية صغيرة، ولكن أحياناً بتشجيعٍ من الدولة المصرية، خاصةً بين أواخر العام 1955 وربيع العام 1956 – جرى إحصاء حوالي 180 عملية فدائية من قطاع غزة بين نهاية سنة 1955 وربيع سنة 1956 (Black 2017, chapter 9) .

وفيما عمدت القوات الإسرائيلية إلى قتل عدة آلاف ممن أسمتهم ب " المتسللين"– بعض المصادر تحدث عن 5000 من ضحايا القتل الإسرائيلي خلال تلك السنوات (Black 2017)، والمؤرخ الإسرائيلي شلومو زاند تحدث عن مقتل 394 "متسللاً" خلال عامٍ واحد هو العام 1952 (Sand, 2012, p.235)، تكبد الإسرائيليون أنفسهم خسائر في الأرواح، نتيجة عمليات إطلاق نارٍ أو زرع ألغامٍ ونصب كمائن قام بها الفدائيون الفلسطينيون. وقدّرت المؤرخة الإسرائيلية أنيتا شابيرا تلك الخسائر بأكثر من 300 قتيل خلال تلك السنوات السبع (Shapira, 2012, p.274) . لكن هذه العمليات انحسرت بعد الغزو الإسرائيلي

لقطاع غزة وسيناء في سياق "العدوان الثلاثي" على مصر في أواخر العام 1956، ثم انسحاب القوات الغازية تحت الضغط الدولي.

وفي الوقت ذاته، أُقيم العديد من التشكيلات والتنظيمات في مختلف مناطق تواجد الشعب الفلسطيني منذ ما بعد النكبة مباشرةً، وطوال الخمسينيات وأوائل الستينيات (ماهر الشريف 1995، ويزيد صايغ 2002، و"شهادات2"، 2009)، ودعا بعضها لاعتماد الكفاح المسلح لتغيير الواقع القائم.

وجاء الانتصار المدوي لثورة الشعب الجزائري المسلّحة ضد الاستعمار الفرنسي، وإعلان استقلال الجزائر في 1962/7، بعد أكثر من 130 عاماً من الاحتلال والإذلال، ليشكّل مصدر إلهامٍ وتحفيزٍ لشبان فلسطين ومناضليه عامةً. وبات الحديث عن ضرورة اعتماد الكفاح المسلح كأداةٍ نضالية رئيسية، وأحياناً حتى وحيدة، لازمةً في برامج وشعارات مختلف الحراكات الوطنية الفلسطينية في عقد الستينيات. فقد دعت "منطلقات حركة "فتح": إلى "اعتماد الكفاح المسلح الوسيلة الوحيدة والحتمية لاستعادة فلسطين. . . " (ماهر الشريف، 1995، ص. 114)، واعتبر الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الذي أُقرّ في شهر يوليو 1968 أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين" (الوثائق الفلسطينية للعام 1968، ص. 521).

من جانبها، عمدت الأنظمة العربية الحاكمة، وخاصة مصر جمال عبد الناصر، إلى الدعوة لانشاء سلسلة قممٍ عربية لمناقشة سبل مواجهة عدوانية الدولة الصهيونية، انعقدت أولاها في القاهرة (بين 13 و16 يناير 1964)، وانتهت بالدعوة لإقرار "إنشاء كيانٍ فلسطيني يجمع إرادة شعب فلسطين ويقيم هيئةً تطالب بحقوقه"، وجرى تكليف أحمد الشقيري "بالاتصال بالدول الأعضاء وبالشعب الفلسطيني بنية الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره" ("وثائق فلسطين"، 1987، ص. 419–420). فيما قام مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي انعقد في

الإسكندرية بين 5 و1964/9/11، بـ "تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني. . ."، كما قام بـ "الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني، واعتماد إنشاء جيش التحرير الفلسطيني" ("وثائق فلسطين"، ص. 420–421). ذلك أنه، بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس بين 28 مايو و2 يونيو 1964 وإعلان تشكّل منظمة التحرير الفلسطينية، بُدئ في تشكيل وحدات جيش التحرير الفلسطيني في عددٍ من الدول العربية.

لكن بعض التنظيمات الفلسطينية التي كانت قد تشكّلت أنويتها الأولى قبل ذلك، وخاصةً حركة "فتح"، رأت في خطوات القمم العربية هذه محاولةً من الأنظمة العربية لمحاصرة الحراكات الشعبية الفلسطينية وتوظيفها في إطار سياساتها الخاصة. وكان التيار الأقوى في حركة "فتح" حريصاً على استقلالية قراره تجاه هذه الأنظمة العربية، خاصةً في ما يتعلق ببدء العمليات المسلحة ضد الدولة الصهيونية. وكما هو معروف، لم تلبث حركة "فتح" أن أعلنت في مطلع العام 1965 عن بدئها لعملياتٍ مسلّحة ضد مواقع إسرائيلية. فيما اعتبرت بعض الأنظمة العربية، وخاصةً النظام المصري، أن مثل هذه العمليات يمكن أن "تورّطها" في مواجهةٍ مبكّرة مع الدولة الصهيونية.

ومع تزايد هذه العمليات، وانخراط مجموعاتٍ وتنظيماتٍ فدائية أخرى في العمل المسلح، ومع تصاعد ردود الفعل الإسرائيلية الدموية – ومن بين أعنفها في تلك السنوات العدوان الإسرائيلي على بلدة السموع، قضاء الخليل، في 13 نوفمبر 1966 (Shlaim, 2001, p. 234)، تزايد التعاطف الشعبي الفلسطيني، والعربي، مع حَمَلة السلاح الفلسطينيين الجدد. وهو تعاطفٌ تصاعد على نطاقٍ أكبر بعد العدوان الإسرائيلي الأوسع في يونيو 1967، حيث لم تلبث العمليات المسلّحة للفدائيين الفلسطينيين أن استُؤنفت بعد الاحتلالات الإسرائيلية الجديدة، بترحيبٍ واسع من شعوب المنطقة، وبتشجيعٍ معلن، هذه المرة، من قبل نظام عبد الناصر في مصر.

وتعاظم هذا الدعم الشعبي، الفلسطيني والعربي، للعمل الفدائي المسلّح بعد عددٍ من العمليات الجريئة التي قامت بها الفدائيون الفلسطينيون، وخاصةً بعد المواجهة التي جرت يوم 21 مارس 1968 في قرية الكرامة على الضفة الشرقية لنهر الأردن، وتصدّت خلالها مجموعةٌ محدودة العدد من الفدائيين – أقلّ من 300 – ("شهادات2" 2009، شهادة نص يوسف ص. 84– 85) لأرتالٍ من المدرّعات وآلافٍ من الجنود الإسرائيليين، وكبّدتهم خسائر ملموسة – 28 قتيلاً و90 جريحاً، حسب الخبير الإسرائيلي يهوشفاط هاركابي (Hirst, 1977, p.285) – . وإثر انتشار أنباء تلك المواجهة، تدفّق الآلاف من المتطوعين الفلسطينيين والعرب، وحتى بعض الأجانب، على مواقع التدريب للتنظيمات الفدائية في الضفة الشرقية لنهر الأردن. وانفتحت الحركة الوطنية الفلسطينية، بعد ذلك، على حركات التحرر في أنحاء العالم على أوسع نطاق، وتفاعلت معها في مجال الخبرة النارتخية والتدريب. مع العلم بأن الصين كانت قد فتحت أبوابها، حتى قبل حرب العام 1967، لاستقبال قادة الشعب الفلسطيني وتدريب مناضليه، ولاحقاً فيتنام الشمالية كذلك. فيما كانت تجربة هذين الشعبين في مجال المقاومة المسلحة، وتجارب عربية (الجزائر وجنوب شبه الجزيرة العربية خاصةً) وعالمية أخرى، محطّ اهتمامٍ في قواعد الفدائيين في الأردن.

ولم تلبث هذه المقاومة الفلسطينية المسلّحة أن أصبحت عنصراً مرئياً ومؤثراً في أوضاع المنطقة وحسابات الدول الكبرى. وهو ما جعل جوزف سيسكو، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، يتحدّث في أواسط سنة 1970 عن "صعود الحركة الفلسطينية مع قدرتها المتزايدة كقوةٍ سياسيةٍ هائلة [formidable] في المنطقة. . . تمثّل، بالحدّ الأدنى، تسييساً لمشكلة اللاجئين التي كانت موجودةً في المنطقة لأكثر من 20 عاماً". (International Documents 1970, p. 194) .

لكن التطوّرات اللاحقة أظهرت حجم التعقيدات الإقليمية والدولية التي كانت تواجه هذا الصعود الفلسطيني المستند إلى الكفاح المسلح. ففي سبتمبر 1970 شنّت القوات الأردنية هجوماً شاملاً على مواقع

الفدائيين الفلسطينيين، وهو هجومٌ استُكمل بعمليات قرصٍ متواصلة بعد ذلك، وانتهى بهجومٍ أخير في أواسط يوليو 1971 على مواقع الفدائيين في أحراش جرش-عجلون أدى إلى سقوط عددٍ كبيرٍ منهم بين شهداء وجرحى، وإلى اعتقالاتٍ واسعة، وخروج الآخرين من الأردن.

وشكّلت هذه التطورات المأساوية صدمةً هائلة للحركة الوطنية الفلسطينية. فإذا كان صحيحاً أن شعار الكفاح المسلّح الذي رفعته المنظمات الفدائية لم يكن مبنياً، بالأساس، على وهمٍ بإمكانية حسم المعركة مع إسرائيل بالقوة الذاتية الفلسطينية وحدها، وإن صدرت أحياناً بعض التصريحات المتسرّعة على هذا الصعيد، إلا أن الرهان كان، من جهة، على تأمين "قاعدةٍ آمنة" للمقاومة الفلسطينية المسلحة ومن يمكن أن ينضمّ إليها من قوى التحرر العربية، على غرار ما شكّلته فيتنام الشمالية في تلك الحقبة بالنسبة للقسم الجنوبي من البلد، المسيطَر عليه من قبل الأميركيين آنذاك، ومن جهةٍ أخرى، على استنهاض الجماهير العربية، بحيث تنخرط الشعوب والجيوش العربية في القتال لحسم المعركة وهزيمة المشروع الصهيوني. وها هو مشروع "القاعدة الآمنة" في الأردن ينهار، فيما لم تستطع الشعوب العربية القيام بأي دورٍ فعّال لحماية المقاومة الفلسطينية من هذه الهجمة، ولم تبدِ غالبية الدول العربية أيّ تضامنٍ عمليٍ معها، واكتفت قلةٌ منها بإعلاناتٍ وتحرّكاتٍ محدودة النتائج والمفاعيل.

وشهدت المنطقة العربية في مطلع السبعينيات جملةً من التطورات التي انعكست سلباً على الحركة الوطنية الفلسطينية. ففي أواخر سبتمبر 1970، توفي جمال عبد الناصر، الرمز الرئيسي لصعود حركة التحرر الوطني العربية في أواسط القرن العشرين. وخلفه في رئاسة مصر أنور السادات، الذي لم يلبث أن فتح الطريق لتحولٍ كبيرٍ نحو اليمين في سياسة النظام المصري وفي تحالفاته الدولية، تزامن مع تغيّراتٍ شبيهة جرت في دولٍ عربية أخرى في الأشهر والسنوات اللاحقة. وبالرغم من قيام مصر بشنّ حربٍ على إسرائيل، بالتنسيق مع سوريا، في أكتوبر 1973، وهي حربٌ كان عبد الناصر يعدّ لها منذ ما بعد هزيمة 1967 ولكن

بأفقٍ وحساباتٍ مختلفة، لكن السادات وظّفها في استراتيجية تقاربٍ مع الولايات المتحدة لتشجيعها على رعاية صفقةٍ مباشرة مع إسرائيل. وهو ما حصل فعلاً بعد ذلك، وانتهى بعقد المعاهدة الثنائية المنفردة في مارس 1979، التي أخرجت مصر من المواجهة مع إسرائيل، وتركت الجبهات العربية الأخرى، وخاصةً الجبهة الفلسطينية، لمصيرها.

واختار الفلسطينيون، بعد خسارة القاعدة الأردنية، وفي مناخات المساعي الرسمية العربية التي تكثّفت في أوائل السبعينيات لاعتماد الحلول السياسية لاستعادة أراضيها المحتلة، تحديد هدفٍ "مرحلي"، تبلور تدريجياً باتجاه المطالبة بإقامة دولةٍ مستقلة في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، بعد جلائها عنها. ولكن الغزاة المحتلين لم يسلّموا بأي حقٍ فلسطيني، حتى بالحدود الدنيا، وواصلوا محاولاتهم لضرب النهوض الوطني الفلسطيني.

فلم تلبث الساحة اللبنانية، التي لجأ إليها الفدائيون بعد خسارة القاعدة الأردنية كمشروع "قاعدةٍ آمنةٍ" بديلة، أن اشتعلت في مواجهتهم في حربٍ أهلية- إقليمية- دولية، هدفت إلى استنزافهم وإشغالهم، وإضعاف النضال الشعبي اللبناني معهم، وتوريط الطرف السوري في الصراعات المتعددة الدائرة فيه، فيما كانت الجهود الدبلوماسية الأميركية تتكثّف لاستكمال الصفقة الثنائية المنفردة على الجبهة المصرية. فتحوّل الكفاح المسلح الفلسطيني في تلك السنوات، إلى حدٍ كبير، من أداةٍ للضغط على الاحتلال الإسرائيلي إلى أداة دفاعٍ عن الوجود وعن المكتسبات السياسية التي تحقّقت حتى ذلك الحين، وخاصةً الاعتراف العالمي بحضور الشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية الأساسية، بما في ذلك حقّه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه.

ووصلت تلك الهجمة الدولية – الإقليمية على المشروع الوطني الفلسطيني إلى ذروتها بالحرب التي شنّتها القوات الإسرائيلية على لبنان في 1982/6. ومع أن الأهداف الأكبر لتلك الحرب لم تتحقّق، إلا أن قوات

المقاومة الفلسطينية وقياداتها، من غير اللاجئين الأقدم في لبنان، اضطُرت إلى مغادرة البلد وتوزعت بين عددٍ من البلدان العربية، في إخفاقٍ ثانٍ لنوفمبر "القاعدة الآمنة". وهو ما دفع الثمار الرئيسي في الحركة الوطنية للتركيز، بعد ذلك، على البحث عن حلولٍ سياسية، في وقتٍ كان فيه وضع المحيط العربي يزداد تدهوراً، مع انشغال بعض أطرافه الرئيسية بحروبٍ وصراعاتٍ جانبية.

وفيما استمرت العمليات المسلحة، وإن بوتيرةٍ أضعف، من جنوب لبنان، وكذلك داخل الأراضي المحتلة، اصطدمت محاولات شقّ طريق الحلول السياسية بتطوراتٍ غير مؤاتية في الساحة العالمية، التي شهدت هجوماً شاملاً من قبل حلفاء إسرائيل، وخاصةً الولايات المتحدة، على معسكر حركات التحرر الوطني ودول الخيار الاشتراكي، وهو هجومٌ ساهم في إضعاف الاتحاد السوفييتي، الحليف الدولي الأقوى للحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك، وانتهى بانهياره وتفكّكه.

جاءت الانتفاضة الشعبية الكبرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أواخر العام 1987، في هذه المناخات، لتفاجئ العالم كله، بدءًا بالمحتلين الإسرائيليين، الذين كانوا يكثّفون عمليات القمع في الأراضي المحتلة بعد حربهم في لبنان. وشكّلت الحراكات الشعبية غير المسلحة السمة الرئيسية للانتفاضة، فأصبح الحجر رمزاً لهذا التحرك الشامل لمختلف قطاعات الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال وضد محاولات ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية والمس بمكانتها حتى في المحافل العربية، كما بدا في القمة العربية التي انعقدت في عمان بين 8 و11 نوفمبر 1987، قبل شهرٍ من اندلاع الانتفاضة (Laurens, 1999, p.408 و Shlaim, 2001, p.458). وشكّلت الانتفاضة بالفعل إعادة اعتبارٍ باهرة للحركة الوطنية ولحضور الشعب الفلسطيني على الساحة العالمية، وهو ما دفع حلفاء إسرائيل، وخاصةً الولايات المتحدة، لبذل مساعٍ متجددة لمحاولة احتوائها بشتى الطرق. وجاء انعقاد مؤتمر مدريد في أواخر أكتوبر 1991، بعد ضرب القوة العسكرية العراقية في مطلع ذلك العام، ومفاقمة الانقسامات في الصفوف العربية، في هذا السياق، وكذلك الاتفاقات

التي عُقدت في السنوات اللاحقة، سواء اتفاق أوسلو (سبتمبر 1993) وملحقاته، أو معاهدة وادي عربة الموقّعة في 26 أكتوبر 1994 بين الأردن وإسرائيل.

وبدا وكأن عصر الكفاح المسلح قد ولّى، وأن مرحلةً جديدة من المفاوضات والجهود الدبلوماسية ستحلّ محلّه نهائياً. هذا، مع أن العمليات المسلحة ضد الاحتلال تواصلت من قبل أطرافٍ فلسطينيةٍ أخرى غير تلك التي انخرطت في الجهود الدبلوماسية (التي شملت الاعتراف المتبادل مع إسرائيل في 1993، والذي بدأت معالمه تتبلور تدريجيا منذ بداية الحوار مع الولايات المتحدة في ديسمبر 1988). وجاء تعثُّر مسار أوسلو واندلاع الانتفاضة الثانية في أعقاب فشل مؤتمر كامب ديفيد في صيف العام 2000 وزيارة أرييل شارون الاستفزازية إلى المسجد الأقصى في أواخر سبتمبر 2000، ليؤشرا إلى عودةٍ للعمل المسلح، هذه المرة في ظروفٍ وفي ظل معطياتٍ مختلفةٍ تماماً. فحملة القمع الدموية الواسعة التي شنها جيش شارون، بعد انتخابه رئيساً للحكومة الإسرائيلية في مطلع سنة 2001، والتي أعاد خلالها السيطرة المباشرة على مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية، أظهرت أن السلاح الخفيف الذي لجأ إليه المناضلون الفلسطينيون، مهما بلغ استبسالهم، لا يستطيع حسم المعركة، في ظل معطياتٍ كهذه، وفي مواجهة جيشٍ مدجّجٍ بالسلاح الأكثر تطوراً والذي لا يميّز بين المقاتلين والمدنيين، ولا ترتدعه أية اعتباراتٍ أخلاقية أو إنسانية.

وفي قطاع غزة، الذي قرّر شارون إخلاءه من المستوطنات والحضور العسكري المباشر داخله، وهو الإخلاء الذي أُنجز في 12 سبتمبر 2005، ليُفرَض عليه بعد ذلك حصارٌ بريٌ وجويٌ وبحريٌ محكم، تعرّض الشعب الفلسطيني هناك في السنوات اللاحقة لسلسلةٍ متواصلة من الاعتداءات والحروب، شنّتها آلة الحرب الإسرائيلية (ديسمبر 2008، ويناير 2009، ونوفمبر 2012، يوليو/أغسطس 2014، ومايو 2021)، وواجهها شعب القطاع وقوى المقاومة بما توفّر لديها وما تمكّنت من تطويره من أسلحة، بشجاعةٍ ملفتة،

بالرغم من الاختلال الهائل في موازين القوى، والخسائر البشرية الكبيرة التي تكبدها سكان القطاع ومناضلوه.

ومع تدهور الأوضاع الداخلية لعددٍ من البلدان العربية منذ العام 2011 بعد أن تحولت الحراكات الشعبية في بعضها إلى حروبٍ أهليةٍ- إقليميةٍ- دولية أخذت تهدد وحدة البلدان المعنية واستقلالها، تفاقم الاختلال في موازين القوى في المنطقة لصالح إسرائيل. وهو تفاقمٌ أتاح لبعض الأنظمة العربية الانفتاح العلني على الدولة الصهيونية، وحتى بالنسبة لبعضها لبناء علاقاتٍ تحالفية معها. وبدت هنا قضية الشعب الفلسطيني وكأنها تتجه للتهميش، وكأن اليمين الإسرائيلي المتطرف الحاكم أصبح يفرض أجندته في المنطقة، بقوة السلاح والتفوق التكنولوجي في المجالين الأمني والعسكري، وتطور وضعه الاقتصادي المدعوم بقوة من الولايات المتحدة منذ عدة عقود، إلى جانب شبكة علاقاته الدولية والإقليمية التي تعززت منذ التسعينيات الماضية.

وهكذا، فإذا كان الكفاح المسلح أحد الشعارات الرئيسية التي شكلت رافعةً لصعود الحضور الوطني الفلسطيني في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات الماضية، فهو كان وسيبقى وسيلةً لتحقيق الهدف، وليس هدفاً بحد ذاته. والهدف هو، بالطبع، إنهاء الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني عبر استعادته لحقوقه الوطنية في أرضه ووطنه. أما الوسيلة فتخضع لحساب الجدوى في كل ظرفٍ وفي كل مرحلة. فكل حركة وطنية واعية لا بد أن تضع في الحسبان عند اختيار أدواتها النضالية حسابات الربح والخسارة، والوسائل الأكثر ملاءمةً وفعاليةً للنضال في كل ساحةٍ ومرحلةٍ، كما لا بد لها أن تدقق في وضع المحيط الإقليمي والوضع العالمي وتأثيراتهما المحتملة.

ومهما كانت شجاعة المناضلين وتصميمهم على نصرة قضيتهم واستعادة حقوقهم المشروعة، فمن المهم ألاّ تتحول أية وسيلة نضالية إلى "صنمٍ" (fetish) يُنظر إليه كمفتاحٍ لمعالجة كل المشكلات والتعامل مع كل

الحالات، في كل زمانٍ ومكان، بغض النظر عن المعطيات والموازين والاحتمالات الناجمة عن اللجوء إليه. صحيح أن اللجوء إلى الكفاح المسلح ساهم في تحقيق إنجازاتٍ فعلية للشعب الفلسطيني في مرحلةٍ كان فيها حضور هذا الشعب مهدّداً بالتغييب النهائي وكانت حقوقه مهدّدة بالشطب الكامل. ولكن، في ظروفٍ أخرى، كما في الانتفاضة الكبرى الأولى مثلاً، يمكن أن تكون هذه الوسيلة غير مجدية أو حتى سلبية المفعول. وفي حالاتٍ أخرى، يكون طبيعياً تماماً أن يدافع المواطنون عن أنفسهم عندما يتعرّضون لعدوانٍ مباشر، كما حصل مراراً في قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة.

كل ذلك لا يلغي كون لجوء الطرف المغبون إلى الكفاح المسلح، أو بتعبيرٍ أعمّ إلى "العنف الثوري"، يأتي كردّة فعلٍ على العنف الأصلي الذي يمارسه الطرف الظالم، وهو، في الوضع الفلسطيني، المشروع الصهيوني الاستعماري الإجلائي التوسعي، الذي لم ينفك، منذ عقودٍ طويلة، يمارس اعتداءاته على سكان البلد الأصليين وعلى أرضهم وتحول بينهم وبين العيش الآمن في وطنهم وديارهم. فالأصل هو عنف الظالم، وهو الذي ينبغي أن يتوقف، والظالم هو الذي ينبغي أن يسلّم بحقوق الشعب المغبون الذي تأتي مقاومته المشروعة للظلم في إطار دفاعه الاستراتيجي عن وجوده وحقه في وطنه.

المصادر

1. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968– مؤسسة الدراسات الفلسطينية – 1970.
2. وثائق فلسطين – مائتان وثمانون وثيقة مختارة (1839 – 1987) – دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية – 1987.
3. ماهر الشريف – "البحث عن كيان – دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993" – مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق – 1995.
4. محمد داود عودة (أبو داود) – بالتعاون مع جيل دوجونشيه – "فلسطين من القدس الى ميونيخ" – دار النهار للنشر، بيروت – 1999.
5. تحيى شخلف (إعداد وإشراف عام)– "شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية – الكتاب الثاني" – مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، "فتح"، رام الله – 2009. (شهادات2).
6. يزيد صايغ – "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة" – مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – 2002.

7. Ian Black- "Enemies and Neighbours: Arabs and Jews in Palestine and Israel 1917 – 2017", Atlantic Monthly Press, New York, 2017.
8. David Hirst – "The Gun and the Olive Branch" - Futura Publications, London- 1977.
9. Henry Laurens – "Paix et Guerre au Moyen-Orient – L`Orient Arabe et le Monde- 1945 `a nos jours" - Armand Colin Editeur, Paris- 1999.
10. Shlomo Sand – "The invention of the Land of Israel: From Holy Land to Homeland"- Verso Books, London-New York, 2012.
11. Anita Shapira – "Israel: A History" – Brandeis University Press, Waltham, Massachusetts, 2012.
12. Avi Shlaim- "The Iron Wall- Israel and the Arab World" - W.W. Norton & Company, New York-London, 2001.
13. International Documents on Palestine – 1970 - Institute for Palestine Studies, Beirut – published 1973.

الخامسة
فلسطين التاريخية
من البحر إلى النهر
المدن التي احتلتها اسرائيل
عام 1948
الرملة
الناصرة
اللد
حيفا
يافا
عكا
بئر السبع
نهاريا
تل الربيع
الطيرة
صفد
اسدود
طبريا
عسقلان
أم الرشراش
المدن التي احتلتها اسرائيل
عام 1967
الخليل
نابلس
رام الله
قلقيلية
طولكرم
بيت لحم
أريحا
طوباس
شمال غزة
غزة
دير البلح
خانيونس
رفح
فلسطين
www.alkhamisa.com

2. الكفاح في مواجهة الاحتلال[2]

4 سبتمبر 2023

خلال 24 ساعة، كان حصيلة العمل الفلسطيني المقاوم ما يلي:

1. عملية دهس في الخليل، عملية طعن في القدس وإصابة جندي.
2. عملية تفجير عبوة في نابلس وإصابة جندي.
3. عملية دهس في رام الله وإصابة 4 جنود.
4. وزير مالية المستعمرة بتسلئيل سموتريش من موقع عملية رام الله قال: "أصبحنا ندفن إسرائيليين كل يوم، يجب أن نغير هذا القدر". على الأغلب استهدف الفلسطينيون المستعمرين المستوطنين في مناطق الاحتلال الثانية عام 1967، وقُتل منذ بداية العام الجاري 28 إسرائيلياً.
5. الفلسطينيون ومعهم العرب والمسلمون والمسيحيون وكل قوى السلام والخير والكرامة يُطلقون على عمل الفلسطينيين على أنه عمل مقاوم مشروع أقرته الشرائع والقوانين الدولية، ويطلق الإسرائيليون على العمل الفلسطيني المقاوم على أنه "إرهاب" ينفذه "إرهابيون".
6. السؤال الجوهري الذي يندفق ويفرض نفسه لدى مقتل كل إسرائيلي، واستشهاد كل فلسطيني، على خلفية العمل: المقاوم أو الإرهابي، ما السبب؟؟ هل رغبة الفلسطينيين في الاستشهاد، أو رغبتهم في قتل الآخر، لمجرد الاستشهاد والتخلص من الحياة، لمجرد قتل الإسرائيلي كرهاً أو حقداً أو عنصرية؟

[2] الكفاح في مواجهة الاحتلال (addustour.com)

ما يجري في فلسطين سببه:

1. سبب واحد هو الاحتلال، ومشروعه الاستعماري التوسعي الإسرائيلي العبري الصهيوني اليهودي، القائم على التوسع والطرد والتهجير والمس بحقوق وحياة الفلسطينيين على أرض وطنهم، الذي لا وطن لهم غيره: فلسطين.
2. قُتل منذ بداية العام الجاري 28 إسرائيلياً، وقتل واستشهد منذ بداية العام الجاري 218 فلسطينياً، من بينهم 34 طفلاً.
3. فمن المجرم؟؟ من المعتدي؟ من الذي يملك وسائل القتل؟؟ ومصادرة الأرض ونهبها وطرد أصحابها إلى الخلاء، إلى المجهول؟؟ من الذي احتل أرض الآخر؟؟ من أي بلد عائلة نتياهو وسموتريتش وبن غفير وعائلاتهم والغالبية الساحقة من المستوطنين الإسرائيليين؟؟ لا شك أنهم من خارج فلسطين، بينما لا تجد فلسطينياً في مناطق 48 أو مناطق 67 إلا مولود من أب وجد وعائلة من الفلسطينيين على أرض فلسطين!
4. لذا ما هي دوافع العمل المقاوم، العمل الجهادي، النضال متعدد الأشكال والأدوات، ومجازاً العمل "الإرهابي"؟؟.
5. دوافع العمل كله هو الاحتلال، وعنف الاحتلال، ومصادرة حق الإنسان العربي الفلسطيني المسلم المسيحي الدرزي، مصادرة حقه في الحياة والكرامة والاستقلال، استعادة حرية الوطن، الإنسان، وإنهاء الظلم التاريخي الذي وقع على الإنسان العربي الفلسطيني منذ وعد بلفور لإعطاء وطن الفلسطينيين للحركة الصهيونية والوكالة اليهودية وللمستوطنين الذين جاءوا غُزاة مستوطنين إلى فلسطين أو هاربين من نازية الأوروبيين وفاشيتهم لاحتلال واستعمار وطن الفلسطينيين، بل

وزادوا على ذلك احتلال الجولان السوري ومصادرته وضمه وإلحاقه بخارطة المستعمرة مع أرض من جنوب لبنان.

بانتهاء الاحتلال، وزوال ظواهر المستعمرة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات اللجوء والتشرد خارج فلسطين، ونيل الفلسطينيين حقهم في الاستقلال على أرض وطنهم ينتهي: العمل المقاوم، ينتهي العمل الإرهابي: هل يفهمون؟؟.

3. نظرة فاحصة–الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وكيف بدأ ؟[3]

لندن (رويترز) – اندلعت الحرب بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) منذ مئة يوم عقب هجوم مباغت شنه مقاتلو الحركة على جنوب إسرائيل في أكتوبر مما أدى إلى إطلاق إسرائيل لحملة عسكرية أسفرت عن مقتل قرابة 24 ألف فلسطيني حتى الآن.

دخان يتصاعد بوسط غزة بالقرب من الحدود بين إسرائيل وغزة

كما شوهد من إسرائيل يوم السبت© Thomson Reuters.

والحرب بين إسرائيل وحماس هي الأحدث في صراع مستمر منذ سبعة عقود بين الإسرائيليين والفلسطينيين أدى إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وشنت حماس هجوما مباغتا على جنوب إسرائيل في السابع من أكتوبر تقول إسرائيل إنه أسفر عن مقتل 1200 شخص واحتجاز نحو 240

[3] نظرة فاحصة–الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وكيف بدأ ؟(msn.com)

رهينة. وردت إسرائيل بهجوم جوي وبري عنيف على قطاع غزة، قائلة إن هدفها هو القضاء على حماس.

*ما أصل الصراع؟

يضع الصراع المستعصي على الحل المطالب الإسرائيلية بالأمن، في منطقة تعتبرها منذ وقت طويل معادية لها، في مواجهة تطلعات الفلسطينيين في إقامة دولتهم.

ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1947 على خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وفرض حكم دولي على القدس. ووافق زعماء اليهود على الخطة التي تمنحهم 56 بالمئة من أراضي فلسطين. ورفضت الجامعة العربية هذا الاقتراح.

وأعلن ديفيد بن جوريون قيام دولة إسرائيل الحديثة في 14 مايو 1948، ليؤسس ملاذا آمنا لليهود الفارين من الاضطهاد والراغبين في إقامة وطن قومي على الأرض التي يقولون إن لهم فيها روابط عميقة تعود إلى عصور سحيقة.

غير أن العنف ظل يتصاعد بين اليهود والعرب، وهاجمت قوات من خمس دول عربية إسرائيل بعد يوم واحد من تأسيسها.

وفي الحرب التي تلت إعلان دولة إسرائيل، فر نحو 700 ألف فلسطيني، أي نصف السكان العرب في فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني، أو طُردوا من منازلهم، وانتهى بهم المطاف في الأردن ولبنان وسوريا وأيضا في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

ويصف الفلسطينيون ذكرى قيام دولة إسرائيل بأنها نكبة أدت إلى تجريدهم من ممتلكاتهم جماعيا وأجهضت أحلامهم في إقامة دولة. وترفض إسرائيل الإقرار بأنها طردت الفلسطينيين.

وأوقفت اتفاقات هدنة القتال في عام 1949 لكن من دون سلام رسمي.

ويشكل الفلسطينيون الذين بقوا بعد الحرب وأحفادهم اليوم نحو 20 بالمئة من سكان إسرائيل.

*ما الحروب الكبرى التي دارت رحاها منذ ذلك الحين؟

في عام 1967، وجهت إسرائيل ضربة استباقية لمصر وسوريا، وبدأت حرب الأيام الستة. واستولت إسرائيل على الضفة الغربية، والقدس الشرقية العربية من الأردن، وهضبة الجولان من سوريا، وقطاع غزة من مصر، واحتلتها منذئذ.

وقدر تعداد سكاني إسرائيلي في ذلك العام أن عدد سكان غزة يبلغ 394 ألف نسمة و60 بالمئة منهم على الأقل من اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم.

وفي السادس من أكتوبر عام 1973، شنت مصر وسوريا هجوما مباغتا على المواقع الإسرائيلية على طول قناة السويس والجولان. ثم دفعت إسرائيل كلا الجيشين إلى التراجع في غضون ثلاثة أسابيع.

وغزت إسرائيل لبنان عام 1982 وتم إجلاء آلاف المقاتلين من منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات خرا بعد حصار دام عشرة أسابيع. وانسحبت القوات الإسرائيلية من لبنان في عام 2000.

وفي عام 2005، سحبت إسرائيل المستوطنين والجنود من جانب واحد من غزة. وفازت حماس في انتخابات برلمانية عام 2006 وفرضت سيطرتها بالكامل على القطاع في عام 2007 . وشهدت غزة تصعيدا كبيرا للقتال بين المسلحين الفلسطينيين وإسرائيل في أعوام 2006 و2008 و2012 و2014 و2021.

وفي عام 2006، أسر مقاتلو جماعة حزب الله اللبنانية المدعومة من إيران جنديين إسرائيليين في المنطقة الحدودية المضطربة وشنت إسرائيل عملا عسكريا مما أدى إلى حرب استمرت ستة أسابيع.

وبالإضافة إلى الحروب، حدثت انتفاضتان فلسطينيتان، بين عامي 1987 و1993، وبين عامي 2000 و2005 . وشهدت الثانية موجات من التفجيرات الانتحارية نفذتها حماس ضد الإسرائيليين، وقصفا جويا ومدفعيا إسرائيليا على المدن الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين، اندلعت عدة جولات من الأعمال العدائية

بين إسرائيل وحماس، التي ترفض الاعتراف بإسرائيل وتعتبرها إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى منظمة إرهابية. وتقول حماس إن أنشطتها المسلحة هي مقاومة للاحتلال الإسرائيلي.

*ما محاولات صنع السلام؟

في عام 1979، أصبحت مصر أول دولة عربية توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل.

وفي عام 1993، تصافح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين وياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار اتفاقات أوسلو التي منحت الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا.

وفي عام 1994، وقعت إسرائيل معاهدة سلام مع الأردن.

وشارك الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك وعرفات في قمة كامب ديفيد عام 2000، لكنهم لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق سلام نهائي.

وفي عام 2002، عرضت خطة للجامعة العربية على إسرائيل إقامة علاقات طبيعية مع جميع الدول العربية مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي التي استولت عليها في حرب 1967، وإقامة دولة فلسطينية "وحل عادل" للاجئين الفلسطينيين. لكن حماس فجرت فندقا إسرائيليا كان يغص بناجين من المحرقة في عيد الفصح اليهودي، لتلقي هذه الواقعة بظلالها على الخطة.

وتعثرت جهود السلام الأخرى منذ عام 2014.

وامتنع الفلسطينيون عن التعامل مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسبب تراجعه عن السياسة الأمريكية المستمرة منذ عقود باعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل. ويسعى الفلسطينيون إلى إقامة دولة مستقلة لهم تكون عاصمتها القدس الشرقية. وتلعب قطر ومصر دور الوسيط في الحرب الأحدث

ونجحنا في إقرار هدنة استمرت سبعة أيام تم خلالها تبادل الرهائن الذين تحتجزهم حماس بسجناء تحتجزهم إسرائيل، كما تدفق المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة.

*أين وصلت جهود السلام الآن؟

ركزت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على محاولة التوصل إلى "صفقة كبيرة" في الشرق الأوسط تتضمن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية.

وتسببت الحرب القائمة حاليا في حرج دبلوماسي للرياض ودول عربية أخرى مجاورة للسعودية في الخليج وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

*ما القضايا الإسرائيلية الفلسطينية الرئيسية؟

يكمن في لب النزاع قضايا حل الدولتين والمستوطنات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة ووضع القدس والحدود المتفق عليها ومصير اللاجئين الفلسطينيين.

بالنسبة لحل الدولتين، فهو يتمثل في اتفاق تقام على أساسه دولة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب إسرائيل. وقالت إسرائيل إن الدولة الفلسطينية يتعين أن تكون منزوعة السلاح حتى لا تهدد أمنها.

أما المستوطنات، تعتبر معظم الدول المستوطنات اليهودية المقامة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 غير قانونية. وترفض إسرائيل ذلك وتستشهد بعمق روابطها التاريخية والتوراتية بهذه الأراضي.

والتوسع الاستيطاني المستمر من بين القضايا الأكثر إثارة للجدل بين إسرائيل والفلسطينيين والمجتمع الدولي. وفيما يتعلق بالقدس، يريد الفلسطينيون أن تكون القدس الشرقية، التي تضم مواقع ذات مكانة دينية خاصة لدى كل من المسلمين واليهود والمسيحيين، عاصمة لدولتهم. وتقول إسرائيل إن القدس يجب أن تظل عاصمتها "الأبدية غير القابلة للتقسيم."

ولا تحظى مطالبة إسرائيل بالجزء الشرقي من القدس باعتراف دولي. واعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، دون أن تحدد نطاق ولايتها القضائية في المدينة المتنازع عليها، ونقل السفارة الأمريكية إلى هناك عام 2018. أما عن اللاجئين، يعيش حاليا نحو 5.6 مليون لاجئ فلسطيني، معظمهم من نسل الذين فروا في عام 1948، في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل وغزة. وتقول وزارة الخارجية الفلسطينية إن نحو نصف اللاجئين المسجلين مازالوا بلا جنسية ويعيش كثيرون منهم في مخيمات مكتظة. ويطالب الفلسطينيون منذ فترة طويلة بالسماح للاجئين بالعودة ومعهم الملايين من أحفادهم. وتقول إسرائيل إن أي إعادة توطين للاجئين الفلسطينيين ينبغي أن تكون خارج حدودها.

تعليق

إن اللغة المستخدمة في التقرير تتبنى وجهة النظر الموالية لإسرائيل بتصوير القضية على أنها خلاف أو صراع بين دولتين، وليس اغتصاب أرض ووطن من أصحابه. الحديث عن "السلام" يتغافل عن حقيقة أن الصهاينة سلبوا ما ليس من حقهم فهم تدفقوا على فلسطين من خارجها بعد وعد بلفور الذي أعطاهم "وطن قومي" ليسوا أصحابه، وأقاموا المستوطنات وأقاموا كياناً استعمارياً مغتصب للحق الفلسطيني. ومن أسف أن كثير من العرب ومنهم قادة فلسطينيين شاركوا ويشاركون في هذا الضلال والتضليل لشعب فلسطين والشعوب العربية!

الفصل الأول

تقديم للدكتور وحيد عبد المجيد

1. عدوانٌ يُربكُ الملاحة

11 يناير 2024

يظنون أنهم مازالوا قادرين على خداع العالم حتى بعد أن سقطت ورقةُ التوت الأخيرة التي كانوا بها يستترون. تسبب عدوانُهم الهمجي على غزة، ضمن ما يُسَبِّبُه من كوارث، في إرباك حركة الملاحة في البحر الأحمر. لم يُصدق سوى أمثالهم في العالم كذبتهم حين شكلوا تحالفًا يضمُ الباقين من أتباعهم بدعوى حماية حرية الملاحة.

يعرفون أن إلهاء هجمات جماعة أنصار الله الحوثيين على السفن التابعة للكيان الصهيوني والمتجهة إليه سهلٌ للغاية. لا يتطلبُ هذا سوى وقف الهمجية التي يمارسونها. ولكنهم مازالوا يحاولون خداع العالم الذي يتحملُ تكلفة إجرامهم. فارتباك حركة الملاحة في البحر الأحمر يُمثل تحدّيًا جديدًا ليس للتجارة الدولية فقط، ولكن لجهود مكافحة التضخم وإنعاش الاقتصاد العالمي. غيّرت كثير من شركات الشحن الكبرى مساراتها إلى الطريق المباشر الذي يقطع المحيط الهادي، أو باتجاه الطريق الجنوبي لإفريقيا. تحويل المسار يعني زيادة التكلفة وإطالة وقت الرحلات. وعلى سبيل المثال فقط تضاعفت تكلفةُ الشحن

من الصين إلى بريطانيا في الأيام الأخيرة من 2023 . وتعاني أعداد كبيرة من شركات التوريد اضطرابا من جراء عدم اليقين بشأن الملاحة في ممرٍ يستخدمُه بين 15 و20% من الشاحنات التجارية. ليس معروفًا إلى متى سيستمر هذا الارتباك. كما أن إعادة ترتيب حركة الشحن عقب إلغاء الخطر على الملاحة لا تحدث بين ليلةٍ وضحاها.

ولهذا بُدئ في مراجعة مؤشراتٍ مشجعة كانت قد أثارت التفاؤل بشأن الاقتصاد العالمي في 2024 . كان مُنصورًا، مثلًا أن المصارف المركزية بدأت في تجاوز أصعب مرحلة واجهتها منذ عقود. وشرع أكبرها في أمريكا وأوروبا في خفض الوقت المناسب للهبوط السلس من إجراءات التشديد النقدي، على نحو يتيح خفض معدلات الفائدة التي رُفعت إلى مستويات قياسية، وبالتالي وضع حد للتباطؤ الاقتصادي، وكان مأمولًا أيضًا خفض معدلات التضخم. كل هذا صار موضع مُراجعة في ظل عدم اليقين بشأن حركة الملاحة في البحر الأحمر، في الوقت الذي يسعى المُجرمون إلى مداراة فشلهم عبر إطالة أمد العدوان ونقله إلى مرحلة جديدة تستمر لأشهر أخرى.

2. جمهورية موز

13 يناير 2024

استخدم الرئيس السابق ترامب التعبير المناسب لحالة الولايات المتحدة اليوم. قال إنها أصبحت جمهورية موز. هي كذلك حقًا في علاقتها مع الكيان الإسرائيلي. لم يقصد ترامب ذلك بالطبع، إذ استخدم التعبير في سياق تعليقه على ما يرى أنها تهمٌ زائفة ألصقتها به وزارة العدل، وأدت إحداها إلى تأييد المحكمة العليا في ولاية كولورادو عدم إدراجه في قائمة مرشحي الانتخابات التمهيدية للرئاسة، بدعوى أنه شارك في تمردٍ بعد أن أقسم على الولاء للدستور، وهو ما يمنعه من شغل أي منصبٍ منتخبٍ بموجب التعديل الرابع عشر لهذا الدستور.

ومع ذلك يبقى التعبير الذى استخدمه مُعبرًا عن حالة الولايات المتحدة اليوم بعد أن صارت إرادتُها مشلولةً وقرارها يُتخذُ في تل أبيب، في إطار مشاركتها الكاملة تقريبًا في العدوان على غزة، والضفة أيضًا. ربما يثير تعبير جمهورية الموز استغرابًا حين يُستخدم للدلالة على حالة قوة كبرى، بل القوة التي مازالت الأكبر في عالم اليوم. ولكن لِمَ الاندهاش فيما يدل هذا التعبير في أصله على علاقةٍ ثنائية، وليس على حالةٍ عامة شاملة. هكذا استُخدم للمرة الأولى بواسطة الكاتب الأمريكي أوليفر هنري في مجموعته القصصية الصادرة عام 1904 "الكُتُب والملوك" لوصف حالة جمهورية خيالية أسماها أنكوريا في علاقتها مع دولةً أخرى. والقصة القصيرة، مثل غيرها من أشكال العمل الأدبي، تعتمدُ على مزيجٍ من الخيال والواقع. وقد استوحى هنري التعبير مما لاحظه في هندوراس حين ذهب إليها عام 1897 في الوقت الذى كانت شركاتُ أمريكية قد احتكرت زراعة الموز في بلاد أمريكا الوسطى، وعملت لعرقلة تطورها الاقتصادي لتبقى حكوماتُها معتمدةً على ما يُتاح لها من عائدات بيع الموز، وتابعةً لأمريكا.

ولا تختلف ما يفعله الصهاينة مع أمريكا عن هذا المعنى في جوهره. فقد نجحوا في إعاقة أية مراجعة جدية لقصص اضطهاد اليهود، وخلط الحقيقي بالأسطوري، وتغليب تاريخٍ مضى على واقع تحول فيه اليهود إلى قوةٍ مُنجبرةٍ عدوانية ونجاحهم في السيطرة على إرادة واشنطن التي تصبحُ والحال هكذا جمهورية موزٍ بطريقةٍ أخرى وفي من مختلف.

3. من يسمعُ النداء؟

14 يناير 2024

إجراء حوار وطني شامل لإنهاء حالة الانقسام التي تُمزق العمل الوطني الفلسطيني، والتوصل إلى رؤية برنامجية موحدة لتعظيم قدراته الكفاحية الذاتية، وإعادة بناء منظمة التحرير على قاعدة التوافق الوطني

والديمقراطية، وتوسيع عضويتها لتلتحق بها الفصائل التي بقيت خارجها، وتصحيح التمثيل السياسي في مؤسساتها وأطرها المركزية، ومنع مزاحمة أي جسمٍ آخر لها مثل السلطة، ومن ثم إنهاء الارتهان إلى اتفاق أوسلو الذي أسقطه الصهاينة وتخلّوا منه كليًا.

لعل هذا أهم ما تضمنه النداء الذي وجّهه عدد كبير من المثقفين والمثقفات في أنحاء العالم العربي تحت عنوان (نداء إلى قوى العمل الوطني الفلسطيني). مضى نحو أسبوعين دون أن يظهر ما يدل على أن هذا النداء سُمع، إذ لم يتفاعل معه أيُ من المُخاطبين به رغم أنه وُجه في لحظةٍ فارقة بالنسبة لهم وللأمة كلها. وإذا كان تفاعل عدد يُعتدُ به من المثقفين الأمريكيين مع رسالةٍ سابقة شارك كثير ممن وجهوا هذا النداء في توقيعها، استغرق 20 يومًا، فالمفترض أن يكون تفاعل الفاعلين في العمل الوطني الفلسطيني أسرع، بل كان مأمولاً أن يُسمع منهم بشكل فوري. فالأفكارُ المتضمنة في النداء ليست عصيةً على التنفيذ. ويمكن أن أقترح انطلاقًا منها خطوتين متواليتين وقد تكونان متداخلتين. الأولى مراجعةٌ عاجلة لما آلت إليه الأطر المركزية لمنظمة التحرير، وإجراء جراحة توافقية لإبعاد من تسببوا في حجبها عن العمل الوطني إلى حد أن كثيرًا من أجيال العرب الجديدة لا تعرف عنها شيئًا.

أما الخطوة الثانية فهي انضمام فصائل لم تكن موجودةً عند تأسيسها، ولم تنضم إليها لأسبابٍ لا تُقيدُ استعادتُها الآن في لحظة تحدٍ مصيري. ويتطلب ذلك وضع معايير موضوعية للتمثيل في هذه الأطر لمعالجة اختلالاتٍ فادحة تجعلُ الفصائل لم تعد تُرى بالعين المُجردة أنصبة يصعب معها حصول من يجب أن ينضموا على ما يستحقونه. فلا غنى عن التمثيل العادل، الذي يتناسب مع الواقع، لتوحيد العمل الوطني الفلسطيني وتفعيل منظمة الأمر بعد العقوق الذي تعرضت له من أبنائها على مدى أكثر من ربع قرن.

4. مروان ومصطفى البرغوثي

15 يناير 2024

هل يمكن إنهاء الانقسام الفلسطيني دون عملٍ جادٍ للم الشمل، أو بانتظار تحرير قيادي من أسره؟ الوضع لا يحتمل قعودًا أو انتظارًا، ولابد من تحركٍ لتوحيد الصف والاستعداد لما بعد انتهاء العدوان الهمجي. يتطلب هذا التحرك وجود قيادةٍ عابرة للاتجاهات السياسية والفكرية، وتحظى بثقةٍ واسعة في مختلف الأوساط الفلسطينية. المناضل الأسير مروان البرغوثي هو خير من يؤدي هذه المهمة الكبرى. ولكن الوضع لا يحتمل انتظار تحريره في وقتٍ غير معلوم، بينما تشتد الحاجة إلى رؤية فلسطينية جامعة لتحديد الاتجاه في لحظةٍ مصيرية. رؤية تُؤسَّس عليها مبادرةٌ تُدعمها الفصائل والمنظمات الشعبية كلها، برجاء أن تكون تجليًا حديثًا لعصا أسقليبيوس المعروفة في التراث اليوناني، فتقطع الطريق على خططٍ ومؤامراتٍ لتصفية القضية، وتجعل الحديث عن أن الشعب الفلسطيني هو من تحدد مصيره واقعًا يتعذر إنكاره أو تجاهله. فثمة مهامٍ لا تحتمل الانتظار، وفي كل تأخرٍ عن السعي لبناء أرضية مشتركة إهدارٌ لن يغفره التاريخ لتضحياتٍ تختلو قواميسُ اللغات الحية من كلماتٍ تليق بها. والمهمة المُلحة اليوم لا يمكن أن يضطلع بها إلا سياسيون مستقلون عن الفصائل ويحافظون على علاقات جيدة معها كلها، ويستطيعون العمل لتجسير الفجوات ومد الجسور، وتعظيم نقاط الاتفاق مهما كانت قليلةً وتحييد الخلافات التي تحتاج حلها إلى وقت طويل. ولم تنضب الساحة الفلسطينية ممن تتوافر فيهم هذه المواصفات، ومنهم مثلًا مصطفى البرغوثي الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية التي كان كلٌ من مؤسسيها يستطيع أداء المهمة، ولكنهم رحلوا عن عالمنا مثل حيدر عبد الشافي وإبراهيم الدقاق. فهو وجهٌ مقبول ففي مختلف الأوساط الفلسطينية، وقطاع يُعتدُ به من الشعب، وسبق أن حصل على أكثر من 19% في انتخابات الرئاسة 2005 في مواجهة محمود عباس الذي كان مُعتقدًا حينها أنه امتدادٌ للزعيم ياسر عرفات، ولكنه لم يكن. فليته يأخذ على عاتقه المهمة التاريخية التي تبحث عمن يضطلع بها، فيشرع في التحرك سعيًا إلى إنجازها خطوةً وراء أخرى. وسيكون مروان مسرورًا في أسره بكل خطوةٍ في هذا الاتجاه.

5. بداية مُبشرة . . ولكن

16 يناير 2024

لم تتأخر محكمة العدل الدولية في تحديد موعد جلسة الاستماع في الدعوى التي تتهم جنوب إفريقيا فيها إسرائيل بانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها . عُقدت الجلسة الخميس والجمعة الماضيين، أى بعد أسبوعين من تقديم الدعوى في 28 ديسمبر.

وهذه بداية مُبشرة تدل على اهتمام قضاة المحكمة الخمسة، أو أكثرهم على الأقل، بالدعوى. ولكن لكى تكتمل هذه البداية لابد أن تتخذ المحكمة تدابير احترازية بأسرع ما يمكن. فالدعوى التي تقع في 80 صفحة قوية ومتماسكة. ومرافعة الفريق القانوني لجنوب إفريقيا رفيعة المستوى. وتاريخ أعضاء هذا الفريق كلهم مُشرف، وأسماؤهم معروفة في الأوساط القانونية الدولية، سواء الجنوب أفارقة أو المحامية الإيرلندية والمحامي الإنجليزي اللذان يُعدان من أشهر المحامين الدوليين في العالم. وفوق هذا وتلك فالوقت ضاغط في هذه القضية، ولكل دقيقة ثمن يُثمنها من أرواح بشر وحياتهم. فعلى سبيل المثال فقط استُشهد نحو 20 فلسطينيًا خلال ساعات الجلسة الثلاث في اليوم الأول، رغم محاولة المُحرمين توخى الحذر بمناسبة بدء النظر في القضية المُتهمين فيها.

والمطلوب من المحكمة، وفقًا لمذكرة الدعوى، وحسب سوابق عدة، أن تُصدر قرارًا أو أمرًا مؤقتًا (للحفاظ على الحقوق الخاصة بأي من الطرفين) حسب نص المادة 41 من نظامها الأساسي. ونظرًا للحاجة الملحة إلى تجنب مزيدٍ من الأضرار التي لا يمكن إصلاحها، فالمُفترض ألا يقل الأمر الذى ستصدره عن الوقف الفوري للعمليات العسكرية.

وسيكون لإصدار هذا الأمر أثر فعلي ما، فضلًا عن قيمته المعنوية، رغم أن الصهاينة لن يلتزموا به. فربما تحدث تغيرٌ في مواقف شركائهم، تحسبًا لأن تطولهم الإدانة المُحتملة في الحكم النهائي بوصفهم

مُحرضين ومُشاركين في الجريمة حسب المادة الثالثة من اتفاقية منع الإبادة. كما أن عدم التزام الصهاينة قد يُضعفُ موقفهم في الشق الموضوعي لأن خرقه يدلُ على توافر نية مواصلة الإبادة والاستهانة بالقانون والقضاء الدوليين. ولكن المهم أن يصدر هذا الأمر بأقصى سرعةٍ ممكنة. وتحتاج إصداره إلى موافقة 8 قضاة. ولن يكون هذا صعبًا إذا التزموا، أو أكثرهم، الحياد والاستقلال عن حكومات دولهم.

6. هذيانُ في المحكمة

17 يناير 2024

يصعب تحديده بدقة. هل هو هذيان أم نوع من الهلوسة ذلك الذي سمعه العالم خلال مرافعة الفريق القانوني للكيان الإسرائيلي في محكمة لاهاي. يبدو أقرب إلى الهذيان من حيث إنه كلامٌ غير معقول، ومنفصلٌ عن الواقع لا يقبله إلا غافلون أو متواطئون. وإذا حاولنا جمع شتات ما قيل، وفهم غير المعقول فيه، نجدُ محاولةً لقلب القضية، وتحويل المجرمين إلى ضحايا، والزعم بأنهم من يتعرضون لخطر الإبادة، ولكن ممن هذه المرة؟ من مجموعةٍ مُقاومةٍ صغيرة وليس من ألمانيا القوية في عزوتها. مقاومة تُستخدم حقها المشروع في القانون الدولي لمواجهة الاحتلال ما دام الطريق إلى حلٍ سلمي مسدودًا.

ولهذا لابد أن يكون التاريخ حاضرًا للابتزاز. ولِمَ لا، طالما أن هذا الابتزاز ما زال مجديًا بعد نحو ثمانية عقود ضُخمت خلالها وقائع الهولوكوست فصارت أضعاف ما حدث.

ومن الطبيعي، في مثل هذه الحالة، أن يُعاد إنتاج أكاذيب عن هجوم 7 أكتوبر بعد ثبوت أنها ليست إلا كذبًا، بما فيها أكذوبة ردّدها الرئيس الأمريكي واعتذر عنها البيت الأبيض بعد العجز عن إثبات صحتها. أكاذيبُ تُكرر حرفيًا في إهانةٍ لا يصح أن يتغاضى عنها القضاة المحترمون، لأن فيه استهانةً بقدراتهم. ولا مانع من إضافة كذبةٍ جديدة، وفاجرة أيضًا، عبر الزعم بأن مصر هي التي تعرقل دخول المساعدات إلى غزة ومدامنا في حصة هذيان فإنكار ما هو معلومٌ بالضرورة ليس غريبًا. عددُ الشهداء

في غزة صغير لأن الأرقام المعلنة غير مُوثّقة. كما أن أغلبهم ضحايا وجودهم في مواقع قتال، أو تعرضهم لقذائف صديقة أخطأت أهدافها . ولكي يكون في المرافعة شيء من القانون، فلِمَ لا يُساء تأويل حق الدفاع عن النفس، للزعم بأن هذا ما يفعله الصهاينة في غزة . ولكن ألا يعرف قضاةُ المحكمة أنه حين يستعصي التفاوض فلا سبيل إلى نيل الحق في تقرير المصير دون المقاومة بجميع أشكالها ؟ . الاختبار الذي تجتازه المحكمة، إذن، سهل بشرط أن تضع العدالة وقواعدها، فوق القوة وضغوطها التي قد يكون أقوياءُ مجرمون في الغرب شرعوا في استخدامها للتأثير في قرارها المُنتظر.

7. رحيلٌ في أيام الهول

18 يناير 2024

(اخترتَ يومَ الهول يومَ وداع/ ودعاكَ في عصف الرياح الناعي/ هتف النُعاةُ ضُحى/ فأوصدَ دونهم جُرحُ الرئيسِ منافذَ الأسماع) . هكذا بدأ أحمد شوقي قصيدته في رثاء مصطفى المنفلوطي حين رحل في يوم إصابة سعد زغلول في محاولة اغتيال، فانشغل الناس (بجرح الرئيس) عن رحيل الأديب. يصلح هذا المطلع لرثاء الراحل الكبير كريم مروة، مع استبدال أيام الهول الطويلة بيومه الذي كان واحدًا في القصيدة. رحل مروة في وقتٍ ينشغل كثير من أصدقائه وأحبائه، وغيرهم، بالعدوان الهمجي على غزة والمقاومة الباسلة ضده فيقل ما يذكر عنه قياسًا على تجربته الثرية. رحل دون أن يرى ما سينتج عن ملحمة غزة، وما ستكون عليه بعدها قضية فلسطين التي انشغل بها منذ شبابه الباكر. وكيف لا، وهو الذي وُلد في بلدة حريصا اللبنانية الجنوبية على بعد أقل من 10 كم من حدود فلسطين الشمالية. وكان وراء الحدود في فترة نشأته (مولود 1930) فلسطينيون قبل أن يُطردوا من ديارهم وتحتلها مستوطنون غُزاةٌ بُغاة. وتطول الاعتداءاتُ الصهيونية الآن، خلال المعارك مع حزب الله، حريصا من وقتٍ إلى آخر. واستُشهد بعض أبنائها المناضلين مثل شبيب حسن في 23 نوفمبر. كتب مروة في مقدمة كتابه " فلسطين وقضية

الحرية": (فتحتُ عيني وأنا طفلٌ على فلسطين، على الكثير مما نأكله ونلبسه ونتعامل معه وبه في حياتنا اليومية). كانت الأواصر عميقةً بين اللبنانيين والفلسطينيين عبر الحدود. وكان العبور من لبنان إلى فلسطين وبالعكس سهلاً قبل أن تُغلق الحدودُ العربية بأقفالٍ غليظة. ولكنه رحل قبل أن يرى ما قد يُغيّرُ موقفه السلبي في أواخر حياته إزاء المقاومة المسلحة ضد الاستعمار والاحتلال. فقد تميز بعقلٍ نقدي من النوع الذي يدفع إلى مراجعة ما يعتقدُ المرء في صحته قبل ما يظن أنه خطأ.

وما أكثرها المراجعات في تاريخه الفكري. فقد راجع، من موقعه في اليسار الحزبي ثم الفكري، العلاقة بين موسكو والأحزاب الشيوعية، والأفكار الماركسية. وكانت مراجعاتُه جسورةً لا خجل فيها ولا تردد، مما أدى إلى بعض المبالغات في هذه المراجعة أو تلك. سلامٌ لروحه.

الفصل الثاني

جرائم العدوان الصهيوني على غزة

1. حرب غزة – مايو 2021، في مواجهة تحديات جديدة، وصفات إسرائيلية قديمة [4]

تداخلت عدة أحداث، بين أواخر أبريل وأوائل مايو 2021، لِتولّد دينامية سياسية–إستراتيجية إسرائيلية – فلسطينية جديدة: قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، يوم 29 أبريل، تأجيل انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وإجراءات الشرطة الإسرائيلية ضد المصلّين الفلسطينيين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، وإنذارات الطرد الإسرائيلية المتجددة ضد العائلات الفلسطينية المقيمة في حي الشيخ جرّاح، القريب من البلدة القديمة في القدس.

ويوم 10 مايو، احتفل إسرائيليون يمينيون متطرفون بذكرى احتلال إسرائيل لـ القدس الشرقية سنة 1967، مما أثار مواجهات أُصيب خلالها عشرات الفلسطينيين بخروح في صدامات مع الشرطة في باحات الحرم الشريف (المسجد الأقصى). وفي اليوم ذاته، وجّهت "حماس" إنذاراً لإسرائيل مطالبةً إيّاها بسحب قواتها وشرطتها ومستوطنيها من الحرم ومن حي الشيخ جرّاح قبل الساعة السادسة مساءً. وعند انتهاء مهلة الإنذار، أطلقت "حماس" وقوى مقاومة أُخرى متموضعة في غزة "" ، بإطلاق وابل من 150 صاروخاً باتجاه المواقع الإسرائيلية، من بينها سنة صواريخ أُطلقت نحو القدس، وهي المرة الأولى التي تُستهدف فيها هذه المدينة منذ مواجهات سنة 2014.

وردّت إسرائيل بإطلاق ما أسمته "" بدأت في ذلك المساء بتوجيه ضربات جوية انصبّت على أهـــــداف لـ "حماس"، بما فيها نفق هجومي. ووفق مصادر وزارة الصحة الفلسطينية، قُتل 29 مدنياً، بينهم 9 أطفال، نتيجة تلك الهجمات.

عملية "سيف القدس"/"حارس الأسوار"

[4] الموسوعة الفاعلية للقضية الفلسطينية | حرب غزة – أيار/ مايو 2021(palestine-studies.org)

خلال الأيام الأحد عشر التالية من المواجهة، جرى تثبيت مسار قتال أساسي: ضربات جوية إسرائيلية في مقابل إطلاق صواريخ من جانب "حماس"، تخللها عدد قليل من الهجمات البرية والبحرية. وأطلقت "حماس"، يوم 11 مايو، 711 صاروخاً وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل، وهو العدد الأكبر في يوم واحد في تاريخ الصراع. وشنت إسرائيل ضربات كثيفة، مدمرةً 'برج هَنادي' ذا الطوابق الثلاثة عشر في مدينة غزة (بحجة أنه يؤوي مسؤولين كبار من الاستخبارات العسكرية لـ "حماس")، وكذلك المقر الرئيسي لشرطة "حماس". ويوم 12 مايو، دمرت ضربات إسرائيلية برجين في مدينة غزة، هما برجا 'الشروق' و'الجوهرة'، اللذان يضمان هيئات حكومية وإعلامية فلسطينية (زعمت إسرائيل أن البرجين يؤويان المقر المركزي لقوات "حماس" ومكاتب استخباراتها). وردت "حماس" بإطلاق عشرات الصواريخ نحو إسرائيل، كما أطلقت صاروخاً موجهاً مضاداً للدروع أدى إلى مقتل جندي إسرائيلي، وذُكر أن نظام 'القبة الحديدية' اعترض طائرة مسيرة لـ "حماس" عبرت نحو الأجواء الإسرائيلية، في حادثة كانت الأولى من نوعها.

وأعلنت إسرائيل، يوم 13 مايو، أنها وجهت ضربات لأكثر من 600 هدف في مواقع متعددة من القطاع. وادعت كذلك أنها أسقطت طائرة مسيرة لـ "حماس" كانت تستهدف منصة الطاقة 'تمار' في عرض البحر، كما أحبطت سبع هجمات بصواريخ مضادة للدروع. وقرابة منتصف نهار يوم 14 مايو، زعم الجيش الإسرائيلي في إعلان على موقع "تويتر" أن هجوماً برياً قد بدأ. وكان ذلك جزءاً من خطة مركبة لإغواء مقاتلي "حماس" للانتقال إلى الملاجئ تحت الأرض استباقاً للهجوم البري المفترض، بما يتيح لإسرائيل تصفيتهم في ضربة جوية كبيرة. وتعاملت "حماس" مع هذه الخطوة بحذر، إذ أرسلت عدداً محدوداً من المقاتلين إلى الأنفاق، بينما قام 12 سرباً جوياً عسكرياً إسرائيلياً من 160 طائرة بتوجيه ضربات لأكثر من 150 هدفاً تحت الأرض في شمالي قطاع غزة، لكن من دون إنجازات تُذكر. وفي هجمات أُخرى، دمرت إسرائيل أحد فروع ""، الذي ادعت أنه يتولى إدارة تمويل عمليات "حماس".

ويوم 15 مايو، دمرت ضربة جوية إسرائيلية 'برج الجلاء' في مدينة غزة، الذي كان يؤوي مقرات عدد من الهيئات الإعلامية، بما فيها وكالة "أسوشييتدبرس" للأنباء وقناة "الجزيرة" التلفزيونية. وأثار الهجوم إدانة دولية واسعة. ولم يؤكد وزير خارجية الولايات المتحدة ادعاءات إسرائيل أن البناية تؤوي وحدة الحرب الإلكترونية لـ "حماس". ويوم 16 مايو، تسببت ضربة جوية إسرائيلية على شبكة أنفاق مزعومة لـ"حماس" في مدينة غزة بمقتل 42 مدنياً، وتدمير عدة بنايات.

وبدأ الأسبوع الثاني من القتال يوم 17 مايو. وراج أن مصر كانت تعمل على إنجاز صفقة لوقف إطلاق النار. ولأول مرة منذ بدء القتال، أُطلقت سنة صواريخ على إسرائيل من لبنان لكنها سقطت كلها داخل الأراضي اللبنانية، واعتبرت مصادر إسرائيلية أنها من فعل فصيل فلسطيني صغير وليس 'حزب الله'. وحسب المصادر الإسرائيلية، ألقى سلاح الجو الإسرائيلي ليلاً أكثر من 100 قذيفة دقيقة التوجيه على نحو 16 كيلومتراً من الأنفاق خلال زهاء 20 دقيقة. وفي مواقع أُخرى، أُعلن أن البحرية الإسرائيلية أحبطت عملية تخريبية لـ"حماس" في شمال قطاع غزة، وقامت بتدمير غواصة لها.

واستمرت المعركة بين سلاح الجو الإسرائيلي وصواريخ المقاومة طوال اليومين التاليين. ويوم 18 مايو، أطلقت "حماس" صواريخَ استهدفت ست قواعد لسلاح الجو الإسرائيلي في جنوب إسرائيل ووسطها؛ ولم يعلَن عن وقوع أي إصابات أو أضرار مادية. وادعت إسرائيل أنها دمرت 9 أميال أُخرى من أنفاق "حماس" خلال الليل، مُلقية أكثر من 100 قذيفة موجهة دقيقة التصويب على زهاء 65 هدفاً في ظرف 30 دقيقة. ويوم 19 مايو، شن الجيش الإسرائيلي موجة أُخرى من الهجمات على نظام الأنفاق، مُلقياً 122 قذيفة موجهة دقيقة التصويب على نحو 40 هدفاً عسكرياً على امتداد نحو 10 كيلومترات من الأنفاق، وكل ذلك خلال 25 دقيقة. وفي هذه الأثناء، أُطلقت أربعة صواريخ إضافية من لبنان باتجاه حيفا ،

اعترض نظام "القبة الحديدية" أحدها، واعتبر المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون، مرةً أُخرى، أن فصيلاً فلسطينياً، وليس 'حزب الله'، هو المسؤول عن إطلاقها .

ويوم 20 مايو، آخر أيام المواجهة، أطلقت قوى المقاومة الفلسطينية 420 صاروخاً باتجاه إسرائيل، وهو الرقم اليومي الثاني الأعلى منذ بداية القتال. ووجهت القوات الإسرائيلية ضربات استهدفت مقرات سكن مسؤولين كبار في "حماس"، وحقق مقاتلو "حماس" ضربة مباشرة بصاروخ مضاد للدروع على حافلة عسكرية شمال قطاع غزة بعد دقائقَ من مغادرة عشرة جنود إسرائيليين. وانتهى القتال يوم 21 مايو، بعد أن وافقت كلٌ من "حماس" وإسرائيل على وقف لإطلاق النار توسطت فيه مصر وقطر وهيئة الأمم المتحدة ، ليدخل حيز التنفيذ عند الساعة الثانية صباحاً .

تكلفة الحرب

أعلنت وزارة الصحة في غزة، يوم 21 مايو، أن 248 غزياً قُتلوا، بينهم 66 طفلاً و39 امرأة و17 مسناً، وأُصيب 1,948 آخرون بجروح مختلفة. وأعلن قائد "حماس" في القطاع يحيى السنوار ، في 27 مايو، أن 57 مقاتلاً من "حماس" و22 من حركة الجهاد الإسلامي وعضواً واحداً من تنظيم 'لجان المقاومة الشعبية ' قُتلوا خلال المواجهة. ولاحقاً قدّر مسؤولو "حماس" أن تكلفة الحرب بالنسبة إلى اقتصاد غزة وصلت إلى 479 مليون دولار أميركي، فيما قدّر تقرير لـ ، صدرَ مباشرةً بعد الحرب، أن غزة تكبدت ما قيمته 380 مليون دولار من الأضرار المادية و190 مليون دولار من الخسائر الاقتصادية. ووفق تقديرات هيئة الأمم المتحدة، تعرّض زهاء ألف مبنى، بما فيها أربعة أبراج، للتدمير الكامل، فيما قدّرت "حماس" أن الرقم وصل إلى 1,500 مبنىً مدمراً بالكامل إلى جانب 56,000 مبنىً آخر أُصيبت بأضرار. وتفترض حاجات عملية الإصلاح الأساسي توفيرَ مساعدات لنحو 45,000 شخص (بمن فيهم 7,000 طفل) وتأمين الإيواء لسكان أكثر من 4,000 منزل مدمّر أو متضرر جزئياً . وفي أواسط سنة 2021، قدّر 'صندوق

الأمم المتحدة للطفولة" "اليونيسف " (UNICEF) أن شبكة المياه تضررَ نصفها تقريباً وأن نحو 800,000 شخص لم تعد تتوفر في مساكنهم مياه جارية، بعد أن تعرضت آبار وخزانات المياه، وتجهيزات تحلية مياه البحر والمياه العادمة، وشبكات توزيع المياه، ومحطات الضخ، لأضرار ملموسة. والتزمت مصر، في خطوة هي الأولى من نوعها، بتنفيذ برنامج إعادة إعمار بقيمة 500 مليون دولار في ثلاث مدن سكنية، بما في ذلك بناء نحو 4,000 شقة سكنية، في إشارة إلى دور متزايد لها في تأمين "استقرار" غزة ودعم نفوذها السياسي في القطاع.

وأعلنت إسرائيل مقتل أحد عشر مدنياً أصابتهم صواريخ وقذائف هاون المقاومة مباشرة، كما أُصيب 330 شخصاً بجروح، طفيفة بالنسبة إلى معظمهم، بالإضافة إلى عدة حالات إصابة بنوباتِ هلَع، وقُتل جندي إسرائيلي واحد. وأدى إطلاق صواريخ "حماس" إلى تشويش جدي للحياة اليومية العادية للإسرائيليين الذين يعيشون إلى الشمال من القطاع وصولاً إلى نتانيا ، وإلى جنوبه وصولاً إلى إيلات ، وشهدت مدن إسرائيل "المختلطة" مواجهات غير مسبوقة بين مواطني إسرائيل الفلسطينيين واليهود في الشوارع أثارتها أحداث القدس وقطاع غزة. وزعمت إسرائيل أنها قتلت نحو 50 من كبار الكوادر الفاعلة في "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى نحو 200 من مقاتليهما. وادعت أيضاً أنها دمرت أكثر من 1,500 هدف، ونحو 100 كيلومتر من نظام أنفاق "حماس" ("المترو") في مدن غزة ورفح وخان يونس. وشملت الهجمات الإسرائيلية مرافق تصنيع الأسلحة وتخزينها، ومراكز الأبحاث والتطوير الخاصة بها، وعشرات المكاتب الرسمية، و11 بناية و5 مصارف.

تحليل

حماس

تميزت مواجهة مايو 2021 بكونها جرت بمبادرة من "حماس" سعياً لتحقيق هدف سياسي واضح، وهي المواجهة الأولى من هذا النوع منذ سيطرة "حماس" على قطاع غزة سنة 2007 . وسعت "حماس" للاستفادة من قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلغاء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو القرار الذي كان غير مقبول شعبياً إلى حد كبير، كما سعت لاستثمار المواجهة المتصاعدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وأرادت "حماس" أن تتموضع باعتبارها المدافع الأول عن الحقوق الفلسطينية، مقارنةً بالسلطة الفلسطينية وذراعها "المركزي" حركة "فتح"، اللتين اعتبرتهما مُواطئَين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل. ولم تكن "سيف القدس" تحدياً لإسرائيل فقط، إنما كانت محاولةً من جانب "حماس" للتحول إلى العنوان السياسي الفلسطيني الأول، مسلحةً بمشروعية سياسية واسعة ناجمة عن استعدادها لمواجهة إسرائيل، على غرار ما سبق وفعلته "فتح" في الماضي لتحقيق مكانتها السياسية.

ويبدو أن "حماس" قدرت: (أ) أن إسرائيل ستمتنع عن القيام بهجوم بري واسع النطاق، و(ب) أنها – أي "حماس" – ستتمكن من امتصاص ضربات إسرائيل والرد عليها، و(ج) أنها ستجد نفسها في وضع أفضل في نهاية المواجهة في مجال تحقيق مطالبها المباشرة المتعلقة بإنهاء الحصار على غزة، وكذلك في تحقيق أهدافها السياسية – الإستراتيجية الأوسع على حساب السلطة الفلسطينية/"فتح". وعلى الصعيد العملياتي، وعلى الرغم من حملة إسرائيل الجوية المكثفة، بدا أن فرضيتي "حماس"، الأولى والثانية، ثبتت صحتهما إلى حدٍ كبير في مجرى الأحداث. وكما في المواجهات السابقة مع إسرائيل، أثبتت "حماس" وفصائل المقاومة الأُخرى قدرتَها على المحافظة على وتيرة منتظمة من إطلاق الصواريخ على امتداد الأيام الأحد عشر للقتال؛ إذ وصل معدل الصواريخ اليومي إلى ما بين 300 إلى 450 صاروخاً على الرغم من القصف المقابل من جانب القوات الإسرائيلية – والذي زادت وتيرته بنسبة 50 إلى 100 بالمئة مقارنة بحرب سنة 2014 . وبالإضافة إلى ذلك، جرى إطلاق نحو ضعف ما أُطلق من الصواريخ على المدن الأبعد مثل تل أبيب والقدس

(صاروخ واحد من كل ستة صواريخ تقريباً)، مما أشار إلى أن "حماس" قد رفعت من نسبة الصواريخ الأبعد مدىً لديها، بحيث وصل واحد منها على الأقل إلى مدينة إيلات الواقعة على البحر الأحمر (على بعد نحو 200 كيلومتر من قطاع غزة) وذلك باستخدام صاروخ 'عياش-250' الجديد الذي يصل مداه إلى 250 كيلومتراً. وأكدت التقارير الغربية أن "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي لم تستهدفا حصراً مراكز الكثافة السكانية المدنية؛ إذ أطلقتا صواريخ على ستّ على الأقل من القواعد العسكرية الجوية الإسرائيلية، وعلى منصات إسرائيل النفطية الواقعة في عرض البحر. وتسبّب إطلاق الصواريخ في إشعال النار في محطة توليد كهرباء، وفي مستودع وقود في عسقلان، وفي أنبوب النفط الممتد بين أشدود وإيلات، كما أدى إلى عرقلة حركة الطيران في عدة مطارات إسرائيلية. وواجهت "حماس" نظام 'القبة الحديدية' بإطلاق زخات مُنسّقة وصلت إلى نحو 50 صاروخاً بهدف إرباك منصاته بأهداف تتجاوز طاقتَه على الاعتراض المتزامن لها. وجرى تصميم أنظمة إطلاق 6، و9، و12 صاروخاً في آنٍ واحد لتحقيق هذا الإرباك. كما أُطلقت صواريخ على ارتفاعات منخفضة بهدف التقليل من احتمال اعتراضها. وتمثّل تطوّر بارز في نشر "حماس" عدةّ أنظمة قتالية موجّهة عن بُعد، أحدها، المسيّرة الهجومية 'شهاب'، التي يبدو أنها نسخة مُصنّعة في غزة من المسيّرة الإيرانية 'هيسا أبابيل-2'، مع أن المصادر الإسرائيلية ادّعت أنه لم يكن لها تأثير يُذكر. وربما جرى اعتراض بعض صواريخ "حماس" بواسطة صواريخ 'تامير' (القبة الحديدية) التي قيل أنها نُصبت على طرادات "ساعر فئة 6/5" التابعة للبحرية الإسرائيلية. ويبدو كذلك أن تأثير استخدام "حماس" للصواريخ المضادة للدروع كان محدوداً، علماً بأن نطاق المواجهات البرية كان بحد ذاته محدوداً. ونشرت "حماس" تجهيزات بحرية جديدة (غواصات صغيرة موجّهة عن بُعد)، كما أظهرت قدرات حربية متقدمة في الاستخبارات الإلكترونية والسايبرية. وذكر مسؤولون إسرائيليون كبار، بعد أن أُعلن وقف إطلاق النار، أن "حماس" بقي لديها نحو 8,000 صاروخ، مما

أوحى بأن الضربات الإسرائيلية أحدثت استنزافاً محدوداً. وفي العديد من الحالات، كانت الصواريخ تُطلق من مواقعَ غير مكشوفة، بما فيها الأنفاق والمرائب (كراجات)، وهو ما يعني أنه لم يتمّ، في معظم الحالات، رصدها قبل الإطلاق. وفي أواخر سنة 2021، ذكرت مصادر إسرائيلية أن "حماس" تُطوّر أساليبَ عملياتية جديدة على ضوء الدروس التي استخلصتها من عملية 'حارس الأسوار'. وقيل إن عناصر "حماس" يقومون بإحياء أشكال سابقة من الهجمات من خلال التدرّب على التسلّل إلى المواقع الإسرائيلية وإيجاد الوسائل للتغلّب على جدار إسرائيل الفولاذي الذي يُحيط بقطاع غزة على امتداد 75 كيلومتراً. وقيل إن "حماس" تستثمر في مجالاتٍ مثل الحرب السايبرية، والمركبات الجوية الموجّهة عن بُعد والطائرات المسيّرة الهجومية، وأسلحة نخبوية ومضادة للدروع متنوعة.

لكن نجاح "حماس" في المحافظة على عناصرها البشرية وأرصدتها العسكرية لم يُترجم إلى مكسب إستراتيجي واضح أو إلى تغيير في وضعية الحركة السياسية. إذ إن الارتفاع الآني في شعبية "حماس" ومكانتها لدى الفلسطينيين لم يستمر إلى المرحلة اللاحقة التي شهدت، على العكس، جموداً في التفاوض بشأن شروط إعادة البناء في غزة وتبادل الأسرى مع إسرائيل وتحقيق انفراج ملموس في مسألة رفع الحصار، بغضّ النظر عن استعداد إسرائيل اللاحق للسماح بدخول المزيد من عمال غزة للعمل في إسرائيل. وفي المحصلة، فإن النقاط التي أحرزتها "حماس" ضد السلطة الفلسطينية/"فتح" لم تُترجم إلى تغيير ملموس في وضعيتها كعنوان سياسي فلسطيني ذي مصداقية أو كقطب بديل، على الرغم من حدوث تحسُّن في العلاقات مع مصر وتجدّد الجهد الدولي لإحداث استقرار في الوضع الاقتصادي للقطاع. باختصار، بقيت الصورة الإجمالية على جبهة غزة – إسرائيل إلى حدّ كبير كما كانت منذ حرب 2009/2008، أي جمود من دون تبدّل يُذكر في قدرة "حماس" على إحداث تغيير في الوضع القائم.

إسرائيل

فُوجئت إسرائيل إلى حد كبير بضربة "حماس" الأولى، وبدا أنها أساءت تقدير استعداد قيادة "حماس" للتحرك دفاعاً عن القدس وسعياً لتحقيق أهداف سياسية – إستراتيجية أوسع. لكن، من حيث الشكل، كانت مقاربة إسرائيل أقرب إلى تلك التي اعتمدتها في 'عملية عمود السحاب ' (2012) منها إلى تلك التي اعتُمدت في 'عملية الرصاص المسبوك ' (2009/2008) أو 'عملية الجرف الصامد ' (2014)، بحكم أنها كانت بالدرجة الأولى منازلة بين القوة الجوية الإسرائيلية وصواريخ المقاومة، مع قدر محدود من العمليات البرية أو البحرية. وبدا أن إسرائيل بذلت جهداً خاصاً لاستهداف كبار الكوادر والخبراء الفنيين لـ "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي في إطار حملة لـ 'قطع الرأس'، كما بذلت جهداً واسعاً لتدمير 'المترو'. لكن، على الرغم من ادعاءات إسرائيل، يبدو أن حملة تدمير الأنفاق لم تكن بمستوى توقعاتها. وبحسب ما قاله قائد "حماس" في قطاع غزة يحيى السنوار، فإن الأنفاق ممتدة على 500 كيلومتر، وبقي 95 بالمئة منها سليماً بعد الحرب. وجذبت حرب غزة، مرة أخرى، الانتباه إلى العلاقة بين الإعلام (ووسائل التواصل الاجتماعي) والبُعد القانوني للحرب الحديثة. فإثر الحرب، أطلقت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في احتمال ارتكاب كل من "حماس" وإسرائيل جرائم حرب، بما في ذلك احتمال استخدام إسرائيل قوة غير متكافئة وإطلاق "حماس" صواريخ عشوائية. ومهما يكن، فإن وجهاً معبراً عن مواجهة غزة شكّله عدم التلاؤم الإستراتيجي بين أهداف إسرائيل العسكرية والعملياتية المحضة لإضعاف قدرات "حماس" العسكرية، وأهداف "حماس" المرتكزة على الإعلام لنزع الشرعية عن حملة إسرائيل لدى الرأي العام العالمي، وبالنتيجة لإضعاف ركائز التفوق العملياتي للجيش الإسرائيلي. وقد أدت زلّة إسرائيل الكبيرة في هجومها على مقرات الصحافة الدولية في 'برج الجلاء'، واستخدامها لموقع 'تويتر' كأداة للخداع، دوراً مهماً في تقويض صدقيتها الدولية وحملتها الإعلامية. وتبقى إسرائيل بشكل

دائم في وضعية ليست لمصلحتها على الصعيد الأخلاقي/البسيكولوجي (النفسي)، لأنه إذا ما كانت "حماس" منظمةً "إرهابية"، كما تدعي إسرائيل، فليس متوقعاً منها سوى القيام بأعمال "إرهابية"، ولا يمكن توقع أن تتصرف مثل الدول "المتحضرة" (التي تدعي إسرائيل أنها واحدة منها). وهكذا فإن التذمر من "إرهاب" "حماس" لا يجد صدىً جدياً، وخصوصاً في ضوء عدم التناسب في القوى وفي التكلفة البشرية والمادية النسبية. وفي مفارقةٍ أُخرى ملفتة، فإنه بقدر ما تكون دفاعات إسرائيل أكثر فعالية، تضعف إمكانية ادعائها صفة الضحية أمام الرأي العام العالمي.

وكجزء مما يبدو أنه عملية اختبار دورية في مجال استخدام القوة، يظهر أن إسرائيل أعادت إحياء ثقتها بدور سلاح الجو خلال مواجهات مايو 2021. ويعود سبب أساسي لذلك كون إسرائيل طورت وسائل الاستكشاف والرقابة الاستخبارية الإلكترونية وتقنيات الاستهداف، كما تزايدت ثقتها في قدرة "القبة الحديدية" والأنظمة المرتبطة بها على التقليل من التأثيرات الأكثر سلبية لضربات قذائف الهاون وصواريخ المقاومة الفلسطينية، بما يُبطل حاجتها إلى هجوم بري على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، كشفت عملية 'حارس الأسوار'، في الواقع، بعض التطويرات العسكرية الملموسة في الجانب الإسرائيلي. فقد أشارت المصادر الإسرائيلية إلى أن الجيش لجأ أول مرة إلى وسائل الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، لتحديد مواقع أهداف المقاومة ومهاجمتها، مستخدماً مسيّرات موجهةً ذاتياً وعربات قتالية أُخرى، بما يُنذر بعصر جديد من الحرب الروبوتية. كما تمّ نشر وسائل الدفاع الليزرية ضد الصواريخ للمرة الأولى، في تخفيض كبير محتمل لتكلفة ومهلة الرد على نيران المقاومة، وبما يتيح احتمال التمكّن من إبطال نيران الهاون، والصواريخ، وهو ما كان أمراً صعباً حتى ذلك الحين. وربما يتضح أن احتمال تملك نظام دفاع مرتكز على أشعة الليزر وأكثر فعالية بكثير في تخفيض التكلفة سيكون أحد أهم التحديات التكنولوجية التي ستواجهها قوى المقاومة الفلسطينية في المستقبل القريب.

كما أتاحت تكنولوجيات القتال الإسرائيلية الجديدة تطوير قوات خاصة متقدمة جداً ("وحدات الشبح") المسلحة بأحدث تجهيزات التحري والقيادة والسيطرة (مع أنه لم يتضح بعد ما إذا كانت هذه القوات قد اختُبرت فعلياً في المعركة في مايو 2021). والأهم من ذلك كان تطوير رؤية قتالية جوية-برية-بحرية متكاملة تكون بموجبها المعلومات الحيوية لساحة المعركة متاحة بصورة آنية لكل الوحدات، بحيث يكون بإمكانها أن تتفاعل بسرعة غير مسبوقة وبالأسلوب القاتل الملائم مع التطورات الجارية لحظةً بلحظة على أرض المعركة.

وقد يزيد نظام مُدمج بالكامل وعلى أساس "الأرض المكشوفة"، معززاً بالتدريع، والذكاء الاصطناعي، وقدرات في مجال المسيّرات والروبوتات وأسلحة المواجهة عن بُعد، من إغراء إسرائيل باللجوء إلى حرب برية شاملة في المستقبل. وفيما تسعى إسرائيل للحصول على صورة كاملة عما يجري "فوق السطح" (جواً، وبراً، وبحراً)، من المرجح أن تتقب المقاومة بشكل أكبر "تحت الأرض" (وتحت البحر) وأن تندمج أكثر وأكثر في التجمعات السكانية. وفي ظل غياب فرص المناورة من "فوق"، من المحتمل أن يكون ما تحت الأرض هو الفضاء الوحيد الحرّ نسبياً الذي يبقى لها للتهيُّؤ للهجوم المضاد. ومن المحتمل كذلك أن تذهب المقاومة نحو تركيز أكبر على نقاط ضعف إسرائيل واستهداف مواقعَ اقتصادية ومدنية حساسة، ونحو السعي لتطوير أسلحة دقيقة تهدف الاقتصاد في استخدام طاقاتها وترشيد إستراتيجياتها الاستهدافية، بما في ذلك بذل جهود أكبر لضرب أهداف عسكرية، والتوجه نحو تطوير أكبر لقدراتها في مجال "التعطيل النوعي" كعلاج مضاد لقدرة إسرائيل على "التدمير الكمّي"، كما هو واضح من الجولات المتعددة منذ 2009/2008.

وفي حين تلجأ المقاومة بشكلٍ متزايد لما تحت الأرض (لكن من دون التخلي الكامل بالضرورة عن "السطح")، من المحتمل أن يسعى الإسرائيليون للقصف بعمق أكبر في غزة ولتطوير وسائلَ جديدة في الحرب

ما تحت الأرضية. وفي هذه الأثناء، فإن سعي إسرائيل لرؤية استخباراتية/ استكشافية متكاملة للمعركة، بحيث يكون كل موقع لـ "حماس" معروفاً وكل حركة معادية قابلة للتوقع وللردع، قد يدفعها إلى التفكير، مرة أخرى، في إمكانية شن حرب سريعة تكون كلفتها محدودة نسياً. وقد تكون هي المرحلة التالية من المعركة الطويلة على غزة.

أحد الآثار الجانبية البارزة لحرب غزة في مايو 2021 تمثل في تبلور تلمس إسرائيلي لتهديد جديد نجم عن هبة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1967 للاحتجاج على أفعال إسرائيل في غزة. فقد أثارت التظاهرات والصدامات العنيفة في البلدات والمدن العربية/اليهودية "المختلطة" اعتقاداً إسرائيلياً بأن تهديداً داخلياً محتملاً قد يكون له عواقب ليست أقل خطراً من تأثير التهديدات الخارجية، ويمكن أن يعيق حركة وانتشار القوات الإسرائيلية الساعية لمواجهة تهديد خارجي من نمط حرب على الجبهتين الشمالية والجنوبية. وهذا ما يضيف بُعداً جديداً، لم يكن مأخوذاً بشكل كاف بالاعتبار حتى الآن في النقاشات الأمنية الإسرائيلية، لا يتعلق فقط بالتهديد الذي يشكله السكان العرب الفلسطينيون، وإنما بالحاجة إلى عقيدة أمنية أكثر شمولية تستوعب كافة جوانب سيطرة الدولة على السكان وأساليب تطبيقها الفعلي.

مراجع

1. أبو عامر، عدنان. "معركة غزة الأخيرة وآفاقها المستقبلية". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 127 (صيف 2021)، ص 126–131.
2. حيدر، رندة. "العملية العسكرية ضد غزة: حرب على الوعي وصراع على السردية". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 127 (صيف 2021)، ص 81–88.
3. منصور، كميل. "دلالات هبة القدس وحرب غزة ودروسهما". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 127 (صيف 2021)، ص 67–75.

4. Harel, Amos. "Israel Successfully Tests Airborne Laser Interception of Drones." *Haaretz*, 21 June 2021. https://www.haaretz.com/israel-news/2021-06-21/ty-article/israel-success...
5. Ibrahim, Sally. "Counting the Cost of Israel's War on Gaza, One Year on." The New Arab, 19 May 2022. https://english.alaraby.co.uk/analysis/counting-cost-israels-war-gaza-on...
6. Ministry of Foreign Affairs (Israel). "Operation Guardian of the Walls." 10 May 2021. https://www.gov.il/en/Departments/General/operation-guardian-of-the-wall...
7. Roblin, Sebastien. "How Hamas' Arsenal Shaped the Gaza War of May 2021." *Forbes*, 25 May 2021.
8. https://www.forbes.com/sites/sebastienroblin/2021/05/25/how-hamass-arsen...
9. The World Bank. "Press Release: The Rebuilding of Gaza Amid Dire Conditions: Damage, Losses, and Needs." 6 July 2021.

https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/07/06/the-rebuild

2. المركز الفلسطيني يصدر تقريراً حول العدوان على غزة خلال الفترة 10 –21 مايو 2021[5]

7 مارس 2022

أصدر المركز الفلسطيني تقريراً يوثق كافة المجريات والأحداث التي جرت خلال العدوان، وهو عبارة عن خلاصة عمل كافة طواقم المركز ووحداته المختلفة التي عملت على كافة الأصعدة من رصد، مراقبة، توثيق، وتحقيقات وبناء ملفات قانونية. وبالتالي، يعبر التقرير عن رواية المركز حول العدوان على غزة، بشكل موضوعي ومهني في إطار عمله كمنظمة معنية بحقوق الإنسان.

كما يتضمن التقرير نتائج التحقيقات التي أجرتها ثلاث مؤسسات حقوقية، هي: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ مركز الميزان؛ ومؤسسة الحق، على مدار الأشهر الماضية حول العدوان، حيث أصدرت تقريراً إحصائياً مشتركا حول نتائج العدوان.

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 10 مايو 2021، عدوانا على قطاع غزة تحت مسمى عملية "حارس الأسوار"، استمر 11 يوماً، استخدمت فيه أحدث ما في ترسانتها العسكرية من طائرات حربية ومدفعية وبوارج بحرية. وذكت آلة الحرب الإسرائيلية على مدى أيام الحرب بأطنان من المتفجرات والصواريخ الموجهة منازل وممتلكات المدنيين والبنى التحتية ومختلف القطاعات الحكومية والخاصة وغير الحكومية، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين، وتدمير واسع وشامل في الممتلكات، وإحداث أزمة إنسانية، بفعل عمليات القصف والتدمير لعشرات الآلاف من سكان القطاع. وطالت تلك العمليات، في أحيان كثيرة، تجمعات مدنية وأوقعت خسائر في أرواح وممتلكات مدنيين عزل، كانت أعنفها القصف المكثف والعنيف لشارع الوحدة، وسط مدينة غزة، في اليوم السابع للعدوان، والذي أدى

---

2. المركز الفلسطيني يصدر تقريراً حول العدوان على غزة خلال الفترة 10 –21 مايو 2021 | شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (pngoportal.org)

لتدمير عشرات المنازل والبنايات الكبيرة على رؤوس ساكنيها، مما أسفر عن مقتل العشرات، بينهم عائلات بأكملها أبيدت. ووفقاً للتقرير، فقد قتلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، خلال العدوان 240 شخصاً، بينهم 151 مدنياً، بنسبة (63%) من إجمالي الضحايا المدنيين، و [1](89)عنصراً من أفراد المقاومة. من بين الضحايا المدنيين (59) طفلاً، و(38) امرأة، وإصابة (1972) مواطناً، بينهم (632) طفلاً، و(399) امرأة. كما أسفرت الهجمات العسكرية الإسرائيلية عن إلحاق الضرر بـ (7680) وحدة سكنية، بينها (1313) وحدة سكنية تعرضت للضرر الكلي، و(6367) وحدة سكنية تعرضت للضرر الجزئي.

وشكل استهداف المنازل والبنايات السكنية وهدمها على رؤوس ساكنيها، أبرز سمات العدوان، حيث قتل العشرات من المدنيين، بمن فيهم عائلات بأكملها، جراء تدمير منازلهم. كانت أبرز هذه الجرائم، تدمير حي سكني في شارع الوحدة، وسط مدينة غزة، ومقتل (44) مواطناً داخل منازلهم، بينهم 17 طفلاً، 13 امرأة، و5 مسنين، بالإضافة إلى إصابة 12 آخرين، بينهم 3 أطفال، و4 نساء، حيث باغتتهم عشرات القذائف الصاروخية وهم نيام. وأظهرت التحقيقات التي أجراها المركز، أن الهجمات على هذا الحي السكني، علاوة على هجمات أخرى مماثلة يستعرضها التقرير، قد نفذت دون أي هدف عسكري واضح أو مرئي سواء في المكان نفسه أو في مكان قريب، وأن المنطقة ومحيطها هي منطقة سكنية تجارية وخدماتية، ولا يوجد فيها أية موقع عسكري، ولم يسبق أن استخدمت هذه المنطقة كمنطقة مواجهات أو إطلاق صواريخ أو أي شيء يدل على أنها غير مدنية. وأظهر التقرير اضطرار الآلاف من السكان المدنيين إلى إخلاء منازلهم بشكل قسري خلال فترة العدوان، وذلك هرباً إلى أماكن اعتقدوا أنها ستكون آمنة بعد أن تعرضت منازلهم وممتلكاتهم إلى استهداف مباشر أو غير مباشر على أيدي القوات الحربية المحتلة. وشهدت مناطق حدودية نزوحاً جماعياً لسكانها، تحت القصف المكثف لمنازلهم

ومناطق سكناهم، كان من بينها القرية البدوية، شمال قطاع غزة، الذي اضطر نحو 7000 من سكانها للجوء الى مدارس الأونروا في مدينة غزة، أو لدى منازل أقارب وأصدقاء أكثر أمنا . كما شهدت المناطق الحدودية فالشرقية في رفح نزوحا جماعياً لنحو 5000 مواطن باتجاه الغرب إلى أماكن أكثر أمناً في المدينة، ولجأوا الى مدارس الوكالة.

وفاقم الحالة الإنسانية المتردية سوءاً اضطرار آلاف آخرين، خاصة في مدينة غزة، للهرب من منازلهم وبناياتهم السكنية بفعل استهداف تلك القوات للأبراج السكنية العالية. ومما فاقم الحالة الإنسانية، وزاد الأمور سوءاً، اضطرار مئات العائلات الأخرى إلى ترك منازلها عنوةً والهرب الى أماكن أكثر أمناً. ووثق التقرير أيضاً تعرض المنشآت الطبية وفرق المهمات الطبية للاستهداف وعرقلة عملها في نقل الجرحى وإجلاء الضحايا . كما تعرضت منشآت صحفية وإعلامية في قطاع غزة للاعتداءات، حيث تم قصف مقرات قنوات فضائية عاملة في القطاع، من بينها قنوات فضائية عربية ودولية.

كما تعرضت مؤسسات تعليمية ومؤسسات حكومية ومرافق عامة للتدمير بشكل منهجي ومنظم. وخلصت تحقيقات المركز إلى أن ممارسات قوات الاحتلال خلال العدوان شكلت خرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ومثلت مخالفات لكل من مبدأي التمييز والتناسبية في الأعمال القتالية. فقد شنت تلك القوات هجمات عشوائية على مناطق سكانية مأهولة واستخدمت الأسلحة بشكل عشوائي. ويؤكد المركز أن تلك الأعمال تُشكل مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، وتعتبر أيضاً جرائم حرب. بالإضافة إلى ذلك، وبالأخذ بعين الاعتبار الدلائل المنتشرة على نطاق واسع في قطاع غزة والتي تؤكد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي، من خلال الممارسات الإسرائيلية أثناء العمليات القتالية ربما تشكل تلك الدلائل مؤشراً على ارتكاب إسرائيل جرائم ضد الإنسانية.

---

3. العدوان الإسرائيلي على غزة: الأسباب والنتائج والتداعيات[6]

عدنان أبو عامر

جاء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة يومَي 4 – 5 مايو، ليكون الأكثر قسوة ودموية، نظراً إلى معطياته الميدانية الخاصة بأعداد الشهداء والجرحى من جهة، والقوة النارية المستخدمة من جهة أُخرى، وتجاوز إسرائيل لحاجز التردد المتعلق بالاغتيالات من جهة ثالثة. هذا العدوان الإسرائيلي القصير زمنياً، والكثيف نارياً، هو العاشر من نوعه منذ انطلاق مسيرات العودة في مارس 2018، ويمكن اعتباره قفزة نوعية في الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع الذي ما إن يضع عدوان ما أوزاره، حتى يستعد الفلسطينيون فيه وينهضوا له. ويبدو من الصعب النظر إلى العدوان الأخير على غزة بمعزل عن جملة من التطورات السياسية: الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية، والتي تجلت جميعها بصورة لا تخطئها العين، تاركة آثارها الواضحة بعد انتهاء العدوان.

النص الكامل :

جاء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة يومَي 4 – 5 مايو، ليكون الأكثر قسوة ودموية، نظراً إلى معطياته الميدانية الخاصة بأعداد الشهداء والجرحى من جهة، والقوة النارية المستخدمة من جهة أُخرى، وتجاوز إسرائيل لحاجز التردد المتعلق بالاغتيالات من جهة ثالثة. هذا العدوان الإسرائيلي القصير زمنياً، والكثيف نارياً، هو العاشر من نوعه منذ انطلاق مسيرات العودة في مارس 2018، ويمكن اعتباره قفزة نوعية في الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع الذي ما إن يضع عدوان ما أوزاره، حتى يستعد الفلسطينيون فيه وينهضوا له. ويبدو من الصعب النظر إلى العدوان الأخير على

[6] العدوان الإسرائيلي على غزة: الأسباب والنتائج والتداعيات | مؤسسة الدراسات الفلسطينية-(palestine-studies.org)

غزة بمعزل عن جملة من التطورات السياسية: الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية، والتي تجلت جميعها بصورة لا تخطئها العين، تاركة آثارها الواضحة بعد انتهاء العدوان.

أولاً:

أسباب المواجهة تكاد الأوساط الفلسطينية والإسرائيلية تُجمع، على الرغم من الاختلاف الواسع في نظرتها إلى الأمور، على أن ما تحدث في قطاع غزة منذ انطلاق مسيرات العودة وكسر الحصار، إنما هو إدارة للموقف الميداني والأمني، في ظل انعدام الأفق الواضح أمام إيجاد حلول جذرية للأزمة الإنسانية المتفاقمة في القطاع المحاصر.

وفي ظل هذه القناعة المتزايدة جاء العدوان الأخير الذي تمثلت أسبابه المباشرة الفورية في أمرين مهمين:

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي في إطلاق النار المباشر بهدف القتل على المتظاهرين السلميين على حدود قطاع غزة، الأمر الذي تسبب بسقوط شهداء وجرحى يوم الجمعة الموافق فيه 3 مايو، على الرغم من أنهم لم يشكلوا خطراً على حياة الجنود الإسرائيليين، كما أنه لم يغلب على مسيرات يوم الجمعة ذاك وسائل المقاومة الخشنة، بل إنها على العكس، كانت مسيرات سلمية هادئة، مثلما جرت العادة في أيام الجُمَع السابقة. هذا التساهل الإسرائيلي في إطلاق النار لقتل وإصابة واستهداف متظاهرين سلميين، شكّل عاملاً ضاغطاً على قوى المقاومة التي لم تستطع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الاستهتار الإسرائيلي.
- التلكؤ الإسرائيلي الواضح في تطبيق ما تم الالتزام به في التفاهمات الإنسانية في أكتوبر 2018، بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي برعاية مصر وقطر والأمم المتحدة، الأمر الذي جعل الفلسطينيين رهائن المزاج الإسرائيلي، وأوصل الأوضاع المعيشية في القطاع إلى مستويات غير مسبوقة من التدهور والمعاناة.

وكان تقرير صادر عن الأونروا في 13 مايو، قد حذّر من أن أكثر من مليون فلسطيني في قطاع غزة، يشكلون أكثر من نصف عدد سكانه، ربما لا يكون لديهم بعد فترة طعام كافٍ.

هذان الحدثان شكّلا الصاعق الذي فجر المواجهة الأخيرة، وسيبقيان دائمي الاشتعال في الفترة المقبلة، إلاّ إذا حدثت مستجدات جوهرية على بيئة الصراع الجارية في القطاع، الأمر الذي يشكل فرصة لتسليط الضوء على عوامل أُخرى غير مباشرة ساهمت في اندلاع العدوان الأخير.

شعر الفلسطينيون، ولا سيما فصائل المقاومة، بخيبة أمل كبيرة، بسبب ما اعتقدوا أنها خديعة إسرائيلية تمكنت منهم، وتتعلق بانقضاء الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في 9 أبريل، بهدوء نسبي، على أمل بأن يفي بنيامين نتنياهو بوعوده للوسطاء المصريين بتطبيق التفاهمات في اليوم التالي لانتهاء الموسم الانتخابي، شرط أن تشهد حدود غزة هدوءاً أمنياً لا يؤثر في فرصه الانتخابية، فكان له ما أراد، لكنه نكث بوعوده، وأخلفها، وتراجع عن تعهداته.

في جولة العدوان الأخيرة، رأى الفلسطينيون أن ثمة فرصة أُخرى سانحة لا بد لهم من استغلالها إيجابياً، وتتمثل في إحياء إسرائيل احتفالات ما تسميه استقلالها، والذي يتزامن مع ذكرى النكبة الفلسطينية، إلى جانب تنظيم مهرجان الأغنية الأوروبية "اليوروفيجن"، وهو حدث فني عالمي تستفيد منه إسرائيل سياسياً واقتصادياً وسياحياً.

اعتقد الفلسطينيون خلال التصعيد الأخير أن هذه الأحداث والفاعليات ربما تكون فرصة لا تتكرر كثيراً لانتزاع موافقة إسرائيلية على تطبيق التفاهمات الإنسانية المتفق عليها، بسبب الرغبة الإسرائيلية الجامحة في تمرير هذه الاحتفالات من دون أي تعكير أمني، وهو ما تمثل في استئناف العمل بتلك التفاهمات في اليوم التالي لانتهاء العدوان الأخير.

ثانياً:

النتائج الميدانية لم يتجاوز المدى الزمني للعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ثماني وأربعين ساعة، لكنه حمل في طياته نتائج كثيرة وآثاراً متعددة، على مختلف الصعد، وفي شتى المجالات، يمكن رصدها في النقاط التالية:

- **التبعات العسكرية:** بدا واضحاً أن المقاومة الفلسطينية حازت قدرات عسكرية وقتالية نوعية استخدمت بعضها للمرة الأولى، كماً ونوعاً، الأمر الذي تجلى في حجم الدمار الكبير في المستعمرات الجنوبية المسماة "غلاف غزة"، وصولاً إلى مدينتَي أسدود والمجدل المحتلتين، اللتين تضررتا بصورة كبيرة وفق ما بثته قنوات التلفزة الإسرائيلية. هذه الآثار تحمل إشارة إسرائيلية مقلقة إلى ما قد تكون عليه طبيعة المواجهة العسكرية المقبلة، ولا سيما كونها مواجهة شاملة وواسعة، من حيث حيازة واستخدام المقاومة الفلسطينية قدرات متقدمة جداً، كفيلة بإحداث أضرار ودمار كبيرين في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، الأمر الذي يؤخذ في الحسبان لدى دوائر صنع القرار الإسرائيلي في حال أرادت الذهاب إلى خيار الحسم العسكري مع غزة. بلغة الأرقام، نحن أمام كثافة صاروخية فلسطينية غير مسبوقة، إذ بلغت أعداد صواريخ المقاومة خلال 42 ساعة قتال نحو 700 صاروخ، بمعدل 416 صاروخاً في اليوم الواحد، وهو 4 أضعاف كثافة صواريخ حزب الله في حرب 2006، وتساوي 15% مما أطلقته المقاومة في 51 يوماً في سنة 2014.
- **استمراراً للنتائج العسكرية،** شرعت إسرائيل في إقامة جدار خرساني في المنطقة المكشوفة على السياج الأمني شمالي قطاع غزة، بعد نجاح المقاومة الفلسطينية في تنفيذ عملية نوعية باستخدام صاروخ "كورنيت" موجه استهدف سيارة عسكرية إسرائيلية بشكل مباشر خلال جولة التصعيد الأخيرة. وتبلغ تكلفة إقامة الجدار المدمج بتقنيات ذكية قرابة 27 مليون دولار، وسيتم بناؤه على طول

مسارات السكة الحديد، لحماية القطار الذي يسير في المنطقة المكشوفة من جهة قطاع غزة، من الاستهداف في أي جولة تصعيد مقبلة.

- على الصعيد العسكري الفلسطيني، يمكن القول إن إسرائيل تجاوزت حاجز التردد الذي كان يرافقها خلال جولات التصعيد التسع السابقة منذ مارس 2018، والمتعلق بتنفيذ اغتيالات موجهة ومركزة ومقصودة. فقد أطلقت طائراتها صواريخها في اتجاه عدد من المقاومين في وضح النهار، وتبين لاحقاً أنهم من الكوادر الميدانية الفاعلة والحساسة في فصائل المقاومة، الأمر الذي يجعل الفلسطينيين في حالة حذر إضافي من مغبة بدء العدوان المقبل بالاغتيالات.
- الآثار السياسية: أسفرت المواجهة الأخيرة عن نشوب حرب على شكل تبادل الاتهامات داخل الأوساط الإسرائيلية، سواء بين المستويين السياسي والعسكري، أو بين الائتلاف والمعارضة، واتفق معظمها على أن الفلسطينيين نجحوا في ابتزاز إسرائيل، من خلال استغلال التوقيت الحرج في اندلاع هذه المواجهة من جهة، وتوسيع رقعة الصواريخ من جهة أُخرى، وعدم قدرة القبة الحديدية على صدّ القذائف الفلسطينية بصورة كاملة من جهة ثالثة. ولعل تزامن اندلاع العدوان الأخير على غزة مع مشاورات نتنياهو لتشكيل حكومته الخامسة لم يصبّ في مصلحته، على اعتبار أنه اجتهد في اتفاقاته الائتلافية التي هي في قيد التشكل مع أحزاب اليمين على ترحيل ملف غزة، وإرجاء البتّ فيه، في مقابل الاهتمام بقضايا داخلية ومالية للأحزاب المشاركة. غير أن انفجار المواجهة الأخيرة مع غزة منح خصوم نتنياهو الحاليين، وشركاءه المفترضين من أمثال أفيغدور ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا، ووزير الدفاع السابق، والمتطلع إلى استعادة هذه الوزارة، ذريعة جديدة لابتزازه مجدداً، فقد أعلن ليبرمان أن أحد شروط انضمامه إلى ائتلاف اليمين هو أن يتم إخضاع غزة بالقوة العسكرية، وصولاً إلى إنهاء سلطة "حماس". وهنا ثمة ملاحظة سياسية لا بد من إيرادها، وتتمثل في وجود تبنٍ

غربي للرواية الإسرائيلية بشأن العدوان الأخير. ونحن لن نتكلم على الموقف الأميركي الذي منح إسرائيل حق الدفاع عن النفس بلا تحفظ، على لسان الرئيس دونالد ترمب ووزير خارجيته مايك بومبيو، وإنما عن خروج مواقف كانت متوازنة في مواجهات سابقة، وتغيرت الآن، وهي بحاجة إلى قراءة فلسطينية لمعرفة سبب تغيرها، ولا سيما ألمانيا والاتحاد الأوروبي. أما على الصعيد الفلسطيني، فإن الفلسطينيين في هذا العدوان عززوا وجود غرفة العمليات المشتركة الخاصة بفصائل المقاومة، والتي أدت مكوناتها كلها دورها في هذا العدوان بما لديها من قدرات وإمكانات، وهي تدل على شكل متقدم في أداء المقاومة يعبّر عن وحدة الخطاب السياسي والسلوك الميداني.

- سياسياً أيضاً، أسفرت الجولة الأخيرة عن زيادة ملحوظة في النفوذ القطري داخل الأراضي الفلسطينية، تمثلت في تقديمها المنحة المالية السخية للضفة الغربية وقطاع غزة معاً بقيمة 480 مليون دولار، بعد أن كانت مساعداتها خلال الأعوام الماضية متركزة على قطاع غزة، الأمر الذي ربما يشير إلى إمكان أن تشهد خريطة التحالفات الفلسطينية الرسمية إعادة تموضع في المنطقة، بعد الاستجابة القطرية الحصرية لمناشدة السلطة الفلسطينية إنقاذها من أزمتها المالية الخانقة.
- النتائج الاقتصادية: على الرغم من أن الموقف الرسمي الإسرائيلي يقضي بأنه "عندما تطلق المدافع النار، لا نكترث بالمال"، فإن المسؤولين في وزارتَي المال والدفاع يعرفون جيداً أن أي جولة عسكرية تتحول في نهاية الأمر إلى قضية اقتصادية، وأن استمرار العدوان الأخير على غزة كان من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً بالسياحة الإسرائيلية، وصورتها في العالم، في حال إلغاء مهرجان اليوروفيجن. كما قرر وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينيتس، وقف ضخ الغاز الطبيعي من حقل "تمار"، والانتقال إلى استخدام مصادر طاقة أُخرى. وساهم توقيت العدوان في التأثير في قضية

الميزانية الحكومية، فبينما يُتوقع إجراء تقليصات في ميزانيات الوزارات، نجد أن الجيش الإسرائيلي طالب بزيادة ميزانية الأمن بعشرة مليارات شيكل.

وتمثلت النتائج الاقتصادية الإسرائيلية المباشرة للعدوان على غزة في:

أولاً: توقف الإنتاج؛ التغيب عن العمل في بعض المرافق؛ تراجع السياحة والإقبال على المطاعم وأماكن الترفيه؛

ثانياً: المس بالنشاط الاقتصادي اليومي بسبب توقف العمل لدى انطلاق صافرات الإنذار.

ثالثاً: التداعيات المستقبلية وضع العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة أوزاره بصورة موقتة؛ صحيح أن دوي المدافع وهدير الطائرات وأزيز الرصاص هدأت وتراجعت، وبدا ما جرى كأنه مناورة بالنيران الحية بين المقاومة والاحتلال، إلا إن هناك توافقاً فلسطينياً - إسرائيلياً يزداد مع مرور الوقت، على أن الأمر لا يعدو كونه استراحة محارب، أو فرصة لالتقاط الأنفاس. لم تحقق الجانبان تطلعاتهما من هذه الجولة الدامية: فإسرائيل خرجت منها وهي تشعر بحالة عجز حقيقي عن كسر إرادة الفلسطينيين، على الرغم من ألمها أوجعتهم، ونجحت في جباية أثمان باهظة منهم، بشرية واقتصادية، لكنهم في المقابل وجهوا إليها ضربات مؤلمة: كمية ونوعية، جاءت نتيجتها متمثلة في مشاهد الدمار وسقوط القتلى والجرحى، واحتجاز مئات الآلاف من الإسرائيليين في الملاجئ. وعلى الرغم من أن قطاع غزة شهد خلال فترة لم تتجاوز عاماً واحداً، تسع جولات عدوانية إسرائيلية، فإن الجولة العاشرة الأخيرة بصورة خاصة، حظيت بكثير من النقاشات والمداولات الفلسطينية والإسرائيلية، فقد بدا كما لو أن الطرفين تحتّان الخطى استعداداً لجولة تصعيد مقبلة لن تكون الحادية عشرة، بل ربما تكون الأخيرة فعلياً، سواء في اتجاه الحسم العسكري النهائي، المكلف عليهما من جميع النواحي، أو نحو إبرام تسوية طويلة الأمد. ومن الجدير

ذكره أن جملة من الأحداث يتزامن بعضها مع بعض في وقت واحد، وربما تكون ذات صلة مباشرة بالعدوان الأخير على غزة كأحد تداعياته المستقبلية المباشرة، وهي على النحو التالي:

تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

ليس سراً أن نتنياهو الذي نجح في تمرير الانتخابات بهدوء أمني، وفي تحقيق الهدوء ذاته خلال مهرجان "اليوروفيجن"، كان يسعى لاستمرار الهدوء إلى حين إعلان حكومته الخامسة.

إعلان صفقة القرن:

في الوقت الذي كان يُعدّ هذا التقرير، كانت تتزايد المؤشرات إلى اقتراب موعد إعلان صفقة القرن بعد شهر رمضان، أي في أوائل أو أواسط يونيو. ولعل الصفقة بحاجة إلى هدوء أمني في غزة بالذات لا يعكر صفو أجوائها، وفي ظل الوساطة الناجحة التي تقوم بها مصر وقطر والأمم المتحدة، فإن هذه الأطراف ربما تستطيع انتزاع تهدئة أمنية من المقاومة في غزة، إلى حين إعلان هذه الصفقة، من دون معارضتها من الناحية العملية العسكرية، ومحاولة عرقلتها. وليس بالضرورة أن تمنح فصائل المقاومة أولئك الوسطاء شيكاً على بياض باستمرار الهدوء الأمني في غزة، وخصوصاً إذا لم تلتزم إسرائيل بالتفاهمات المتفق عليها، الأمر الذي يجعل إعلان صفقة القرن محاطاً بمخاطر أساسية من جبهة غزة. التوتر في منطقة الخليج: في هذا الوقت أيضاً، يزداد التوتر الأمني والميداني بين إيران من جانب، والولايات المتحدة وبعض دول الخليج من جانب آخر.

ومع أن الجبهة الفلسطينية، وتحديداً غزة، تبدو بعيدة جغرافياً عن منطقة الخليج، إلاّ إن التقديرات تتزايد بأنها ستتأثر بصورة أو بأُخرى بهذا التوتر. فإسرائيل تزعم أن إيران التي تعاني حصاراً محكماً، وتهديدات جدية بتوجيه ضربة عسكرية إليها، قد تستعين بحلفائها في المنطقة، ومنهم فصائل المقاومة الفلسطينية من أجل إشغال إسرائيل، والعمل على إشعال جبهة غزة لتصدير أزمتها بعيداً عن أراضيها.

صحيح أننا غير ملزمين بالتسليم بالتقدير الإسرائيلي، إلاّ إن تدحرج الأمور في المنطقة قد تجعل غزة في عين العاصفة، سواء بمبادرة إسرائيلية لمباغتة المقاومة على حين غرة فيها، أو بسبب رغبة إيران في البحث عن طوق نجاة من تهديد أميركي يوشك أن يدخل حيز التنفيذ. أخيراً، انقضت جولة العدوان الأخيرة في غزة موقتاً، وما زال الجانبان، الفلسطيني والإسرائيلي، يستخلصان الدروس والعبر منها على مختلف الصعد، وسط ترقبهما كيف ستسير الأمور، ولا سيما التزام إسرائيل بالتفاهمات الإنسانية، وهي المسألة الأساسية التي ستحدد شكل العلاقة المقبلة مع غزة: عدوان جديد أم تسوية دائمة .

4. الصحة الفلسطينية: 23843 شهيدًا و60317 جرحى جراء العدوان الإسرائيلي على غزة[7]

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، اليوم السبت، ارتفاع أعداد الضحايا في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى 23843 شهيدًا فلسطينيا، إضافة إلى إصابة 60317 آخرين منذ 7 أكتوبر الماضي، حسبما نقل نبأ عاجل لقناة "القاهرة الإخبارية"، منذ قليل.

وفي السياق ذاته، شن جيش الاحتلال الإسرائيلي قصفًا مدفعيًا على جنوب خان يونس، اليوم السبت، حيث قصفت طائرات الاحتلال عددًا من المنازل شمال النصيرات في غزة. كما اقتحمت قوات الاحتلال بلدة بيتا جنوب نابلس.

ويتواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة للشهر الرابع على التوالي، وسط عجز أممي عن إجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار، أو التصدي للآلية العسكرية الإسرائيلية الغاشمة والمجازر المستمرة وعمليات الإبادة الجماعية التي نفذها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني منذ 7 أكتوبر الماضي.

الخارجية البريطانية: نرفض أي إجراء لتوطين الفلسطينيين خارج قطاع غزة[8]

أعربت وزارة الخارجية البريطانية، عن رفضها لأي إجراء لتوطين الفلسطينيين خارج قطاع غزة، وفقا لما نقلته قناة "القاهرة الإخبارية." وبحسب القناة الإخبارية، طالبت الخارجية البريطانية، إسرائيل بحماية المدنيين بالقطاع ووقف الاستيطان. وكان برنامج الأغذية العالمي، قد شدد على ضرورة وقف إطلاق النار في قطاع غزة لضمان وصول المساعدات دون عوائق، ومنع الانزلاق السريع نحو المجاعة، وفقا لقناة "القاهرة الإخبارية". كما أعلن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، سقوط 100 ألف فلسطيني بين شهيد ومفقود وجريح مع وصول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى اليوم الـ100. وقال المرصد الأورومتوسطي، في تصريحات

---

[7] الصحة الفلسطينية: 23843 شهيدًا و60317 جرحى جراء العدوان الإسرائيلي على غزة | مبتدأ (mobtada.com)

[8]

أوردتها قناة "القاهرة الإخبارية"، إن "إسرائيل ارتكبت جرائم حرب موعة راح ضحيتها حوالي 1000 فلسطيني من غزة يوميا في أكثر إحصائية دموية بالتاريخ الحديث للحروب".

الاحتلال يستهدف المناطق الوسطى من قطاع غزة بالقنابل الفوسفورية[9]

أفادت قناة "القاهرة الإخبارية"، في نبأ عاجل لها، بأن الاحتلال الإسرائيلي استهدف المناطق الوسطى من قطاع غزة بالقنابل الفسفورية. وكان مسؤول الفريق الطبي الرونجي بغزة، قد شدد على ضرورة إدخال مزيد من المساعدات الإنسانية إلى القطاع وإعادة بناء ما دمره الاحتلال. وقال في تصريحات لقناة "القاهرة الإخبارية"، "يجب إجبار إسرائيل على وقف القصف ورفع الحصار عن القطاع"، مشيرا إلى أن نحو 400 – 500 فلسطيني في القطاع يصلون يوميا إلى المستشفيات جراء القصف. كما طالب الحكومات بفرض عقوبات ضد إسرائيل لإجبارها على وقف عدوانها بغزة، لافتا إلى أن مزيد من العائلات الفلسطينية سينضمون للخطر مع برودة الطقس وصعوبة حصولهم على العلاج ونقص المياه بمناطق عديدة في القطاع. وتعهد بإعادة بناء غزة لتصبح أفضل مما كانت، مضيفا سنعمل على تقديم مزيد من المساعدات للشعب الفلسطيني.

الفريق الطبي الرونجي بغزة: على الحكومات فرض عقوبات ضد إسرائيل[10]

شدد مسؤول الفريق الطبي الرونجي بغزة، على ضرورة إدخال مزيد من المساعدات الإنسانية إلى القطاع وإعادة بناء ما دمره الاحتلال. وقال في تصريحات لقناة "القاهرة الإخبارية"، "يجب إجبار إسرائيل على وقف القصف ورفع الحصار عن القطاع"، مشيرا إلى أن نحو 400 – 500 فلسطيني في القطاع يصلون يوميا إلى المستشفيات جراء القصف. كما طالب الحكومات بفرض عقوبات ضد إسرائيل لإجبارها على

[9] الاحتلال يستهدف المناطق الوسطى من قطاع غزة بالقنابل الفسفورية | مبتدأ (mobtada.com)

[10] الفريق الطبي الرونجي بغزة: على الحكومات فرض عقوبات ضد إسرائيل | مبتدأ (mobtada.com)

وقف عدوانها بغزة، لافتا إلى أن مزيد من العائلات الفلسطينية سيتعرضون للخطر مع برودة الطقس وصعوبة حصولهم على العلاج ونقص المياه بمناطق عديدة في القطاع.

وتعهد بإعادة بناء غزة لتصبح أفضل مما كانت، مضيفا سنعمل على تقديم مزيد من المساعدات للشعب الفلسطيني.

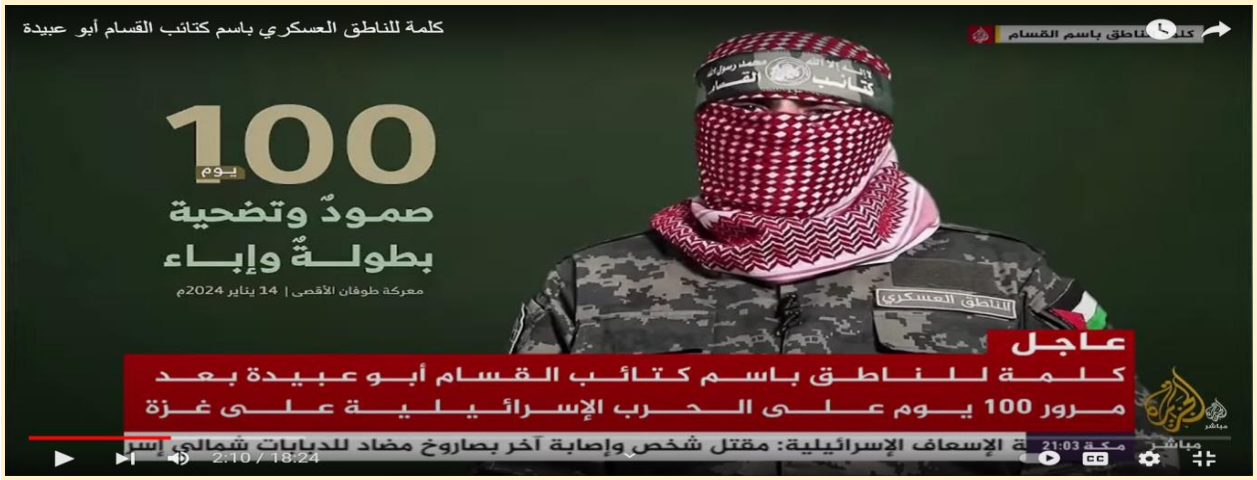

https://www.youtube.com/live/TAwMAV4scuY?si=vgi_6LJrmFCAZXhz

للتاريخ كفاح كتائب القسام

https://youtu.be/E4Oa5DKEsWM?si=luKgl_VRGAyOrzwn

https://youtu.be/NjWsRBIrD4E?si=zyGAagQPO1LSfvFE

الفصل الثالث

المحاكمة في محكمة العدل الدولية

1. محاكمة إسرائيل.. قانون محكمة العدل الدولية يؤكد: أحكامها نهائية لا تستأنف[11]

مع انطلاق أولى جلسات محاكمة "إسرائيل" دولة الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية، في لاهاي بهولندا في الدعوى المقدمة من جنوب افريقيا التي اتهمت فيها إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة، يؤكد قانون المحكمة الدولية بأن أحكامها نهائية، وغير قابلة للطعن أو الاستئناف.

ووفقا للنظام الأساسي في محكمة العدل الدولية فقد أنشئت المحكمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتكون الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة وتعمل وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي.

وتتكون المحكمة من هيئة من القضاة المستقلين، يتم انتخابهم بغض النظر عن جنسيتهم من بين الأشخاص ذوي الأخلاق الرفيعة، والذين يمتلكون المؤهلات المطلوبة في بلدانهم للتعيين في أعلى المناصب القضائية، أو فقهاء معترف بهم في مجال القانون الدولي.

وتتكون المحكمة من خمسة عشر عضوا، لا يجوز أن يكون اثنان منهم من رعايا دولة واحدة.

ويشمل اختصاص المحكمة جميع القضايا التي تحيلها الأطراف إليها وجميع المسائل المنصوص عليها بشكل خاص في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقيات النافذة، ويجوز للدول الأطراف في هذا النظام الأساسي أن تعلن في أي وقت أنها تعترف باختصاص المحكمة في جميع المنازعات القانونية المتعلقة بتفسير المعاهدة أو أي مسألة من مسائل القانون الدولي أو وجود أي حقيقة، إذا تم إثباتها، من شأنها أن تشكل انتهاكاً لالتزام دولي.

ويعتبر الحكم نهائيا وغير قابل للاستئناف، وفي حالة وجود نزاع حول معنى أو نطق الحكم، يجب على المحكمة تفسيره بناء على طلب أي طرف.

---

[11] محاكمة إسرائيل.. قانون محكمة العدل الدولية يؤكد: أحكامها نهائية لا تستأنف – اليوم السابع (youm7.com)

كما لا تجوز تقديم طلب إعادة النظر في حكم ما إلا إذا كان يستند إلى اكتشاف حقيقة معينة من هذا القبيل من شأنها أن تكون عاملا حاسما، والتي كانت، عند إصدار الحكم، غير معروفة للمحكمة وكذلك للطرف المطالب بالمراجعة، بشرط ألا يكون هذا الجهل ناتجًا عن إهمال.

وتفتح إجراءات المراجعة بحكم صادر عن المحكمة يسجل صراحة وجود الوقائع الجديدة، مع الاعتراف بأن لها طابعًا تجعل القضية مفتوحة للمراجعة، وتعلن قبول الطلب على هذا الأساس.

كما تجوز للمحكمة أن تطلب التقيد المسبق بشروط الحكم قبل أن تقبل الإجراءات قيد المراجعة، وتجب تقديم طلب المراجعة في غضون ستة أشهر على الأكثر من اكتشاف الحقيقة الجديدة، ولا تجوز تقديم أي طلب مراجعة بعد مرور عشر سنوات من تاريخ الحكم.

2. محاكمة إسرائيل. . تسلسل زمني لما حدث والحكم المتوقع من محكمة العدل الدولية[12]

11 يناير 2024

نتنياهو مجرم الحرب!

شهد العالم اليوم أولى جلسات محاكمة إسرائيل في محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب إبادة جماعية في غزة، بموجب الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا لوقف المجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون في القطاع ومحاسبة حكومة نتنياهو وجيش الاحتلال على جرائمهم.

إليك تسلسل زمني لما حدث في محكمة لاهاي وأبرز المعلومات، وفق تقرير بموقع الجزيرة نت:

تتألف الدعوى من 84 صفحة تشير جنوب أفريقيا فيها إلى أن إسرائيل فشلت في تقديم الأغذية الأساسية والمياه والأدوية والوقود وتوفير الملاجئ والمساعدات الإنسانية الأخرى لسكان القطاع.

- تلت رئيسة المحكمة القاضية الأمريكية جوان دونوغو قائمة بالمسائل الإجرائية التي ستتخذها المحكمة في نظر الدعوى بمشاركة قاضيين من جنوب أفريقيا وإسرائيل، وذلك لضمان النزاهة والشفافية، على حد تعبيرها .

[12] محاكمة إسرائيل. . . تسلسل زمني لما حدث والحكم المتوقع من محكمة العدل الدولية | الشرق (al-sharq.com)

– رغم أن أحكام محكمة العدل الدولية نهائية وغير قابلة للطعن، لا توجد أي وسيلة لتنفيذها أو الإلزام باحترامها، لكن من شأن صدور حكم ضد إسرائيل أن يشكل سابقة قانونية، وأن يعمق عزلة إسرائيل، ويضر بسمعتها دوليا .

– هذه المرة الأولى التي تقبل إسرائيل فيها المثول أمام محكمة العدل الدولية بعد أن رفضت عام 2004 حضور إجراءات التقاضي بشأن إجراءات جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، ثم تجاهلت الحكم النهائي متذرعة بعدم اعترافها بسلطة المحكمة.

يمثل الجانب الجنوب الأفريقي في القضية محامون بقيادة أستاذ القانون الدولي الجنوب أفريقي جون دوغارد، وفي المقابل سيمثل الجانب الإسرائيلي المحامي البريطاني مالكولم شو.

– من المتوقع أن تقرر المحكمة وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة لاحقاً، كيفية سير مداولاتها في هذه القضية. لكننا نحاول تتبع التسلسل الزمني المتوقع لجلسات المحاكمة.

– في 29 ديسمبر الماضي تقدمت جنوب أفريقيا بدعوى من 84 صفحة، تعرض خلالها دلائل على انتهاك إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتورطها بـ "ارتكاب أعمال إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة" .

– استمعت المحكمة خلال الجلسة الأولى اليوم الخميس، 11 يناير 2024، لمرافعة الفريق القانوني لجنوب إفريقيا، والذي قال إن "نية ارتكاب جرائم إبادة متوفرة لدى جميع المستويات السياسية والعسكرية في إسرائيل" .

– ستعقد المحكمة غداً الجمعة جلسة الاستماع الثانية والأخيرة التي سيقدم فيها فريق إسرائيل القانوني دفاعاته في الاتهامات المقدمة ضد تل أبيب.

- وفقاً للإجراءات الاحترازية، ينبغي على المحكمة أن تنظر أولاً فيما إذا كان لديها الاختصاص القضائي للنظر في الدعوى، وما إذا كانت الأفعال التي تتهمها إسرائيل تنتهك اتفاقية الإبادة الجماعية.

- ستنظر هيئة المحكمة المكونة من 17 قاضياً - بينهم قاضيان يمثلان جنوب أفريقيا وإسرائيل- في اتهام إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة وتحديد مواعيد بدء المحاكمة وكذلك مواعيد البت في التدابير المؤقتة (الطارئة) التي طلبتها جنوب أفريقيا من أجل حماية الفلسطينيين في غزة، ومنها وقف العمليات العسكرية والسماح بعودة النازحين "قسريا" وإدخال المساعدات الإنسانية فوراً.

- يتوقع الفريق القانوني لجنوب أفريقيا صدور قرار من محكمة العدل الدولية بوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة؛ ويرى أنه من الصعب على المحكمة تجاوز الحقائق القانونية التي تم تقديمها، والتي تثبت وجود نية مسبقة للإبادة الجماعية، وفق ما قاله المتحدث باسم الفريق زين دانغو.

وفي مقابلة مع الجزيرة، أكد دانغو أن الفريق قدم قضية تفصيلية، ووضع فيها عدة أمور من بينها وجود إبادة جماعية، مضيفاً "لقد دعمنا هذا الأمر بالنصوص القانونية، وأوضحنا أن نية الإبادة المسبقة موجودة".

ووفقاً للمتحدث، فقد أوضح الفريق القانوني "بشكل دقيق أهمية وجود نية الإبادة عند القيادة الإسرائيلية بدءاً من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مروراً بقادة الجيش ووصولاً إلى الجنود".

- في حال رفض طلب جنوب أفريقيا "فستكون هناك أسباب سياسية، لكن الفريق لا يعتقد ذلك؛ لأنه أوضح أهمية هذه القضية على مستقبل القانون الدولي والمحكمة نفسها في حال لم تصدر قراراً لصالحنا"، حسب المتحدث.

أما لو وافقت المحكمة على الطلب، فإن إسرائيل ومن يدعمها سيكونون مطالبين بوقف هجماتهم فوراً على سكان غزة؛ لأنهم يقولون إنهم يحترمون القانون، كما يقول دانغو.

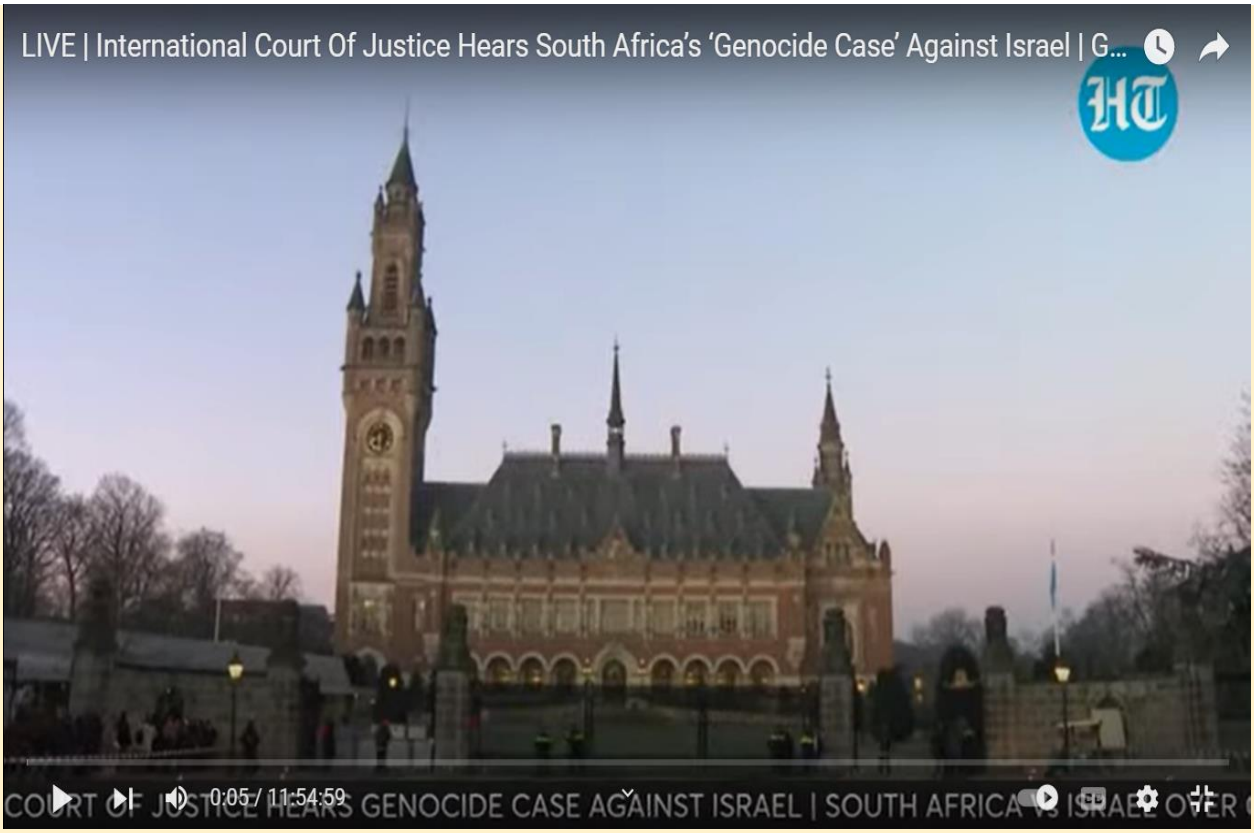

https://www.youtube.com/live/x2JQIJA_fSU?si=AH5cp03_8mcFktfU

The International Court of Justice will hold its first hearing in South Africa's genocide case against Israel. The International Court of Justice (ICJ) in The Hague, also known as the World Court, will have two days of hearings this week in a case brought in late December accusing Israel of failing to uphold its obligations under the 1948 Genocide Convention. Israel has rubbished the charges and has said that it will defend itself at the ICJ. Watch this video for all the details.

https://www.youtube.com/live/fdas3xKXSR4?si=2b5dQmW7LfTnj67N

https://www.youtube.com/live/4f_yoal4gx8?si=xdgSSRj1_4TkbHe4

The International Court of Justice (ICJ), the principal judicial organ of the United Nations, holds public hearings on the request for the indication of provisional measures submitted by South Africa in the case South Africa v. Israel.

https://www.youtube.com/live/vFt2KxO0tNY?si=XDAIMCcJFWRZ5IBo

Israel will present its arguments during a public hearing at the International Court of Justice (ICJ) initiated by South Africa. South Africa accuses Israel of committing actions in Gaza that are "genocidal in character". South Africa is urging the court to declare that Israel “has breached and continues to breach its obligations under the Genocide Convention", to order Israel to cease hostilities in Gaza, to offer reparations, and to provide for reconstruction of what it has destroyed in Gaza.

https://www.youtube.com/live/34YOZJMBGRE?si=H6nw09kyupdVvhbX

Watch as Israel presents their case against genocide accusations, brought by South Africa, at the ICJ. South Africa will ask the ICJ to order Israel to stop its military actions in Gaza and to desist from what South Africa says are genocidal acts committed against Palestinians during the war with Hamas in Gaza.

https://www.youtube.com/live/dWhlrpEN-Uc?si=9uCiFswsfuLhHODN

Israel is presenting its defence at the International Court Of Justice a day after South Africa presented evidence to show the warring nation's alleged genocide in Gaza. Earlier, Israeli PM Benjamin Netanyahu lashed out at South Africa, and termed its lawyers at the Hague as 'hypocrites representing monsters.' South Africa wants International Court of Justice to urgently order Israel to suspend its military operations in Gaza, in a case which Israel rejected "with disgust."

https://youtu.be/C3dTEiKqpQw?si=CKYZuxwscjY0qMEb

Professor Francis A. Boyle, Human Rights Professor and Lawyer who was the first to win a genocide case at the International Court of Justice spoke to Andrew Marr on Thursday, praising South African lawyers performance in rebutting Israeli defences. South Africa has formally accused Israel of committing genocide against Palestinians and pleaded with the United Nations' top court to order an immediate halt to Israeli military operations in Gaza. Israel, which was founded in the aftermath of the Holocaust, has vehemently denied the allegations. As a sign of how seriously they regard the case, Israeli leaders have taken the rare step of engaging with the court to defend their international reputation. Israel often boycotts international tribunals or UN investigations, saying they are unfair and biased. Israeli lawyers have pledged to present a robust defence on Friday. In conversation with Andrew Marr, Professor Boyle added that 'based on the evidence he'd seen, he believed South Africa would win their case against Israel.

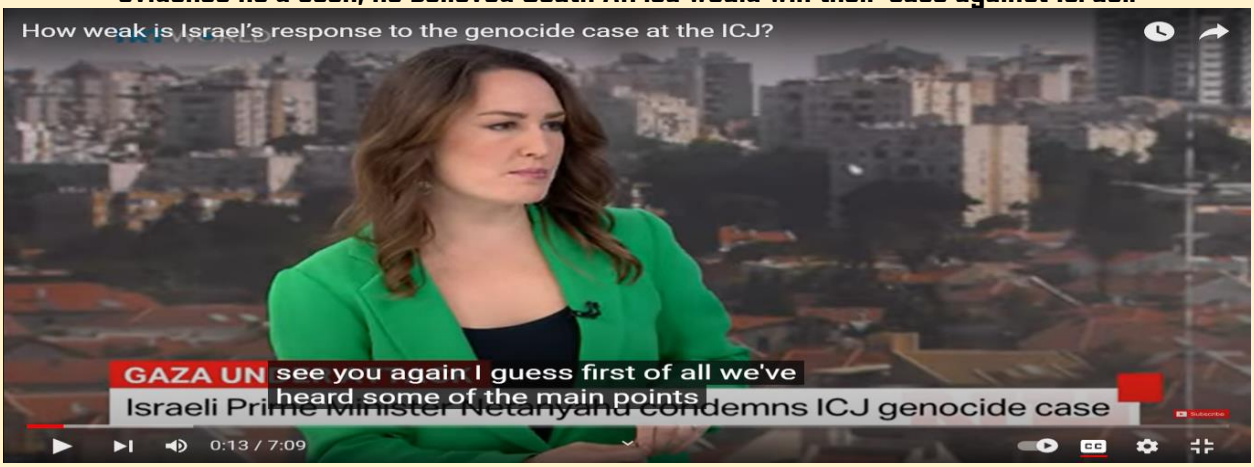

https://youtu.be/svEA8PjdvkU?si=dbZBnhHVXJ7xk0It

Hassan Ben Imran, board member at Law for Palestine discusses Israel's response to the genocide case brought to the Hague by South Africa.

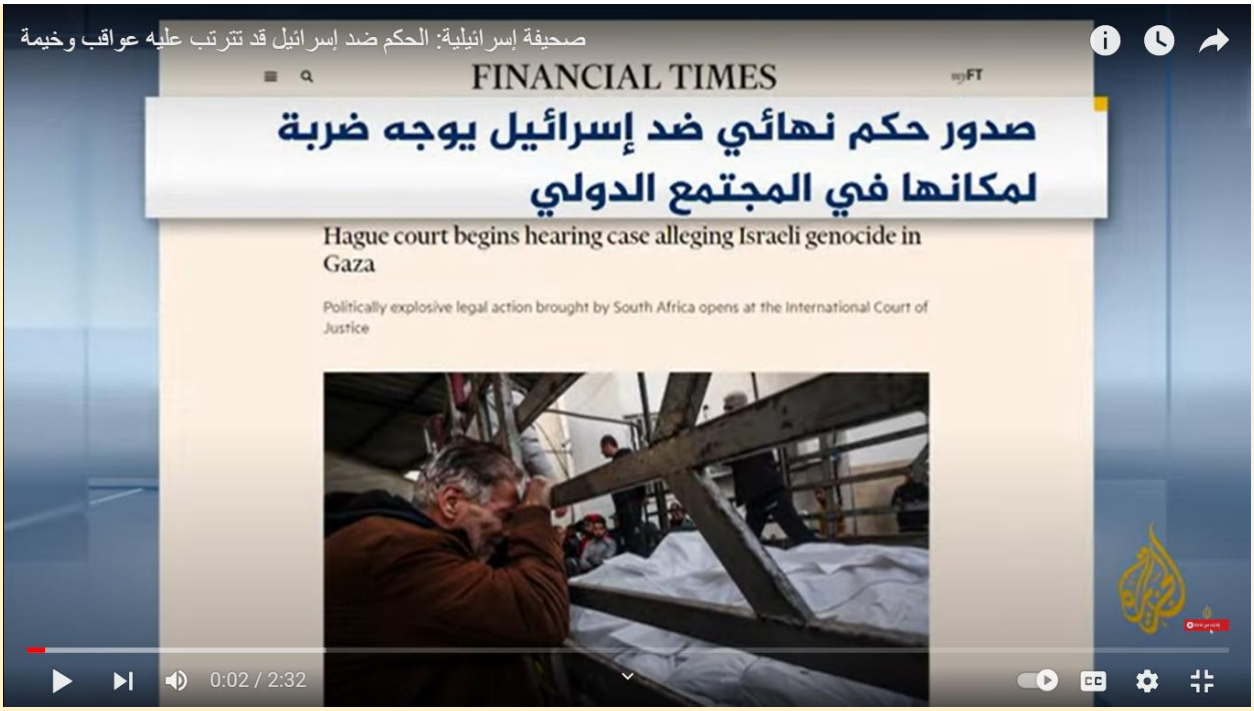

https://youtu.be/Hc3bRPSg8LU?si=UqJXK3t1NJqK3Dhw

https://youtu.be/dVd1QqdWCx4?si=1rw7AacJA19RIFIW

انطلاق جلسات محكمة العدل الدولية للنظر في اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة ضد الفلسطينيين. . وجنوب أفريقيا تستخدم تصريحات نتنياهو كدليل

https://www.youtube.com/live/yA01sd4EBhE?si=9bp9Ng50MWP0gnEg

الفصل الرابع

تعليقات حول المحاكمة

كتائب القسام
إذا قدر لنا أن نكشف عما لدينا فسيتفاجأ العدو والصديق

https://www.youtube.com/live/Js6_QbctZIk?si=GxXvBxJHPUfunuBY

https://youtu.be/Tca7MGBbl7g?si=cdmcjPkbhjOGUaf3

https://youtu.be/LKe30A1WqN8?si=EMAcdu4gKHWV9YuJ

https://youtu.be/g_U7Xk_HQkI?si=OcpgiJvgPC08qyXU

https://youtu.be/ngGldyshLxk?si=lJNhhXgpc3xdwXDp

https://youtu.be/VEXfPneyPgI?si=rr9lp4KWpkkBIYD-

https://youtu.be/Jxu5fxxdHzI?si=jOnQAFBRPHyAvoWJ

أعلنت السلطات البريطانية بدء تحقيق في اتهامات بارتكاب إسرائيل لجرائم إبادة في قطاع غزة. هذا القرار أدى إلى تصاعد التوتر في العلاقات بين البلدين. نشرت شرطة لندن لافتات باللغات الإنجليزية والعربية والعبرية في مطاراتها، تدعو المسافرين القادمين من إسرائيل والأراضي الفلسطينية إلى الإدلاء بشهاداتهم حول الجرائم المزعومة، سواء كانوا ضحايا أو شهودًا على اعتداءات. السفارة الإسرائيلية في لندن احتجت على التحقيق، نافية جميع الاتهامات، وأشارت إلى تحيز الشرطة. يدعم رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون التحقيق، معبرًا عن قلقه من التسييس المزعج لشرطة العاصمة.

https://youtu.be/BW4sAPu5ktA?si=Ndh_S__3wMlNwHiV

https://youtu.be/ZT7gaOnrnlc?si=HXKJGyT4d1bEXpMR

https://youtu.be/2kMSMM9KcbY?si=ywyEl0GC_OrVZF1c

https://youtu.be/1IIbtCb-k4M?si=J7xkzwlmLDV4kVRv

https://youtu.be/U28TnXciWvE?si=hOmdz2phaaBK6_Gd

https://youtu.be/1aoyc3dd6ac?si=bV16w6OXNRBuRxDn

https://youtu.be/setrBGYzOSA?si=-7j8AfwSp9YAtlH7

https://youtu.be/JeF-BaTJrVQ?si=FJkBQ3KQrfYpiXSA

https://youtu.be/7G2JZA3iXiE?si=m8Xusxvh47lKiDKw

https://www.youtube.com/live/KZ03WqE_kmo?si=0p0UpGnRA-lvRL10

https://youtu.be/HmFOPJ5ZI3c?si=02MOLcURFkGLi_5s

https://www.youtube.com/live/JJut6xVkOzM?si=VHWhheRaHlvdmYMp

https://youtu.be/XGcNn4tqBIE?si=t-ZhltJ3OKTfbF

https://youtu.be/oGaEzWabQIA?si=3_OEaF5IO6QTvWFY

https://youtu.be/ktzAvp1SRzg?si=6oRk4_K66GjW8jfC

https://youtu.be/gCPbnHZv6IA?si=CrusVPQWZGSk2S3a

https://youtu.be/s6MiWQT-ZI4?si=jwX4VU4dBth5g51_

خاتمة

القـــــــــــرار

1. رأي القاضي الدكتور محمد عبد الوهاب خفاجي نائب رئيس مجلس الدولة[13]

10 يناير 2024

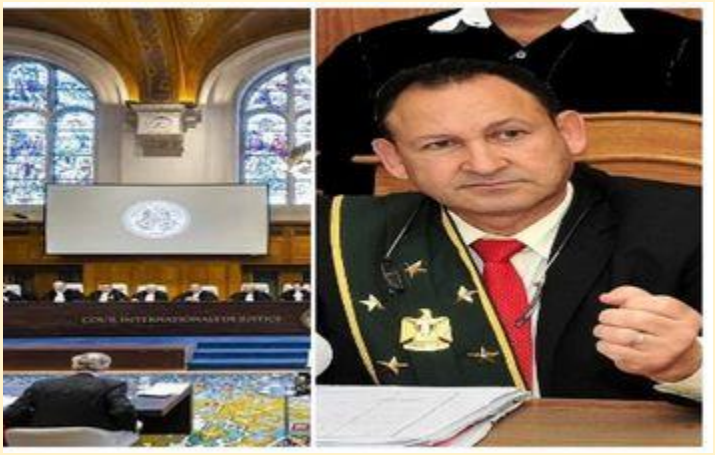

منذ أن أعلن الموقع الرسمي لمحكمة العدل الدولية من أنها ستعقد جلسات استماع علنية يومي 11 و12 يناير 2024 الجاري بمقر المحكمة في قصر السلام بلاهاي، في القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل متهمة إياها بانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام 1948 في قصفها العسكري المسلح وقتل سكان قطاع غزة وتدمير بنيتها والمنازل والنصفية الجسدية والعرقية والتهجير القسري لسكانها عقب هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، انشغل القانونيون حول العالم برؤاهم عن أهم قضية في القرن الـ21 التي شغلت بال شعوب العالم أجمع وقياداته، خاصة وأن كلا من إسرائيل وجنوب أفريقيا قد صادقت على اتفاقية منع الإبادة الجماعية مما تجعل المحكمة لا تقل سخونة عن نار الحرب الدائرة حتى الآن.

وقد أجرى المفكر والمؤرخ القضائي القاضي المصري الدكتور محمد عبد الوهاب خفاجي نائب رئيس مجلس الدولة دراسة دقيقة في منتهى الأهمية بعنوان: (التدابير المؤقتة في فكر محكمة العدل الدولية عن جرائم الإبادة الجماعية والسيناريوهات المطروحة في قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل)

[13] قاضٍ مصري يتوقع قرار محكمة العدل الدولية في دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل | أهل مصر (ahlmasrnews.com)

ولأن جزءا منها تخص الأمن القومي المصري فيما يتعلق بالتهجير القسري كجزء من القضية والأمن القومي العربي، يعرض فيها الفقيه المصري للإجراءات الدولية وتوقعاته حول فكر ومنهج المحكمة الدولية من واقع السوابق القضائية للمحكمة في قضايا الإبادة الجماعية والتدابير المؤقتة فيها، مفضلا الإعلام الوطني المصري عن الأجنبي الذي طلب منه عرض دراسته الدقيقة في بدايات المحاكمة الأشهر وأثنائها.

ونعرض للجزء الأول من دراسة الفقيه المصري في خمس نقاط غاية في الأهمية:

محكمة العدل الدولية

نظرت أهم ثلاث قضايا عن الإبادة الجماعية وأصدرت تدابير مؤقتة في جميعها، أتوقع قرار التدابير المؤقتة خلال شهر أو شهرين من جلسة الاستماع العامة التي تستغرق ساعتين. هل تمنع جنوب أفريقيا بالمصلحة في رفع القضية ضد إسرائيل عن فلسطين؟ وهل نصوص اتفاقية منع الإبادة الجماعية تجعل لكل دولة في العالم مصلحة في الانضمام لجنوب إفريقيا؟ وأتوقع أن تصدر المحكمة الدولية تدابير مؤقتة بوقف الحرب ومنع التهجير القسري وفقا لمنهجها في قضايا أخرى.

أولا: محكمة العدل الدولية نظرت أهم ثلاث قضايا عن الإبادة الجماعية وأصدرت تدابير مؤقتة في جميعها

قال الدكتور محمد خفاجي إن محكمة العدل الدولية نظرت أهم ثلاث قضايا عن الإبادة الجماعية وأصدرت تدابير مؤقتة في جميعها، حيث المرة الأولى التي تم فيها رفع قضية إلى محكمة العدل الدولية تزعم انتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية كانت في عام 1993 من جانب البوسنة ضد يوغوسلافيا، أما القضية الثانية فكانت في عام 2019 من جانب جامبيا ضد ميانمار، أما القضية الثالثة فكانت من أوكرانيا ضد روسيا إثر الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022.

وأضاف أن طلب جنوب أفريقيا لإصدار حكم مؤقت يتماشى مع الاتجاه الأوسع لفكر ومنهج السوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية لمثل هذه القضايا المتعلقة بالتدابير المؤقتة وفقا لاتفاقية منع الإبادة

الجماعية، فسجل تاريخ يشير إلى أن المحكمة أصدرت تدابير مؤقتة في 11 قضية، مقارنة بعشر قضايا في الخمسين سنة الأولى من وجود المحكمة.(1945-1995)

وفرق الدكتور محمد خفاجي بين الشق العاجل المتعلق بالتدابير المؤقتة من ظاهر الأوراق، والشق الموضوعي المتعلق بأصل الحق وهو يستغرق عدة سنوات، فقد تتأخر المحكمة في إصدار الحكم الموضوعي لمدة تصل إلى عشر سنوات، لكن الشق العاجل الخاص بالتدابير المؤقتة فقد سبق أن أصدرت محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة في جميع قضايا اتفاقية منع الإبادة الجماعية، في غضون أشهر قليلة بعد عرض القضايا على المحكمة.

وأوضح الدكتور محمد خفاجي أن التدابير المؤقتة عبارة عن أوامر من المحكمة لمنع وقوع ضرر محدق يتعذر تداركه ولا يمكن إصلاحه. وهي تلزم الدولة المدعى عليها بالامتناع عن اتخاذ إجراءات معينة حتى تصدر المحكمة حكمها النهائي، ومثالها ما أصدرته المحكمة من إجراءات مؤقتة تبنتها المحكمة في يناير 2020، من اتخاذ إجراءات ضد أقلية الروهينجا من خلال (أ) قتل أعضاء الجماعة (ب) التسبب في ضرر جسدي أو عقلي خطير لأعضاء الجماعة (ج) فرض ظروف معيشية على الجماعة عمدا يقصد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا؛ (د) فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة. وهو عين ما ارتكبته إسرائيل ضد الفلسطينيين بقطاع غزة.

ثانيا: أتوقع قرار التدابير المؤقتة خلال شهر أو شهرين من جلسة الاستماع العامة التي تستغرق ساعتين

ويذكر الدكتور محمد خفاجي أن الخطوة الأولى في قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل عن تهمة الإبادة الجماعية والتهجير القسري هي أن تعقد محكمة العدل الدولية جلسة استماع عامة المعلن عنها يومي 11 و 12 يناير الجاري 2024 بشأن التدابير المؤقتة، حيث وفقا لمنهج المحكمة يتم تخصيص ساعتين لكل من جنوب أفريقيا وإسرائيل لتقديم حججهما بشأن تلك التدابير المؤقتة.

وأتوقع أن يتم اتخاذ القرار بشأن التدابير المؤقتة من جانب محكمة العدل الدولية في غضون شهرا أو شهرين بعد جلسة الاستماع العامة وفقا لمنهجها والسوابق القضائية التي توترت عليها في القضايا الماثلة.

وأشار الدكتور محمد خفاجي إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي أن محكمة العدل الدولية تقوم بإجراء تقييم مؤقت من ظاهر الأوراق للقضية لإصدار تدابير مؤقتة ولكن هذا لا يمنعها أن تنظر في الموضوع بعكس ما انتهى إليه قرارها العاجل، بمعنى الشق العاجل في التدبير المؤقت لا يقيدها عند نظر موضوع القضية، فحتى لو أصدرت محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة ضد إسرائيل، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن المحكمة سوف تجد- في حكمها الموضوعي النهائي- أن إسرائيل قد انتهكت اتفاقية منع الإبادة الجماعية. فلا تلازم بين الشقين العاجل المتعلق بالتدابير المؤقتة والموضوعي المتعلق بإدانة انتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية لأن أسس الفصل فيهما مختلف النظرة، وإن كان الأعم الأغلب من الحالات يؤدي إصدار أوامر بالتدابير المؤقتة إلى إدانة إسرائيل في القضية الموضوعية.

وأوضح أنه بعد الانتهاء من اتخاذ قرار عاجل بشأن التدابير المؤقتة، ستشرع محكمة العدل الدولية في نظر اعتراضات أولية تثيرها إسرائيل، مثل ما إذا كانت المحكمة تتمتع بالاختصاص القضائي للنظر في القضية من حيث موضوعها أم لا ، وما إذا كانت جنوب أفريقيا تتمتع بأهلية رفع القضية أم لا ؟ وأتوقع أن الحكم النهائي بشأن موضوع القضية الذى تحدد فيه المحكمة ما إذا كانت إسرائيل قد انتهكت اتفاقية الإبادة الجماعية عدة سنوات قد تصل إلى عشر سنوات.

ثالثًا: هل تتمتع جنوب أفريقيا بالمصلحة في رفع القضية ضد إسرائيل عن فلسطين ؟

تجيب الدكتور خفاجي على التساؤل الذى يشغل بال كثير من شعوب العالم ، هل تتمتع جنوب أفريقيا بالمصلحة في رفع القضية ضد إسرائيل عن فلسطين ؟ ذلك لأن الكثير يعلم إن جنوب أفريقيا تبعد أكثر

من 4000 ميل عن غزة، ولا تتأثر بشكل مباشر بالهجمات الإسرائيلية على غزة، لذا قد تتساءل شعوب العالم: كيف يمكن أن يكون له أساس قانوني وما مصلحتها في رفع هذه القضية نيابة عن فلسطين ؟.

وأعطى الدكتور خفاجي مثلاً لنا على غرار ما اتخذته دولة جامبيا – وهي دولة في غرب أفريقيا – من الإجراءات التي اتخذتها ضد ميانمار – وهي دولة تقع في جنوب شرق آسيا – بسبب انتهاكها لاتفاقية الإبادة الجماعية، تماماً كما تعتمد جنوب أفريقيا – وهي دولة في أفريقيا الجنوبية – في موقفها ضد إسرائيل - وهي تقع في غرب آسيا – على المبدأ اللاتيني ergaomnes parts (تجاه كافة الأطراف) ويسمح هذا المبدأ للدولة الطرف في معاهدة تحمي الحقوق القانونية العامة بإنفاذ تلك الحقوق حتى لو لم تتأثر الدولة بشكل مباشر بالانتهاك، ومن ثم لها مصلحة في وقف الإبادة الجامعية لدولة فلسطين العربية – وهي في غرب آسيا – في موقع استراتيجي بين مصر ولبنان وسوريا والأردن، وهي أرض الرسالات السماوية ومهد الحضارات الإنسانية.

ويذكر أن عريضة الاتهام الواقعة في 84 صفحة تؤكد على الطبيعة الآمرة لحظر الإبادة الجماعية، والالتزامات المترتبة على الدول بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية تجاه الكافة وعلى الكافة . ونظرًا لأن جميع الدول الأطراف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية لديها "مصلحة مشتركة في ضمان منع أعمال الإبادة الجماعية، وعدم إفلات مرتكبيها، في حالة وقوعها من العقاب"، فإن قواعد ونصوص تلك الاتفاقية تولد التزامات تجاه الكافة، وبمعنى أكثر وضوحا فإن لكل دولة طرف مصلحة في الامتثال لها في أي حالة بعينها، حيث أن جميع الدول الأطراف إلى اتفاقية الإبادة الجماعية مطالبة باحترام التزامها بمنع الإبادة الجماعية.

رابعًا: هل نصوص اتفاقية منع الإبادة الجماعية تجعل لكل دولة في العالم مصلحة في الانضمام لجنوب إفريقيا ؟

وقال الدكتور محمد خفاجي هناك شروطًا عامة لعرض القضية أمام محكمة العدل الدولية حيث يجب أن يكون هناك أساس قضائي موضوعي لرفع الدعوى ، قد يكون عن طريق اتفاق الأطراف أو أن تكون كلا من الدولتين طرفين في معاهدة متعددة الأطراف - كما في حالة قطاع غزة - تنص على أن يتم الاستماع إلى النزاعات بين الدول الأطراف أمام محكمة العدل الدولية وفقا للمادة التاسعة من تلك الاتفاقية.

ويضيف صدقت إسرائيل على اتفاقية منع الإبادة الجماعية في عام 1950 وجنوب أفريقيا في عام 1998وفلسطين طرف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية منذ عام 2014 وكان يمكنها رفع القضية إلا أنها لم تفعل ذلك لاعتبارات جعلت العالم مسؤولا عما تحدث فيها.

ويشير أن الأصل العام في التقاضي الدولي - كما هو الشأن في التقاضي الوطني - أن يكون للدولة التي ترفع الدعوى عادة مصلحة في الدعوى، لكن هذا الأصل العام لا ينطبق على أنواع معينة من الانتهاكات التي تعتبر فيها جميع دول العالم لها مصلحة مباشرة فيها " وتشمل الأمثلة الانتهاكات لاتفاقية الإبادة الجماعية واتفاقية مناهضة التعذيب ، ومثال ذلك في حكم محكمة العدل الدولية في قضية 2022 كما أوضحنا من جامبيا وهي إفريقية ضد ميانمار وهي آسيوية بشأن الاعتراضات الأولية حيث ذكرت محكمة العدل الدولية أنه يمكن لأي دولة رفع قضية إليها فيما يتعلق بانتهاك مشتبه به من قبل دولة أخرى طرف في اتفاقية الإبادة الجماعية.

خامسًا: أتوقع أن تصدر المحكمة الدولية تدابير مؤقتة بوقف الحرب ومنع التهجير القسري وفقا لمنهجها في قضايا أخرى

وذكر الدكتور محمد خفاجي، أن التدابير المؤقتة التي طلبتها جنوب إفريقيا تشمل أن تقوم إسرائيل بتعليق أنشطتها العسكرية في غزة، والتوقف عن قتل الفلسطينيين، ومنع التهجير القسري

والحرمان من الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والوقود والمأوى والصرف الصحي.وتابع: أتوقع وفقًا لمنهج محكمة العدل الدولية في قضايا سابقة بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وإزاء انتهاك إسرائيل لاتفاقية منع الإبادة الجماعية أن تصدر محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة لوقف الحرب خاصة إزاء منع المساعدات الإنسانية الذي يؤدي إلى المجاعة والتهجير القسري المجرم دولياً والقصف العشوائي. وأضاف: لو أننا تحدثنا عن نهج محكمة العدل الدولية بشأن اتفاقية منع الإبادة الجماعية نجد أنها أصدرت أوامر تفسيرية في حكمها النهائي لعام 2007 في قضية البوسنة ضد صربيا والجبل الأسود حيث وجدت محكمة العدل الدولية أن صربيا انتهكت اتفاقية الإبادة الجماعية من خلال عدم اتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية في سربرينيتسا، ومن خلال فشلها في نقل راتكو ملاديتش الذي قاد جيش صرب البوسنة التي ارتكبت مجازر ضد المدنيين البوسنيين، إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ورفضت أغلبية المحكمة ادعاءات أخرى بالإبادة الجماعية، ورأت المحكمة أن الإعلان عن الانتهاك يعد علاجًا كافيًا، وأنه لا ينبغي للمحكمة أن توفر أي سبل انتصاف أخرى في القضية مثل التعويض.واختتم الدكتور خفاجي الجزء الأول بقوله أنه على الرغم من أن أوامر محكمة العدل الدولية ملزمة للدول، إلا أنه أحيانًا ما يتم تجاهلها مما يمثل إحدى إشكالات إنفاذ أحكام تلك المحكمة في ظل الصعوبة العامة في إنفاذ القانون الدولي، سيما القانون الدولي الإنساني، إلا أن قضية الإبادة الجماعية لقطاع غزة صعب تجاهلها أو الغض عن تنفيذ ما سوف يصدر فيها، لأنها تختلف في أنها تعتمد على رأي عام عالمي للشعوب الغربية جعل منها القضية الأبرز في العالم المنددين بعيدًا عن العرب أصحاب القضية وتلك معادلة تحتاج إلى تفسير خاص ليس مجاله الآن.

2. "محكمة العدل الدولية" تنظر في قضية إبادة جماعية ضد إسرائيل[14]

جنوب أفريقيا تطالب بإجراءات عاجلة لوقف الانتهاكات في غزة

(لاهاي) – قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم إن جلستي "محكمة العدل الدولية" يومي 11 و12 يناير 2024 حول الإبادة الجماعية في غزة سلّطتا الضوء على أول رد رسمي من جانب إسرائيل أمام محكمة مستقلة ومحايدة على مزاعم ارتكابها فظائع ضد الشعب الفلسطيني منذ 7 أكتوبر 2023. في 29 ديسمبر، رفعت جنوب أفريقيا دعوى أمام المحكمة تزعم فيها أن إسرائيل انتهكت "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" لعام 1948.

في 2 يناير، أكد مسؤولون إسرائيليون عزم إسرائيل تمثيل نفسها أمام محكمة العدل الدولية لمعارضة طلب حكومة جنوب أفريقيا. تزعم جنوب أفريقيا انتهاك إسرائيل اتفاقية الإبادة الجماعية بارتكابها إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في

[14]_ "محكمة العدل الدولية "تنظر في قضية إبادة جماعية ضد إسرائيل(Human Rights Watch (hrw.org) |

غزة، وتقاعسها عن الحيلولة دون وقوعها، بما يشمل عدم مساءلة كبار المسؤولين الإسرائيليين وغيرهم عن تحريضهم المباشر والعلني على الإبادة الجماعية. هذه القضية ليست دعوى جنائية ضد أفراد، بل تسعى إلى تحديد قانوني لمسؤولية الدولة عن الإبادة الجماعية.

قالت بلقيس جراح، المديرة المشاركة لبرنامج العدالة الدولية في هيومن رايتس ووتش: "تتعلق الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا بالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، وتسلط الضوء على السلوك الإسرائيلي في غزة أمام أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة. طلبت جنوب أفريقيا من محكمة العدل الدولية إقرار إجراءات عاجلة لحماية الفلسطينيين في غزة الذين يواجهون ظروفا معيشية كارثية نتيجة جرائم الحرب التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية."

بينما قد تستغرق القضية سنوات عدة للوصول إلى حكم نهائي، طلبت جنوب أفريقيا من محكمة العدل الدولية، المعروفة أيضا بـ "محكمة العالم"، أن تأمر باتخاذ تدابير مؤقتة لحماية الشعب الفلسطيني في غزة من المزيد من الأذى، وضمان امتثال إسرائيل لاتفاقية الإبادة الجماعية، وصون قدرة جنوب أفريقيا على نيل بت عادل في القضية. طلبت جنوب أفريقيا من المحكمة إصدار هذه الإجراءات "باعتبارها مسألة ملحة للغاية"، قائلة إن الفلسطينيين في غزة "بحاجة عاجلة وشديدة إلى حماية المحكمة". ستكون الحجج المتعلقة بطلب التدابير المؤقتة موضوع جلسات الاستماع يومي 11 و12 يناير.

من التدابير المؤقتة المطلوبة تعليق إسرائيل عملياتها العسكرية في غزة فورا والتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. تسعى جنوب أفريقيا كذلك إلى اتخاذ تدابير لمنع تدمير أي أدلة تتعلق بالقضية الأساسية والحفاظ عليها. تشمل الوسائل المطلوبة منح بعثات تقصي الحقائق، والهيئات ذات التفويض الدولي، وغيرها من الهيئات إمكانية الوصول إلى غزة.

كما طلبت جنوب أفريقيا من المحكمة إلزام إسرائيل بتقديم تقارير إلى المحكمة عن الخطوات المتخذة لتنفيذ أمر التدابير المؤقتة في غضون أسبوع من صدوره ثم على فترات منتظمة إلى أن تصدر المحكمة حكمها النهائي. في مرافعاتها الشفهية في 11 يناير، يمكن لجنوب أفريقيا أن تطلب تحديدا من المحكمة نشر التقارير الإسرائيلية علنية.

في طلبها المقدم إلى المحكمة، تقول جنوب أفريقيا إن إسرائيل تقتل أعدادا كبيرة من الفلسطينيين في غزة، وتسبب لهم أذى جسديا ونفسيا خطيرا، وتفرض إجراءات تهدف إلى منع ولادات الفلسطينيين، وتُنشئ ظروفا معيشية تستهدف تدمير الفلسطينيين كمجموعة. استشهدت جنوب أفريقيا بعمليات الطرد والتهجير الجماعيين؛ والحرمان مما يكفي من الغذاء، والماء، والرعاية الطبية، والمأوى، والملابس، والنظافة، والصرف الصحي؛ وتدمير نسيج الحياة الفلسطينية في غزة.

تؤكد جنوب أفريقيا أيضا أن "أعمال الإبادة الجماعية" يجب أن توضع في "السياق الأوسع لسلوك إسرائيل تجاه الفلسطينيين خلال نظام الفصل العنصري منذ 75 عاما، واحتلالها الحربي للأراضي الفلسطينية الذي دام 56 عاما، وحصارها المستمر لغزة منذ 16 عاما."

تزعم جنوب أفريقيا أن التصريحات العديدة التي أدلى بها المسؤولون السياسيون والعسكريون الإسرائيليون تشكل دليلا على وجود نية واضحة لتدمير الفلسطينيين في غزة كمجموعة. وتضيف، "يُستدل بوضوح من تصرفات الجيش الإسرائيلي على الأرض... تنفيذهم تصريحات وتوجيهات الإبادة الجماعية تلك ضد الشعب الفلسطيني". يستشهد طلب جنوب أفريقيا بعدة تصريحات لخبراء أمميين حذروا من خطر الإبادة الجماعية.

ستستمع المحكمة إلى رد إسرائيل الرسمي في 12 يناير. وصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية، في بيان منشور بتاريخ 29 ديسمبر 2023، طلب جنوب أفريقيا بأنه "فرية الدم"، في إشارة إلى افتراءات تاريخية ضد مجتمعات يهودية، وأن الادعاء "يفتقر إلى أساس واقعي وقانوني ويشكل استغلالا مشينا ومهينا للمحكمة". أفاد تقرير إعلامي أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أصدرت تعليمات لدبلوماسييها بالضغط على المسؤولين في الدول التي تستضيفهم لإصدار بيانات ضد القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا. حث وزير الخارجية الإسرائيلي كذلك المملكة المتحدة تحديدا على معارضة طلب جنوب أفريقيا. نقلت وسائل الإعلام في 9 يناير عن وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون أنه لا يعتقد أن قضية محكمة العدل الدولية ستأتي بفائدة.

وصف المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي طلب جنوب أفريقيا بأنه "لا أساس له، ويؤدي إلى نتائج عكسية، ويفتقر تماما إلى أي أساس واقعي". قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر بشكل منفصل إن

واشنطن "لم تشهد حتى هذه المرحلة أفعالا تشكل إبادة جماعية" وإن قضية محكمة العدل الدولية" ليست خطوة مثمرة في هذا الوقت."

وقد رحب عدد من الأطراف في اتفاقية الإبادة الجماعية بالطلب الذي قدمته جنوب أفريقيا، منها الأردن، وباكستان، بنغلاديش، وبوليفيا، وتركيا، وجزر المالديف، وفلسطين، وفنزويلا، وماليزيا، وناميبيا، ونيكاراغوا. أصدرت" منظمة التعاون الإسلامي "أيضا بيان دعم للقضية. قال سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة في نيويورك إن فرنسا مؤيدة قوية لمحكمة العدل الدولية وسند عم قراراتها. قالت هيومن رايتس ووتش إن على الحكومات إعلان دعمها إجراءات محكمة العدل الدولية والالتزام علنا بدعم الامتثال لقراراتها.

ارتكبت السلطات الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية المسلحة انتهاكات جسيمة خلال الأعمال القتالية الحالية. قتلت "حماس" وغيرها من الفصائل الفلسطينية المسلحة مئات المدنيين عمدا في إسرائيل في 7 أكتوبر ، واحتجزت أكثر من 200 رهينة. ثم قطعت الحكومة الإسرائيلية الكهرباء، والوقود، والغذاء، والمياه عن سكان قطاع غزة وقلصت بشدة المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، وهي أفعال تشكل جميعها عقابا جماعيا، أي جريمة حرب. قالت هيومن رايتس ووتش إن السلطات الإسرائيلية تستخدم أيضا تجويع المدنيين أسلوبا حربيا في غزة، وهو أيضا جريمة حرب.

تشير الممارسة السابقة لمحكمة العدل الدولية إلى أن القرار بشأن التدابير المؤقتة يمكن اتخاذه خلال أسابيع. رغم أن إسرائيل ستكون ملزمة قانونا بالأمر الصادر عن المحكمة، إلا أنه لن يشكل حكما مسبقا على أحقية الادعاءات القائلة إن إسرائيل انتهكت اتفاقية الإبادة الجماعية. سيُرسَل الأمر بالتدابير المؤقتة تلقائيا إلى "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" في انتظار القرار النهائي في القضية.

تتألف محكمة العدل الدولية من 15 قاضيا تنتخبهم "الجمعية العامة للأمم المتحدة" ومجلس الأمن لتسع سنوات. عندما يكون ثمة نزاع بين بلدين لا تضم هيئة المحكمة مواطنيهما، يمكن للحكومتين تعيين قاضيين مخصصين للنظر في تلك المسألة المحددة. في هذه القضية، عيّنت جنوب أفريقيا النائب السابق لرئيس المحكمة العليا في جنوب أفريقيا ديكغانغ موسينيكي، وعيّنت إسرائيل رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية المتقاعد أهارون باراك كقاضيَين خاصَّين.

رفعت جنوب أفريقيا، التي صادقت على اتفاقية الإبادة الجماعية في العام 1998، قضيتها بموجب المادة 9 من الاتفاقية، التي تسمح بإحالة النزاعات بين الأطراف إلى محكمة العدل الدولية. أكدت المحكمة سابقا أن جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية عليها واجب منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها . إسرائيل طرف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية منذ العام 1951.

كما أحالت جنوب أفريقيا مع بنغلاديش، وبوليفيا، وجزر القمر، وجيبوتي الوضع في فلسطين إلى المدعي العام لـ "المحكمة الجنائية الدولية" في نوفمبر 2023 . طلبت جنوب أفريقيا من مدعي عام الجنائية الدولية كريم خان التحقيق في جريمة الإبادة الجماعية من بين الانتهاكات الجسيمة الأخرى في فلسطين بهدف توجيه الاتهام إلى الأفراد المسؤولين .أكد خان أن مكتبه يجري، منذ مارس 2021، تحقيقا في الجرائم الفظيعة المزعومة المرتكبة في غزة والضفة الغربية منذ العام 2014، وأن لديه ولايةً قضائية على الجرائم المرتكبة في الأعمال القتالية الحالية بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة تغطي السلوك غير القانوني من قبل جميع الأطراف .زار خان إسرائيل وفلسطين في ديسمبر.

في سياق منفصل، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2022 رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية للاحتلال الإسرائيلي المطول للضفة الغربية وقطاع غزة. طلبت الجمعية العامة لأول مرة قبل 20 عاما من المحكمة إصدار رأي استشاري يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة. في 2004، خلص الرأي الاستشاري للمحكمة إلى أن مسار الجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل ينتهك القانون الدولي وينبغي تفكيكه. الطلب المقدم في ديسمبر 2022 أوسع نطاقا . قدمت جنوب أفريقيا، من بين دول أخرى، مرافعة مكتوبة في الدعوى .ومن المقرر أن تعقد محكمة العدل الدولية جلسات استماع عامة بشأن الطلب ابتداء من 19 فبراير.

قالت جراح: "كم مرة يجب أن يقرع ناقوس الخطر، وكم مدني يجب أن يعاني أو يُقتل بشكل غير قانوني قبل أن تتحرك الحكومات؟ تفتح قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا الباب لعملية قانونية أمام أعلى محكمة في العالم للتدقيق بمصداقية في سلوك إسرائيل في غزة، على أمل وقف المزيد من المعاناة[15]."

[15]_ محكمة العدل الدولية "تنظر في قضية إبادة جماعية ضد إسرائيل(Human Rights Watch (hrw.org |

3. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[16]

جامعة منيسوتا
مكتبة حقوق الإنسان

النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

المادة 1

تكون محكمة العدل الدولية، التي ينشئها ميثاق "الأمم المتحدة" الأداة القضائية الرئيسية للهيئة وتباشر وظائفها وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي.

الفصل الأول: تنظيم المحكمة

المادة 2

تتكون هيئة المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون من الأشخاص ذوي الصفات الخلقية العالية الحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القضائية، أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي وكل هذا بغض النظر عن جنسيتهم.

المادة 3

[16] محكمة العدل الدولية – جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان (umn.edu)

1. تتألف المحكمة من خمسة عشر عضوا، ولا يجوز أن يكون لها أكثر من عضو واحد من رعايا دولة بعينها.

2. إذا كان شخص ممكنا عده فيما يتعلق بعضوية المحكمة متمتعا برعوية أكثر من دولة واحدة فإنه يعتبر من رعايا الدولة التي يباشر فيها عادة حقوقه المدنية والسياسية.

المادة 4

1. أعضاء المحكمة تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن من قائمة حاوية أسماء الأشخاص الذين رشحتهم الشعب الأهلية في محكمة التحكيم الدائمة وذلك وفقا للأحكام التالية.

2. فخصوص أعضاء "الأمم المتحدة" غير الممثلين في محكمة التحكيم الدائمة، تتولى تسمية المرشحين شعب أهلية تعينها حكوماتها لهذا الغرض وفقا لنفس الشروط الموضوعة لأعضاء محكمة التحكيم الدائمة في المادة 44 من اتفاقية لاهاي المعقودة عام 1907 في شأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية.

3. في حالة عدم وجود اتفاق خاص، تحدد الجمعية العامة، بناء على توصية مجلس الأمن، الشروط التي بموجبها يمكن لدولة من الدول المنضمة إلى النظام دون أن تكون عضوا في "الأمم المتحدة"، أن تشترك في انتخاب أعضاء محكمة العدل الدولية.

المادة 5

1. قبل ميعاد الانتخاب بثلاثة أشهر على الأقل يوجه الأمين العام للأمم المتحدة طلبا كتابيا إلى أعضاء محكمة التحكيم الدائمة، التابعين إلى الدول المشتركة في هذا النظام الأساسي وإلى أعضاء الشعب الأهلية المعينين وفقا لأحكام الفقرة 2 من المادة 4 يدعوهم فيه إلى القيام في ميعاد معين بتقديم أسماء الأشخاص الذين يستطيعون قبول أعباء عضوية المحكمة.

2. لا يجوز لأي شعبة أن تسمي أكثر من أربعة مرشحين، ولا أن يكون بينهم أكثر من اثنين من جنسيتها، كما لا يجوز بحال أن يتجاوز عدد مرشحي شعبة ما ضعف عدد المناصب المراد ملؤها.

المادة 6

من المرغوب فيه أن تقوم كل شعبة أهلية، قبل تقديم أسماء المرشحين، باستشارة محكمتها العليا وما في بلدها أيضا من كليات الحقوق ومدارسها ومن المجامع الأهلية والفروع الأهلية للمجامع الدولية المتفرغة لدراسة القانون.

المادة 7

1. يعد الأمين العام قائمة مرتبة حسب الحروف الأبجدية بأسماء جميع الأشخاص المسمين بهذه الطريقة، وفيما عدا الحالة التي نص عليها في الفقرة 2 من المادة 12 يكون هؤلاء الأشخاص وحدهم هم الجائز انتخابهم.

2. يرفع الأمين العام هذه القائمة إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن.

المادة 8

يقوم كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن مستقلا عن الآخر بانتخاب أعضاء المحكمة.

المادة 9

على الناخبين عند كل انتخاب، أن يراعوا أنه لا يكفي أن يكون المنتخبون حاصلا كل فرد منهم على المؤهلات المطلوبة إطلاقا، بل ينبغي أن يكون تأليف الهيئة في جملتها كفيلا بتمثيل المدنيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية في العالم.

المادة 10

1. المرشحون الذين ينالون الأكثرية المطلقة لأصوات الجمعية العامة ولأصوات مجلس الأمن يعتبرون أنهم قد انتخبوا.

2. عند التصويت بمجلس الأمن لانتخاب القضاة أو لتعيين أعضاء اللجنة المنصوص عليها في المادة 12 لا تحصل تفريق بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين بالمجلس المذكور.

3. إذا حصل أكثر من مرشح من رعايا دولة واحدة على الأكثرية المطلقة للأصوات في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن اعتبر أكبرهم سنا هو وحده المنتخب.

المادة 11

إذا بقي منصب واحد أو أكثر خاليا بعد أول جلسة تعقد للانتخاب، عقدت بالطريقة ذاتها، جلسة ثانية ثم ثالثة عند الضرورة.

المادة 12

1. إذا بقي منصب واحد أو أكثر شاغرا بعد الجلسة الانتخابية الثالثة جاز في كل وقت، بناء على طلب الجمعية العامة أو مجلس الأمن، تأليف مؤتمر مشترك أعضاؤه ستة تسمي الجمعية العامة ثلاثة منهم ويسمي مجلس الأمن الثلاثة

الآخرين، ليختار، بطريقة التصويت، بالأكثرية المطلقة، مرشحا لكل منصب شاغر، يعرض اسمه على الجمعية العامة ومجلس الأمن للموافقة عليه من كل منهما .

2 . إذا أجمع المؤتمن المشترك على ترشيح شخص تجتمع فيه الشروط المطلوبة جاز له وضع اسمه في قائمة الترشيح حتى ولو كان اسمه غير وارد في قائمة الترشيح المشار إليها في المادة 7 .

3 . إذا رأى المؤتمن المشترك أنه لن ينجح في الانتخاب تولى أعضاء المحكمة الذين تم انتخابهم ملء المناصب الشاغرة في مدة تحددها مجلس الأمن وذلك باختيار الأعضاء الباقين من بين المرشحين الذين حصلوا على أصوات في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن.

4 . إذا تساوت أصوات القضاة رجح فريق القاضي الأكبر سنا .

المادة 13

1 . ينتخب أعضاء المحكمة لمدة تسع سنوات ويجوز إعادة انتخابهم على أن ولاية خمسة من القضاة الذين وقع عليهم الاختيار في أول انتخاب للمحكمة يجب أن تنتهي بعد مضي ثلاث سنوات وولاية خمسة آخرين بعد ست سنوات.

2 . القضاة الذين تنتهي ولايتهم بنهاية الثلاث سنوات والست سنوات المشار إليها آنفا تعينهم القرعة والأمين العام يقوم بعملها بمجرد الانتهاء من أول انتخاب.

3 . يستمر أعضاء المحكمة في القيام بعملهم إلى أن يعين من يخلفهم. ويجب على كل حال أن يفصلوا في القضايا التي بدأوا النظر فيها .

4 . إذا رغب أحد أعضاء المحكمة في الاستقالة، فالاستقالة تقدم إلى رئيس المحكمة وهو يبلغها إلى الأمين العام، ولهذا الإبلاغ يخلو المنصب.

المادة 14

يجوز التعيين للمناصب التي تخلو وفقا للطريقة الموضوعة لأول انتخاب مع مراعاة ما يأتي:
يقوم الأمين العام بإبلاغ الدعوات المنصوص عليها في المادة 5 في الشهر الذي يلي خلو المنصب ويعين مجلس الأمن تاريخ الانتخاب.

المادة 15

عضو المحكمة المنتخب بدلا من عضو لم يكمل مدته ينهي مدة سلفه.

المادة 16

1. لا تجوز لعضو المحكمة أن يتولى وظائف سياسية أو إدارية كما لا تجوز له أن يشتغل بأعمال من قبيل أعمال المهن.

2. عند قيام الشك في هذا الشأن تفصل المحكمة في الأمر.

المادة 17

1. لا تجوز لعضو المحكمة مباشرة وظيفة وكيل أو مستشار أو محام في أية قضية.

2. ولا تجوز له الاشتراك في الفصل في أية قضية سبق له أن كان وكيلا عن أحد أطرافها أو مستشارا أو محاميا أو سبق عرضها عليه بصفته عضوا في محكمة أهلية أو دولية أو لجنة تحقيق أو أية صفة أخرى.

3. عند قيام الشك في هذا الشأن تفصل المحكمة في الأمر.

المادة 18

1. لا ينفصل عضو في المحكمة من وظيفته إلا إذا أجمع سائر الأعضاء على أنه قد أصبح غير مستوف للشروط المطلوبة.

2. يبلغ مسجل المحكمة الأمين العام هذا الفصل إبلاغا رسميا.

3. بهذا الإبلاغ تخلو المنصب.

المادة 19

يتمتع أعضاء المحكمة في مباشرة وظائفهم بالمزايا والإعفاءات السياسية.

المادة 20

قبل أن يباشر العضو عمله يقرر في جلسة علنية أنه سيتولى وظائفه بلا تحيز أو هوى وأنه لن يستوحي غير ضميره.

المادة 21

1. تنتخب المحكمة رئيسها ونائبه لمدة ثلاث سنوات ويمكن تجديد انتخابهما.

2. تعين المحكمة مسجلها ولها أن تعين ما تقتضي الضرورة بتعيينه من الموظفين الآخرين.

المادة 22

1. يكون مقر المحكمة في لاهاي. على أن ذلك لا يحول دون أن تعقد المحكمة جلساتها، وأن تقوم بوظائفها في مكان آخر عندما ترى ذلك مناسبا.

2. يقيم الرئيس والمسجل في مقر المحكمة.

المادة 23

1. لا ينقطع دور انعقاد المحكمة إلا في أيام العطلة القضائية. وتحدد المحكمة ميعاد العطلة ومدتها.

2. لأعضاء المحكمة الحق في إجازات دورية تحدد المحكمة ميعادها ومدتها مع مراعاة المسافة التي تفصل لاهاي عن محال إقامتهم.

3. على أعضاء المحكمة أن يكونوا في كل وقت تحت تصرفها، إلا أن يكونوا في إجازة أو أن يمنعهم المرض أو غير ذلك من الأسباب الجدية التي ينبغي أن تبين للرئيس بيانا كافيا.

المادة 24

1. إذا رأى أحد أعضاء المحكمة، لسبب خاص، وجوب امتناعه عن الاشتراك في الفصل في قضية معينة فعليه أن يخطر الرئيس بذلك.

2. إذا رأى الرئيس، لسبب خاص، أنه لا يجوز أن يشترك أحد أعضاء المحكمة في الفصل في قضية معينة فيخطر ذلك العضو المذكور بذلك.

3. عند اختلاف العضو والرئيس في مثل هذه الأحوال تقضي المحكمة في الخلاف.

المادة 25

1. تجلس المحكمة بكامل هيئتها إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها في هذا النظام الأساسي.

2. يسوغ أن تنص اللائحة الداخلية للمحكمة على أنه يجوز أن يعفى من الاشتراك في الجلسات قاض أو أكثر بسبب الظروف وبطريق المناوبة على ألا يترتب على ذلك أن يقل عدد القضاة الموجودين تحت التصرف لتشكيل المحكمة عن أحد عشر قاضيا.

3. يكفي تسعة قضاة لصحة تشكيل المحكمة.

المادة 26

1. يجوز للمحكمة أن تشكل من وقت لآخر دائرة أو أكثر تؤلف كل منها من ثلاثة قضاة أو أكثر على حسب ما تقرره، وذلك للنظر في أنواع خاصة من القضايا، كقضايا العمل والقضايا المتعلقة بالترانزيت والمواصلات.

2. يجوز للمحكمة أن تشكل في أي وقت دائرة للنظر في قضية معينة وتحدد المحكمة عدد قضاة هذه الدائرة بموافقة الطرفين.

3. تنظر الدوائر المنصوص عليها في هذه المادة في القضايا وتحكم فيها إذا طلب إليها ذلك أطراف الدعوى.

المادة 27

كل حكم يصدر من إحدى الدوائر المنصوص عليها في المادتين 26 و29 يعتبر صادرا من المحكمة ذاتها.

المادة 28

يجوز للدوائر المنصوص عليها في المادتين 26 و29 أن تعقد جلساتها وتباشر وظائفها في غير لاهاي، وذلك بموافقة أطراف الدعوى.

المادة 29

للإسراع في إنجاز نظر القضايا تشكل المحكمة كل سنة دائرة من خمسة قضاة يجوز لها، بناء على طلب أطراف الدعوى أن تتبع الإجراءات المختصرة، للنظر في القضايا والفصل فيها. وزيادة على ذلك تختار قاضيان للحلول محل من يتعذر عليه الاشتراك في الجلسة من القضاة.

المادة 30

1. تضع المحكمة لائحة تبين كيفية قيامها بوظائفها، كما تبين بصفة خاصة قواعد الإجراءات.

2. يجوز أن تنص اللائحة على اشتراك مساعدين في جلسات المحكمة أو جلسات دوائرها دون أن يكون لهم حق في التصويت.

المادة 31

1. يحق للقضاة، ممن يكونون من جنسية أحد أطراف الدعوى، أن يجلسوا في قضيته المعروضة على المحكمة.

2. إذا كان في هيئة المحكمة قاض من جنسية أحد أطراف الدعوى جاز لكل من أطرافها الآخرين أن تختار قاضيا آخر للقضاء. ويحسن أن تختار هذا القاضي من بين القضاة الذين جرى ترشيحهم وفقا للمادتين 4 و 5.

3. إذا لم يكن في هيئة المحكمة قاض من جنسية أطراف الدعوى جاز لكل منهم أن تختار قاضيا بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة.

4. تطبق أحكام هذه المادة في الأحوال الواردة في المادتين 26 و 29، وفي هذه الأحوال يطلب الرئيس إلى عضو من أعضاء المحكمة الذين تتألف منهم الدائرة، أو إلى عضوين إذا اقتضى الأمر، التخلي عن الجلوس للبديل من أعضاء المحكمة الذين هم من جنسية الأطراف أو البديل من الأعضاء الذين يعينهم الأطراف في خصوص القضية في حالة عدم وجود أعضاء من جنسيتهم أو وجود هؤلاء وتعذر جلوسهم.

5. إذا كان لعدة أطراف نفس المصلحة فيعتبرون كطرف واحد بالنسبة للأحكام السابقة وعند قيام الشك في هذا الشأن تفصل المحكمة في الموضوع.

6. تجب في القضاة الذين تختارون على الوجه المنصوص عليه في الفقرات 2 و 3 و 4 من هذه المادة أن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المواد 2 و 17 (الفقرة 2) و 20 و 24 من هذا النظام الأساسي. ويشترك هؤلاء القضاة في الحكم على وجه المساواة التامة مع زملائهم.

المادة 32

1. يتقاضى كل عضو من أعضاء المحكمة راتبا سنويا.

2. يتقاضى الرئيس مكافأة سنوية خاصة.

3. يتقاضى نائب الرئيس مكافأة خاصة عن كل يوم يقوم فيه بوظيفة الرئيس.

4. يتقاضى القضاة المختارون تنفيذا لأحكام المادة 31 من غير أعضاء المحكمة تعويضا عن كل يوم يباشرون فيه وظائفهم.

5. تحدد الجمعية العامة هذه المرتبات والمكافآت والتعويضات ولا يجوز إنقاصها أثناء مدة الخدمة.

6. تحدد الجمعية العامة راتب المسجل بناء على اقتراح المحكمة.

7. تحدد بقواعد تضعها الجمعية العامة الشروط التي تقرر بموجبها المعاشات لأعضاء المحكمة والمسجل والشروط التي تسدد بموجبها نفقات السفر لأعضاء المحكمة والمسجل.

8. تعفى الرواتب والمكافآت والتعويضات من الضرائب كافة.

المادة 33

تتحمل الأمم المتحدة مصروفات المحكمة على الوجه الذي تقرره الجمعية العامة.

الفصل الثاني: في اختصاص المحكمة

المادة 34

1. للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافا في الدعاوى التي ترفع للمحكمة.

2. للمحكمة أن تطلب من الهيئات الدولية العامة المعلومات المتعلقة بالقضايا التي تنظر فيها. وتتلقى المحكمة ما تبتدرها به هذه الهيئات من المعلومات. كل ذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في لائحتها الداخلية ووفقا لها.

3. إذا أثير في قضية معروضة على المحكمة البحث في تأويل وثيقة تأسيسية أنشئت بمقتضاها هيئة دولية عامة أو في تأويل اتفاق دولي عقد على أساس هذه الوثيقة فعلى المسجل أن تخطر بذلك هذه الهيئة وأن يرسل إليها صورا من المحاضر والأعمال المكتوبة.

المادة 35

1. للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن يتقاضوا إلى المحكمة.

2. تحدد مجلس الأمن الشروط التي تجوز بموجبها لسائر الدول الأخرى أن تتقاضى إلى المحكمة، وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المعمول بها. على أنه لا تجوز بحال وضع تلك الشروط بكيفية تخل بالمساواة بين المتقاضين أمام المحكمة.

3. عندما تكون دولة من غير أعضاء "الأمم المتحدة" طرفا في دعوى تحدد المحكمة مقدار ما يجب أن تتحمله هذه الدولة من نفقات المحكمة. أما إذا كانت هذه الدولة من الدول المساهمة في نفقات المحكمة فإن هذا الحكم لا ينطبق عليها.

المادة 36

1. تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق "الأمم المتحدة" أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها.

2 . للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن تصرح، في أي وقت، بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية:

(أ) تفسير معاهدة من المعاهدات،

(ب) أية مسألة من مسائل القانون الدولي،

(ج) تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبت كانت خرقا لالتزام دولي،

(د) نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة ومدى هذا التعويض.

3 . يجوز أن تصدر التصريحات المشار إليها آنفا دون قيد ولا شرط أو أن تعلق على شرط التبادل من جانب عدة دول أو دول معينة بذاتها أو أن تقيد بمدة معينة.

4 . تودع هذه التصريحات لدى الأمين العام "للأمم المتحدة" وعليه أن يرسل صورا منها إلى الدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي وإلى مسجل المحكمة.

5 . التصريحات الصادرة بمقتضى حكم المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي، المعمول بها حتى الآن، تعتبر، فيما بين الدول أطراف هذا النظام الأساسي، بمثابة قبول للولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية. وذلك في الفترة الباقية من مدة سريان هذه التصريحات ووفقا للشروط الواردة فيها.

6 . في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة تفصل المحكمة في هذا النزاع بقرار منها.

المادة 37

كلما نصت معاهدة أو اتفاق معمول به على إحالة مسألة إلى محكمة تنشئها جمعية الأمم أو إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي تعين، فيما بين الدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي، إحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

المادة 38

1 . وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن:

(أ) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة،

(ب) العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال،

(ج) مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة،

(د) أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، ويعتبر هذا أو ذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة 59.

2. لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك.

الفصل الثالث: في الإجراءات

المادة 39

1. اللغات الرسمية للمحكمة هي: الفرنسية والإنكليزية. فإذا اتفق الطرفان على أن يسار في القضية بالفرنسية صدر الحكم بها، وإذا اتفقا على أن يسار فيها بالإنكليزية صدر الحكم بها كذلك.

2. إذا لم يكن ثمة اتفاق على تعيين اللغة التي تستعمل جاز لأطراف الدعوى أن يستعملوا في المرافعات ما يؤثرون استعماله من هاتين اللغتين. وفي هذه الحالة يصدر الحكم باللغتين الفرنسية والإنكليزية. وتبين المحكمة أي النصين هو الأصل الرسمي.

3. تجيز المحكمة -لمن يطلب من المتقاضين- استعمال لغة غير الفرنسية أو الإنكليزية.

المادة 40

1. ترفع القضايا إلى المحكمة بحسب الأحوال إما بإعلان الاتفاق الخاص وإما بطلب كتابي يرسل إلى المسجل. وفي كلتا الحالتين يجب تعيين موضوع النزاع وبيان المتنازعين.

2. يعلن المسجل هذا الطلب فورا إلى ذوي الشأن.

3. ويخطر به أيضا أعضاء "الأمم المتحدة" على يد الأمين العام، كما يخطر به أي دولة أخرى لها وجه في الحضور أمام المحكمة.

المادة 41

1. للمحكمة أن تقرر التدابير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الأطراف وذلك متى رأت أن الظروف تقضي بذلك.

2. إلى أن يصدر الحكم النهائي يبلغ فورا أطراف الدعوى ومجلس الأمن بأ التدابير التي يرى اتخاذها .

المادة 42

1. يمثل أطراف النزاع وكلاء عنهم.

2. ولهم أن يستعينوا أمام المحكمة بمستشارين أو بمحامين.

3. يتمتع وكلاء المتنازعين ومستشاروهم ومحاموهم أمام المحكمة بالمزايا والإعفاءات اللازمة لأداء واجباتهم بحرية واستقلال.

المادة 43

1. تنقسم الإجراءات إلى قسمين: كتابي وشفوي.

2. تشمل الإجراءات الكتابية ما يقدم للمحكمة وللخصوم من المذكرات ومن الإجابات عليها ثم من الردود إذا اقتضاها الحال. كما تشمل جميع الأوراق والمستندات التي تؤيدها .

3. يكون تقديم ذلك بواسطة المسجل على الكيفية وفي المواعيد التي تقررها المحكمة.

4. كل مستند يقدمه أحد أطراف الدعوى ترسل منه إلى الطرف الآخر صورة مصدق عليها بمطابقتها للأصل.

5. الإجراءات الشفوية تشمل استماع المحكمة لشهادة الشهود ولأقوال الخبراء والوكلاء والمستشارين والمحامين.

المادة 44

1. جميع ما يراد إعلانه إلى من عدا الوكلاء والمستشارين والمحامين فالمحكمة ترجع فيه رأسا إلى حكومة الدولة المقتضى عمل الإعلان في أرضها .

2. وهذا الحكم يسري أيضا كلما بدا للمحكمة الاستدلال بتحقيق يعمل في محل النزاع.

المادة 45

يتولى الرئيس إدارة الجلسات. وعند وجود مانع لديه يتولاها نائبه. وإذا تعذرت رئاستهما للجلسة تولى أعمال الرئاسة أقدم القضاة الحاضرين.

المادة 46

تكون جلسات المحكمة علنية ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك أو يطلب المتقاضون عدم قبول الجمهور فيها .

المادة 47

1. يعمل لكل جلسة محضر يوقعه المسجل والرئيس.

2. وهذا المحضر يكون هو وحده المحضر الرسمي.

المادة 48

تضع المحكمة الترتيبات اللازمة لسير القضايا، وتعين للمتقاضين شكل تقديم الطلبات وميعاد تقديمها، كما تحدد المنهج الذي يتبع في تلقي البيانات.

المادة 49

يجوز للمحكمة، ولو قبل بدء المرافعة، أن تطلب من الوكلاء تقديم أي مستند أو بيان، وما يقع من الامتناع عن إجابة طلبها تثبته رسميا.

المادة 50

يجوز للمحكمة، في كل وقت، أن تعهد إلى فرد أو جماعة أو مكتب أو لجنة أو أية هيئة أخرى تختارها، في القيام بتحقيق مسألة ما. أو أن تطلب من أي ممن ذكروا إبداء رأيهم في أمر من الأمور بصفته فنيا خبيرا.

المادة 51

جميع الأسئلة المتعلقة بالدعوى تطرح أثناء سماع الدعوى على الشهود والخبراء بالشروط التي تبينها المحكمة في لائحتها الداخلية المشار إليها في المادة 30.

المادة 52

للمحكمة، بعد تلقي الأسانيد والأدلة في المواعيد التي حددتها لهذا الغرض، ألا تقبل من أحد من أطراف الدعوى تقديم ما قد يريد تقديمه من أدلة جديدة كتابية أو شفوية إلا إذا قبل ذلك الأطراف الآخرون.

المادة 53

1. إذا تخلف أحد الطرفين عن الحضور أو عجز عن الدفاع عن مدعاه، جاز للطرف الآخر أن يطلب إلى المحكمة أن تحكم له هو بطلباته.

2 . وعلى المحكمة قبل أن تجيب هذا الطلب أن تتثبت من أن لها ولاية القضاء وفقا لأحكام المادتين 36 و 37 ثم من أن الطلبات تقوم على أساس صحيح من حيث الواقع والقانون.

المادة 54

1. بعد أن يفرغ الوكلاء والمستشارون والمحامون، بإشراف المحكمة، من عرض القضية يعلن الرئيس ختام المرافعة.

2 . تنسحب المحكمة للمداولة في الحكم.

3 . تكون مداولات المحكمة سرا يظل محجوبا عن كل أحد.

المادة 55

1. تفصل المحكمة في جميع المسائل برأي الأكثرية من القضاة الحاضرين.

2 . إذا تساوت الأصوات، رجح جانب الرئيس أو القاضي الذي يقوم مقامه.

المادة 56

1. يبين الحكم الأسباب التي بني عليها .

2 . ويتضمن أسماء القضاة الذين اشتركوا فيه.

المادة 57

إذا لم يكن الحكم صادرا كله أو بعضه بإجماع القضاة فمن حق كل قاضي أن يصدر بيانا مستقلا برأيه الخاص.

المادة 58

يوقع الحكم من الرئيس والمسجل، ويتلى في جلسة علنية، بعد إخطار الوكلاء إخطارا صحيحا .

المادة 59

لا يكون للحكم قوة الإلزام إلا بالنسبة لمن صدر بينهم وفي خصوص النزاع الذي فصل فيه.

المادة 60

يكون الحكم نهائيا غير قابل للاستئناف وعند النزاع في معناه أو في مدى مدلوله تقوم المحكمة بتفسيره، بناء على طلب أي طرف من أطرافه.

المادة 61

1. لا يقبل التماس إعادة النظر في الحكم، إلا بسبب تكشف واقعة حاسمة في الدعوى كان يجهلها عند صدور الحكم كل من المحكمة والطرف الذي يلتمس إعادة النظر، على ألا يكون جهل الطرف المذكور لهذه الواقعة ناشئا عن إهمال منه.

2. إجراءات إعادة النظر تفتتح بحكم من المحكمة، تثبت فيه صراحة وجود الواقعة الجديدة وتستظهر فيه صفاتها التي تبرر إعادة النظر، وتعلن به أن الالتماس بناء على ذلك جائز القبول.

3. يجوز للمحكمة أن توجب العمل بحكمها الذي أصدرته، قبل أن تقبل السير في إجراءات إعادة النظر.

4. يجب أن يقدم التماس إعادة النظر، خلال سنة أشهر على الأكثر من تكشف الواقعة الجديدة.

5. لا يجوز تقديم أي التماس لإعادة النظر بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ الحكم.

المادة 62

1. إذا رأت إحدى الدول، أن لها مصلحة ذات صفة قانونية يؤثر فيها الحكم في القضية جاز لها أن تقدم إلى المحكمة طلبا بالتدخل.

2. والبت في هذا الطلب يرجع الأمر فيه إلى المحكمة.

المادة 63

1. إذا كانت المسألة المعروضة تتعلق بتأويل اتفاقية بعض أطرافها دول ليست من أطراف القضية فعلى المسجل أن يخطر تلك الدول دون تأخير.

2. يحق لكل دولة يخطر على الوجه المتقدم أن تتدخل في الدعوى فإذا هي استعملت هذا الحق كان التأويل الذي يقضي به الحكم ملزما لها أيضا.

المادة 64

يتحمل كل طرف المصاريف الخاصة به ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك.

الفصل الرابع: في الفتاوى

المادة 65

1. للمحكمة أن تفتي في أية مسألة قانونية بناء على طلب أية هيئة رخص لها ميثاق "الأمم المتحدة" باستفتائها، أو حصل الترخيص لها بذلك طبقا لأحكام الميثاق المذكور.

2. الموضوعات التي يطلب من المحكمة الفتوى فيها تعرض عليها في طلب كتابي يتضمن بيانا دقيقا للمسألة المستفتى فيها وترفق به كل المستندات التي قد تعين على تجليتها.

المادة 66

1. يبلغ المسجل طلب الاستفتاء دون إبطاء إلى الدول التي تحق لها الحضور أمام المحكمة.

2. كذلك يرسل المسجل تبليغا خاصا رأسا إلى الدول التي تحق لها الحضور أمام المحكمة أو إلى أية هيئة دولية ترى المحكمة أو يرى رئيسها - في حالة عدم انعقادها - أنها قد تستطيع أن تقدم معلومات في الموضوع، ينهي فيه إلى كل منها أن المحكمة مستعدة لأن تتلقى في خلال ميعاد تحدده الرئيس، البيانات الكتابية التي تتصل بالموضوع، أو لأن تسمع في جلسة علنية تعقد لهذا الغرض، ما يتصل بالموضوع من بيانات شفوية.

3. إذا لم تتلق دولة من الدول التي تحق لها الحضور أمام المحكمة ذلك التبليغ الخاص المشار إليه في الفقرة الثانية من هذه المادة جاز لها أن تعرب عن رغبتها في أن تقدم بيانا كتابيا أو أن تلقي بيانا شفويا. وتفصل المحكمة في ذلك.

4. الدول والهيئات التي قدمت بيانات كتابية أو شفوية أو قدمت كليهما تجوز لها أن تناقش البيانات التي قدمتها دول أو هيئات أخرى، وذلك على الوجه وبالقدر وفي الميعاد الذي تعينه المحكمة في كل حالة على حدة أو الذي يعينه رئيسها إذا لم تكن المحكمة منعقدة. ويقتضي ذلك أن يبلغ المسجل في الوقت المناسب ما يقدم من البيانات الكتابية إلى الدول والهيئات التي قدمت مثل تلك البيانات.

المادة 67

تصدر المحكمة فتواها في جلسة علنية بعد أن يكون قد أخطر بذلك الأمين العام ومندوبو أعضاء الأمم المتحدة ومندوبو الدول الأخرى والهيئات الدولية التي يعنيها الأمر مباشرة.

المادة 68

عندما تباشر المحكمة مهمة الإفتاء تتبع - فوق ما تقدم - ما تراه هي ممكن التطبيق من أحكام هذا النظام الأساسي الخاصة بالمنازعات القضائية.

الفصل الخامس: التعديل

المادة 69

تجرى تعديل هذا النظام الأساسي بنفس الطريقة المرسومة في ميثاق الأمم المتحدة لتعديل الميثاق على أن يراعى ما قد تتخذه الجمعية العامة، بناء على توصية مجلس الأمن، من أحكام بشأن اشتراك الدول التي تكون من أطراف هذا النظام الأساسي ولا تكون من أعضاء الأمم المتحدة.

المادة 70

للمحكمة أن تقترح إجراء التعديلات التي ترى ضرورة إجرائها في هذا النظام الأساسي، وتبلغ اقتراحاتها كتابة للأمين العام للنظر فيها وفقا لأحكام المادة 69.

---

* ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إدارة شؤون الأعلام، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.

4. جلسات استماع محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات إسرائيل المزعومة لاتفاقية الإبادة الجماعية خطوة ضرورية للمساعدة في حماية المدنيين الفلسطينيين[17]

10-01-2024

قالت منظمة العفو الدولية إنّ مداولات محكمة العدل الدولية في الدعوى القانونية التي رفعتها جنوب إفريقيا والتي تتهم إسرائيل بانتهاك التزاماتها بموجب اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، بوسعها المساعدة في حماية المدنيين الفلسطينيين، وإنهاء الكارثة الإنسانية في قطاع غزة المحتل، وتوفير بصيص أمل بتحقيق العدالة الدولية.

وقدمت جنوب إفريقيا التماسًا تزعم فيه أن أفعال إسرائيل وامتناعها عن أفعال أخرى فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، في أعقاب الهجمات التي شنتها حماس وجماعات مسلحة أخرى في 7 أكتوبر 2023، تحمل طابع الإبادة الجماعية. وتحث التماس جنوب إفريقيا المحكمة على الأمر باتخاذ "تدابير مؤقتة" لحماية الشعب الفلسطيني في غزة، بما فيها دعوة إسرائيل إلى الوقف الفوري للهجمات العسكرية التي "تُشكل أو تؤدي إلى انتهاكات لاتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية" وإلغاء الإجراءات ذات الصلة التي ترقى إلى العقاب الجماعي والنهجير القسري. وستُعقد جلسات الاستماع الأولية في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي يومَي 11 و12 يناير.

ومع استمرار الولايات المتحدة في استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من الدعوة إلى وقف إطلاق النار، تتفشى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويصبح خطر الإبادة الجماعية حقيقيًا

[17] جلسات استماع محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات إسرائيل المزعومة لاتفاقية الإبادة الجماعية خطوة ضرورية للمساعدة في حماية المدنيين الفلسطينيين – منظمة العفو الدولية (amnesty.org)

أنياس كالامار، منظمة العفو الدولية

رغم أن منظمة العفو الدولية لم تخلص إلى استنتاج مفاده أن الوضع في غزة يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، ثمّة مؤشرات ونذر مقلقة بالنظر إلى حجم الموت والدمار الهائل، حيث قُتل أكثر من 23,000 فلسطيني في غضون ثلاثة أشهر ونيف، وفُقد 10,000 آخرون تحت الأنقاض، يُرجَّحُ أنهم قُتلوا هم أيضاً، فضلًا عن التصاعد المروع في الخطاب العنصري والذي يجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم من قبل بعض المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإسرائيليين. كل هذا، مقترنًا بفرض إسرائيل حصارًا غير قانوني على غزة، مما أدى إلى منع أو تقييد وصول السكان المدنيين بشدة إلى المياه والغذاء والمساعدة الطبية والوقود، يُلحق مستويات لا يمكن تخيلها من المعاناة ويعرّض بقاء الموجودين داخل غزة للخطر.

وقالت أنياس كالامار: "لا تلوح في الأفق نهاية للمعاناة الإنسانية الجماعية والخراب والدمار الذي نشهده على مدار الساعة في غزة. لقد تجسد خطر تحول غزة من أكبر سجن مفتوح في العالم إلى مقبرة جماعية ضخمة بصورة مريعة أمام أعيننا".

"ومع استمرار الولايات المتحدة في استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من الدعوة إلى وقف إطلاق النار، تتفشى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويصبح خطر الإبادة الجماعية حقيقيًا. يقع على عاتق الدول التزام فعلي بمنع أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة والمعاقبة عليها. إن فحص محكمة العدل الدولية لسلوك إسرائيل هو خطوة ضرورية لحماية أرواح الفلسطينيين، واستعادة الثقة والمصداقية في التطبيق العالمي للقانون الدولي، ومن شأنه تمهيد الطريق لتحقيق العدالة وجبر الأضرار للضحايا".

يقع على عاتق جميع الدول التزام قانوني دولي بالعمل على منع الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، وكما حددتها محكمة العدل الدولية سابقًا، بموجب القانون

العرفي. وهذا يعني أن واجب المنع ملزِم لجميع الدول، بما فيها الدول التي ليست طرفًا في المعاهدة. في 16 نوفمبر 2023 ، أشار عدد من خبراء الأمم المتحدة إلى "وقوع إبادة جماعية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

"ما من كلمات تُنصف حجم الخراب والدمار في غزة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. لقد دُمّر جزء كبير من شمال غزة وأصبح أكثر من 85% من سكان غزة الآن مهجّرين داخليًا. ويرى العديد من الفلسطينيين وخبراء حقوق الإنسان أن هذا جزء من استراتيجية إسرائيلية لجعل قطاع غزة "غير صالح للحياة".

اقترن ذلك بتصريحات مقلقة من بعض المسؤولين الإسرائيليين تدعو إلى الترحيل غير القانوني أو النقل القسري للفلسطينيين خارج غزة، والاستخدام المقيت للخطاب الذي يجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم".

واختتمت أنياس كالامار حديثها بالقول: "بانتظار حكم نهائي من محكمة العدل الدولية بشأن ارتكاب جرائم إبادة جماعية وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي، سيشكّل إصدار أمر عاجل بتنفيذ تدابير مؤقتة وسيلة مهمة للمساعدة في منع المزيد من الموت والدمار ومعاناة المدنيين، وتوجيه تحذير للدول الأخرى بضرورة عدم المساهمة في الانتهاكات الجسيمة والجرائم ضد الفلسطينيين".

خلفية:

تعني الإبادة الجماعية بعض الأفعال المرتكبة بهدف القضاء على جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بشكل كامل أو جزئي.

وتشمل التدابير المؤقتة التي طلبتها جنوب إفريقيا دعوة إسرائيل إلى الكف عن الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، بما في ذلك "قتل أعضاء من الجماعة" وإخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا". وعلى هذا الأساس، يدعو الطلب المقدم من جنوب إفريقيا إسرائيل إلى منع التهجير القسري والحرمان من الحصول على ما

يكفي من الغذاء والماء والمساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية للفلسطينيين. وبموجب الاتفاقية، لا يمكن لأي شخص، بما في ذلك كبار المسؤولين الحكوميين، الادعاء بالحصانة الشخصية عن ارتكاب أي من الأفعال المشتبه بارتكابها.

ويستشهد طلب جنوب إفريقيا المقدم إلى محكمة العدل الدولية ببيّنات جمعتها منظمة العفو الدولية توثق أدلة دامغة على ارتكاب القوات الإسرائيلية جرائم حرب وغيرها من انتهاكات القانون الدولي في قصفها المكثف لغزة، بما في ذلك الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، والهجمات التي لا تميّز بين المدنيين والعسكريين وغيرها من الهجمات غير القانونية، والتهجير القسري والعقاب الجماعي للمدنيين. كما يستشهد ببحث أجرته منظمة العفو الدولية يسلط الضوء على أن نظام الهيمنة والقمع الإسرائيلي للفلسطينيين يصل إلى حدّ الأبرتهايد.

كما تدين منظمة العفو الدولية جرائم الحرب التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في 7 أكتوبر، بما في ذلك أخذ الرهائن والقتل المتعمد للمدنيين، واستمرار هجماتها الصاروخية العشوائية.

وقد دعت المنظمة مرارًا وتكرارًا إلى التحقيق في انتهاكات القانون الدولي من جانب جميع الأطراف، وإلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار، والإفراج عن جميع الرهائن المدنيين المتبقين الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة في غزة، والإفراج عن الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل تعسفًا، وإلى إنهاء إسرائيل حصارها غير القانوني واللاإنساني لغزة.

5. 6 عوامل تؤكد قرب نهاية المشروع الصهيوني وفق المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه[18]

"بداية نهاية المشروع الصهيوني". . . . تحت هذه العبارة ألقى المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه كلمته خلال ندوة صحفية نظمتها مدينة حيفا قبل يومين ينتمي بابيه إلى تيار "المؤرخين الجدد" في إسرائيل، وهو الصوت الأعلى فيه، الذي قدم طروحات تأريخية تخالف السردية اليهودية المسلم بها، ويدعو دوماً إلى إعادة النظر إلى الصراع الإسرائيلي العربي وفق معايير محايدة.

ودعا المؤرخ الإسرائيلي منظمة التحرير الفلسطينية للاستعداد لملء الفراغ، بعد أن طرح عدة مؤشرات على انهيار "المشروع الصهيوني."

1. الصراع الداخلي في اسرائيل بين العلمانيين والمتدينين سيسنمر في المستقبل، كون ما تجمع المعسكرين معاً هو التهديد الأمني.
2. انضمام العالمي غير المسبوق مع القضية الفلسطينية بسبب الحرب على غزة وتصنيف إسرائيل كدولة فصل عنصري من قبل المنظمات غير الحكومية المحترمة مثل منظمة العفو الدولية "أمنستي"، وهيومان رايتس ووتش" و"بتسيلم".
3. إدراج اسرائيل كدولة فصل عنصري من المنظمات الدولية المحترمة.

---

[18] 6 عوامل تؤكد قرب نهاية المشروع الصهيوني وفق المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه | Euronews

4. تردي الوضع الاقتصادي في اسرائيل وانتشار الفقر على الرغم من الإنفاق الضخم على الحرب بعد 7 أكتوبر، ودعم الولايات المتحدة.
5. عجز الجيش عن حماية اليهود في الشمال والجنوب وتحول اليهود الي لاجئين داخل الدولة، وفشل الحكومة في توفير المساعدة لعائلات القتلى والجرحى.
6. موقف الأجيال الجديدة من اليهود ورفضها للممارسات الإسرائيلية، حتى أن عدداً كبيراً منهم ينشط في حركة التضامن مع الفلسطينيين.

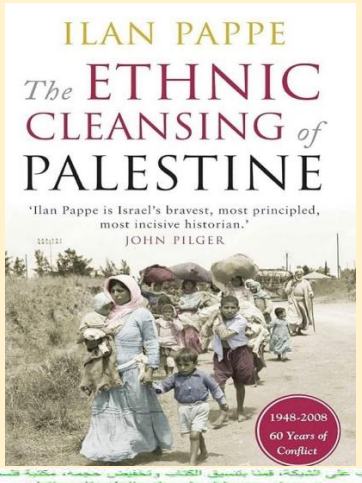

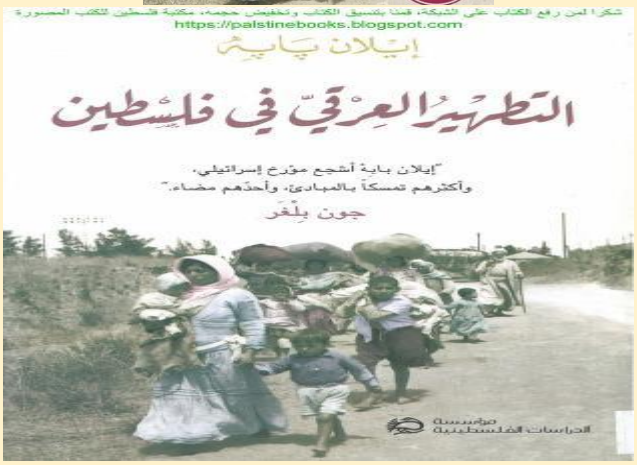

al.tthier.alirqi.pdf

لقراءة الكتاب اضغط

تضامنًا مع حق الشعب الفلسطيني

لا للإبادة الجماعية في غزة .... لا لقتل المدنيين

لا لاستهداف المستشفيات والمدارس .... لا للتضليل والكيل بمكيالين

أوقفوا الحرب .... وانشروا السلام العادل والشامل

6. دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل[19]

هي دعوى قضائية قدمتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية في لاهاي، هولندا في 29 ديسمبر 2023 . تقع المرافعة المُدعَمة بالوثائق في 84 صفحة باللغة الإنجليزية، وتُقدِّم دلائل إدانة لإسرائيل بالسعي للإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.[1][2][3] كما تُطالب الدعوى من المحكمة مبدئيًا بتقديم تدابير الحماية المؤقتة للفلسطينيين.[4]

بدأت جلسات الاستماع العامة المنعقدة ليومين في قصر السلام في لاهاي يوم الخميس 11 يناير 2024 . مثّل إسرائيل عدة محامين من بينهم مالكوم شو.[5][6] في حين ضم الفريق القانوني لجنوب إفريقيا محامين منهم عديلة هاشم وهيولوي وغيبكا نجكوكاينوبي.[7][8]

[19] دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل – ويكيبيديا (wikipedia.org)

اتهمت جنوب إفريقيا إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بانتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، مُعتبرة أن الهجوم الذي شنته حركة حماس في 7 أكتوبر 2023 لا يُمكن أن يبرِّر ما ترتكبه في قطاع غزة.[9][10]

خلفية تاريخية

المقالات الرئيسية: جرائم الحرب الإسرائيلية والإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين

تتمتع جنوب إفريقيا بعلاقة صداقة طويلة الأمد مع الفلسطينيين منذ حقبة الفصل العنصري، وذلك عندما دعمت منظمة التحرير الفلسطينية سياسة المؤتمر الوطني الإفريقي ضد حكم الأقلية البيضاء في مناهضة العنصرية. كما قال الزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا بعد إطلاق سراحه من السجن وأصبح رئيسًا لجنوب إفريقيا: "نعلم جيدًا أن حريتنا غير مُكتملة من دون حرية الفلسطينيين". إضافةً لذلك، أدان رئيس جنوب إفريقيا الحالي سيريل رامافوزا الهجوم الإسرائيلي على غزة منذ البداية.[11] من جانب آخر، كان لإسرائيل علاقات تاريخية قوية مع النظام العنصري الذي كان حاكمًا في جنوب إفريقيا لعقود.[12]

النص الكامل لاتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948

قدمت جنوب إفريقيا طلبًا رسميًا إلى محكمة العدل الدولية في 29 ديسمبر 2023 يتهم إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة بعد اندلاع الحرب الفلسطينية الإسرائيلية 2023–

2024،[13] وسقوط الآلاف من الضحايا بسبب القصف الإسرائيلي وأعمال التهجير القسري للفلسطينيين من بيوتهم.[14]

يضع تقرير جنوب إفريقيا النهر في ما تصفه بأنه "السياق الأوسع لسلوك إسرائيل تجاه الفلسطينيين خلال نظام الفصل العنصري الذي دام 75 عامًا، واحتلالها العسكري للأراضي الفلسطينية الذي دام 56 عامًا، وحصارها لغزة الذي دام 16 عامًا".[15]

على الرغم من أن هذه هي المرة الأولى التي تُحاكم فيها إسرائيل أمام المحكمة الدولية، إلا أن هذا ليس التحرك القضائي الأول الذي تواجهه منذ بدء الحرب في قطاع غزة. وتُعتبَر الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا مختلفة، حيث استندت إلى اتفاقية الإبادة الجماعية التي وقّعت عليها إسرائيل، حيث رفضت إسرائيل تاريخيًا التعامل مع المحاكم الدولية.[16] حيث تُتهم الأخيرة بانتهاك التزاماتها بموجب الاتفاقية، التي تُعرِّف الإبادة الجماعية بأنها أفعال تُرتكب بقصد التدمير، كليًا أو جزئيًا، لمجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية.[17] ومنذ إنشاء الاتفاقية، لم تكن هناك سوى ثلاث حالات مؤكدة للإبادة الجماعية بموجب تعريف الأمم المتحدة: الحرب الأهلية الكمبودية في سبعينات القرن العشرين، والحرب الأهلية الرواندية عام 1994، ومذبحة سربرينيتسا في عام 1995.[11] كما تمّت المرافعة في قضايا أخرى بالمحكمة لم تُحسم بعد، مثل دعوى غامبيا ضد ميانمار حول ممارسات إبادة جماعية ضد مسلمي الروهينغيا في عام 2019، ودعوى أوكرانيا ضد روسيا في عام 2022 لممارسة الإبادة الجماعية، حيث طلبت المحكمة النظر في تدابير مؤقتة لوقف الأعمال العدائية التي قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية.[18]

لذلك، لا تقتصر أهمية الدعوى التي قدمتها جنوب إفريقيا إلى محكمة العدل الدولية على الناحية السياسية، التي تركز على إدانة إسرائيل بجريمة الإبادة الجماعية وطلب وقف حربها على غزة، بل تحمل أيضًا دلالات رمزية تعكس تاريخ الإبادة الجماعية وتعقيدات العلاقة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا.[19]

قصر السلام الذي تنعقد به جلسات الاستماع العامة في لاهاي

بثّت المنصة الرسمية للأمم المتحدة (UN Web TV) المرافعة مباشرةً في جلستَين للاستماع. كانت الأولى في 11 يناير 2024 للاستماع للفريق القانوني لجنوب إفريقيا، أما الثانية فكانت في 12 يناير 2024 للاستماع للفريق القانوني الممثل لإسرائيل.[20]

ضمّت محكمة العدل الدولية 15 قاضيًا في هذه المرافعة برئاسة القاضية جوان دونوغ (الولايات المتحدة)، منهم ثلاثة عرب هم: محمد بنونة (المغرب)، عبد القوي أحمد يوسف (الصومال)، ونواف سلام (لبنان). أما القضاة الباقون فهم: كيريل جيفورجيان (روسيا)، بيتر تومكا (سلوفاكيا)، رونني أبراهام (فرنسا)، شيويه هانكين (الصين)، جوليا سيبوتيندي (أوغندا)، باتريك ليبتون روبنسون (جاميكا)، دالفير هانداري (الهند)، إيواساوا يوجي (اليابان)، هيلاري تشارلزورث (بلجيكا)، جورج نولتي (ألمانيا)، وليونارد دو نمن كالديرا برانت (البرازيل).[21]

موقف جنوب إفريقيا

قدّمت جنوب إفريقيا تقريرًا لمحكمة العدل الدولية ينص على أن "الأفعال المُرتكبة من جانب إسرائيل... هي ذات طابع إبادة جماعية، لأنها تُرتكب بنيّة مُحدّدة مطلوبة... لتدمير الفلسطينيين في غزة كجزء من المجموعة الوطنية والإثنية الفلسطينية الأوسع". كما أن أعمال الإبادة الجماعية المزعومة في

الدعوى شملت القتل الجماعي للفلسطينيين في غزة، وتدمير منازلهم، وطردهم وتهجيرهم، فضلًا عن الحصار المفروض على الغذاء والماء والمساعدات الطبية للمنطقة. وقالت جنوب إفريقيا إن إسرائيل فرضت تدابير تمنع الولادات الفلسطينية من خلال تدمير الخدمات الصحية الأساسية الحيوية لبقاء النساء الحوامل وأطفالهن على قيد الحياة. وقالت الدعوى إن هذه الأعمال "كانت تهدف إلى تدمير [الفلسطينيين] كمجموعة". كما تؤكد جنوب إفريقيا أن التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون، مثل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، هي دليل على نية الإبادة الجماعية.[7]

مثّل الفريق القانوني لجنوب إفريقيا في المرافعة عدة محامين منهم: جون دوغارد، أديلا هسيم (عديلة هاشم)، نميكا نجكوكاينوبي، ماكس دو بليسيس، تشيديسو راموغالي، سارة بودفين جونز، ليراتو زيكالالا، فوغان لوي، بليني ني غرالايغ.[22] وكان على رأس هذا الفريق وزير العدل الجنوب إفريقي رونالد لاموا.[23] كما أبدى الفريق القانوني، في تجسيد مؤثر للتضامن مع معاناة الشعب الفلسطيني، جميع الحجج القانونية التي تُدين إسرائيل منذ النكبة، وذلك في جلسة الاستماع الأولى من المرافعة في 11 يناير 2024.[24]

> في طلبنا، تُذكّر جنوب إفريقيا بالنكبة المستمرة ضد الشعب الفلسطيني بفعل الاستعمار الإسرائيلي منذ عام 1948، الذي أدى بشكلٍ منهجيّ وقسري إلى تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته، وتشريده وتجزئته وحرمانه عمدًا من حقوقه غير القابلة للتصرف والمعترف بها دوليًا: الحق في تقرير المصير وحق عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم
>
> من مرافعة جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في 11 يناير 2024

حدد الطلب الجنوب إفريقي تسع إجراءات وقائية مؤقتة، والتي طالبت بالتالي:[25]

الرقم	الخلاصة	الوصف الكامل
1		على دولة إسرائيل أن تُعلِق على الفور عملياتها العسكرية في قطاع غزة وضده.
2	تعليق الأعمال القتالية	على دولة إسرائيل أن تضمن أن أي وحدات عسكرية مُنظمة أو غير مُنظمة قد تتلقى توجيهات أو دعمًا أو تأثيرًا منها، فضلًا عن أي منظمات أو أشخاص قد تكون تحت سيطرتها أو توجيهها أو تأثيرها، أن لا تتخذ أي إجراءات تعزز العمليات العسكرية المُشار إليها في النقطة (أ) أعلاه.
3	منع الإبادة الجماعية	تلتزم كل من جمهورية جنوب إفريقيا ودولة إسرائيل، وفقًا لالتزاماتهما في إطار اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، باتخاذ جميع التدابير المعقولة في إطار سلطاتهما لمنع حدوث جريمة الإبادة الجماعية.
4	الامتناع عن القتل، أو الإصابات، أو تدمير الحياة، ومنع الولادات	تجب على دولة إسرائيل أن تمتثل، وفقًا لالتزاماتها في إطار اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني كمجموعة محمية بموجب هذه الاتفاقية، عن القيام بأي أفعال ضمن نطاق المادة الثانية من الاتفاقية، وخاصة: (أ) قتل أفراد المجموعة؛

		(ب) تسبّب بإصابات بالغة الخطورة أو نفسيّة لأفراد المجموعة؛ (ج) إلحاق ظروف بالمجموعة مُصمَّمة عمدًا لإحداث تدميرها الجسدي جزئيًا أو كليًا؛ و (د) فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة.
5	منع التهجير والحرمان وتدمير الحياة	تجب على دولة إسرائيل أن تمتنع، وفقًا للفقرة (4)(ج) أعلاه، فيما يتعلق بالفلسطينيين، واتخاذ جميع التدابير في إطار سلطاتها، بما في ذلك إلغاء الأوامر ذات الصلة والقيود و/أو الحظر، لمنع: (أ) الطرد والتهجير القسري من منازلهم؛ (ب) حرمانهم من: (i) الوصول إلى الغذاء والماء الكافيين؛ (ii) الوصول إلى المساعدات الإنسانيّة، بما في ذلك الوصول إلى الوقود الكافي والمأوى والملابس والنظافة والصرف الصحي؛ (iii) الإمدادات والمساعدة الطبيّة؛ و (ج) تدمير حياة الفلسطينيين في غزة.
6	الامتناع عن التحريض، ومعاقبة الأفعال التي تشجع على الإبادة الجماعيّة وتدعو إليها	تجب على دولة إسرائيل أن تضمن، فيما يتعلق بالفلسطينيين، أن قواتها العسكريّة، فضلًا عن أي وحدات عسكريّة غير مُنظّمة أو أفراد قد يتلقّون توجيهات أو دعمًا أو تأثيرًا منها، وأي منظّمات أو أشخاص قد تكون تحت سيطرتها أو توجيهها أو تأثيرها، ألّا يرتكبوا أي أعمال موصوفة في الفقرتين (4) و (5) أعلاه، أو يشاركوا في دعوة

		مباشرة وعلنية لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أو المؤامرة لارتكابها، أو محاولة ارتكابها، أو المشاركة فيها، وفيما يتعلق بمن يشاركون في ذلك، تُتخذ الإجراءات اللازمة لمعاقبتهم وفقًا لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية.
7	منع التدمير وضمان الحفاظ على الأدلة	تجب على دولة إسرائيل أن تتخذ تدابير فعالة لمنع الدمار وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بادعاءات الأفعال داخل نطاق المادة الثانية من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية؛ ولهذا الغرض، تجب على دولة إسرائيل أن لا تتخذ إجراءات لإنكار أو تقييد الوصول بأي شكل من الأشكال لبعثات التحقيق والتكليفات الدولية والهيئات الأخرى إلى غزة للمساعدة في ضمان الحفاظ على هذه الأدلة والتحفظ عليها.
8	تقديم تقارير مستمرة إلى المحكمة حول الإجراءات المتخذة	تجب على دولة إسرائيل أن تقدم تقريرًا إلى المحكمة حول جميع الإجراءات المُتخذة لتنفيذ هذا الأمر في غضون أسبوع واحد، اعتبارًا من تاريخ هذا الأمر، وبعد ذلك بفواصل زمنية مُنتظمة كما تأمر المحكمة، حتى يتم صدور قرار نهائي في القضية من قبل المحكمة.
9	الامتناع عن ما يفاقم الوضع	تجب على دولة إسرائيل أن تمتنع عن أي إجراء وأن تضمن عدم اتخاذ أي إجراء قد يزيد من تفاقم النزاع أمام المحكمة أو تجعل من الصعب حله.

الرد الإسرائيلي

جلسة الاستماع الثانية من المرافعة يوم الجمعة 12 يناير 2024

قررت إسرائيل المثول أمام محكمة العدل الدولية للرد على الدعوى القضائية التي قدمتها جنوب إفريقيا، حيث رفضتها الحكومة الإسرائيلية ووصفتها بأنها تفتقر إلى "أساس واقعي وقانوني".[26] وشاركت إسرائيل في جلسة الاستماع الثانية من المرافعة في 12 يناير 2024 للرد على اتهامات جنوب إفريقيا بارتكاب الإبادة الجماعية، حيث طلب الفريق القانوني الإسرائيلي، برئاسة القاضي البريطاني مالكولم شو، من القضاة إسقاط التهمة بدعوى أن محكمة العدل الدولية غير مُختصة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية لإصدار أمر لها بالوقف الفوري لعملياتها العسكرية في قطاع غزة.[27]

كما أشار الفريق القانوني إلى أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة هي عمل من أعمال الدفاع عن النفس ضد حماس، وأن جنوب إفريقيا قدمت "قصة مُشوهة بشكل صارخ" عندما اتهمت إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة.[28] كما أكد محامو إسرائيل أمام المحكمة أن ليس لها أي التزام في إغلاق معبر رفح، وأن من يسيطر عليه هي مصر، وهو ما نفته الأخيرة.[29]

علق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بأنها "لن تردع إسرائيل عن مواصلة حربها في غزة".[30] كما وصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية جنوب إفريقيا بأنها "تعمل بمثابة الذراع القانوني" لحماس.[31] وذكرت الوزارة في برقيات دبلوماسية أن الحُكم ضد إسرائيل "يمكن أن يكون له آثار مُحتملة كبيرة لا تقتصر على البُعد

القانوني فحسب، بل له تداعيات اقتصادية وأمنية مُتعددة الأطراف ".[32] من جهة أخرى، أعلن الكنيست الإسرائيلي إجراءات لعزل عضوه عوفر كاسيف الذي أعلن انضمامه إلى الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا .[33] في حين قال وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أفيغادور ليبرمان إن على جنوب إفريقيا أن تدفع ثمن رفع الدعوى في محكمة العدل الدولية، وإن على إسرائيل دعوة اليهود في جنوب إفريقيا إلى الهجرة .[34]

الحكم

على الرغم من أن قرار المحكمة نهائي وغير قابل للاستئناف، إلا أنها غير قادرة على تنفيذ قراراتها، ولا يُظهر ما إذا كانت إسرائيل ستلتزم بها . ويُتوقع أن تطول مدة القضية بأكملها لسنوات. ومع ذلك، يُمكن إصدار إجراء مؤقت في غضون أسابيع. ومن الممكن أن يضر هذا الحُكم بسمعة إسرائيل ويُشكِّل سابقة قانونية.[35] من جهة أخرى، تبدأ جلسات الاستماع فيما يتعلق بطلب الأمم المتحدة للحصول على رأي استشاري غير مُلزِم بشأن العواقب القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المُحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية في 19 فبراير 2024 .[36] وتقدم عدة دول مشاركات في هذه الجلسات، منها الأردن، إندونيسيا، بنغلاديش، تونس، سلوفينيا، قطر، ومصر .[37][38]

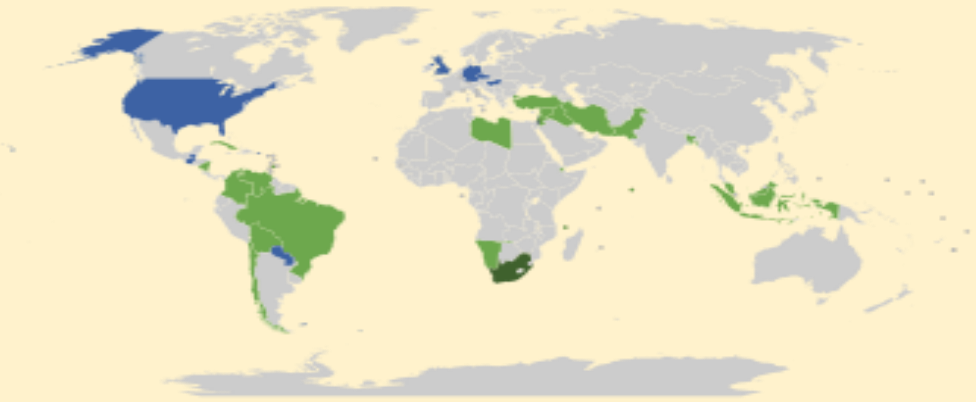

الدعم الدولي للدعوى القضائية (أخضر)، المواقف المعارضة (أزرق)

موقف فلسطين

رحبت السلطة الوطنية الفلسطينية بتقديم جنوب إفريقيا الدعوى أمام محكمة العدل الدولية للبدء بإجراءات بشأن ارتكاب إسرائيل إبادة جماعية.[39] حيث وجه رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتيه الشكر لجنوب إفريقيا باسم الشعب الفلسطيني، ووصفها بأنها "مدافعة عن الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان".[40] من جانب آخر، أشادت حركة حماس بتحرك جنوب إفريقيا لمحاسبة الاحتلال.[41]

مواقف داعمة

الأردن: دعم الأردن الدعوى القضائية على لسان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، الذي أشار أن بلاده ستتشاور مع خبراء قانونيين في محاولة لتقديم وثيقة تدعم ادعاء جنوب إفريقيا بشأن الإبادة الجماعية في غزة.[42][43]

إندونيسيا: أعلنت إندونيسيا أنها تدعم الدعوى أخلاقيًا وسياسيًا على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإندونيسية لالو محمد إقبال.[44]

إيران: أعلنت إيران دعمها للدعوى القضائية على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني.[45]

باكستان: أعلنت باكستان دعمها للدعوى القضائية.[46]

البرازيل: أبدت البرازيل دعمها للدعوى القضائية على لسان الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا.[47][48][49]

بنغلاديش: أعلنت بنغلادش دعمها لدعوى جنوب إفريقيا.[50]

بوليفيا: أعلنت بوليفيا دعمها لدعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة.[51]

تركيا: أعلنت تركيا دعمها للدعوى القضائية التي قدمتها جنوب إفريقيا.[51] كما قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن تركيا ستبذل جهودًا كبيرة لمحاسبة إسرائيل على جرائمها ضد الفلسطينيين في الساحات الدولية، مشيرًا إلى أنها تمتلك أدلة كافية لمتابعة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية. وأشار إلى أن أكثر من ألف محامٍ تقدموا بطلبات إلى المحكمة للتحقيق في هذه الجرائم.[16][52]

تشيلي: أعلنت وزارة الخارجية التشيلية أنها بدأت من خلال دوائرها القانونية والدبلوماسية بالإعداد للوثائق اللازمة للانضمام للدعوى.[53]

جيبوتي: دعمت جيبوتي الدعوى القضائية في بيان لوزارة الخارجية الجيبوتية.[54]

سانت فينسنت والغرينادين: أعلنت حكومة سانت فينسنت والغرينادين دعمها للدعوى ضد إسرائيل.[55]

سلوفينيا: أعلنت وزيرة الخارجية السلوفينية تانيا فاجون أن بلادها تدعم الدعوى، وتعتزم تقديم موقفها فيها في 23 فبراير 2024.[56]

سوريا: دعمت سوريا الدعوى القضائية في بيان لوزارة الخارجية السورية، الذي أدان في ذات الوقت الغارات الأمريكية البريطانية على اليمن.[57]

العراق: أعلن العراق دعمه للدعوى القضائية على لسان وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين.[58]

فنزويلا: أعلنت فنزويلا دعمها للدعوى القضائية.[50]

كوبا: أيدت كوبا الدعوى المُقدَّمة من قبل جنوب إفريقيا في بيان لوزارة الخارجية الكوبية.[59]

كولومبيا: أيدت الحكومة الكولومبية دعمها للدعوى القضائية بتفويض من الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو.[48][60]

لبنان: أعلن لبنان دعمه للدعوى القضائية في بيان لوزارة الخارجية اللبنانية.[61]

ليبيا: أعلنت ليبيا دعمها للدعوى القضائية على لسان السفير الليبي لدى هولندا زياد دغيم.[62]

جزر المالديف: أعلنت المالديف دعمها للدعوى القضائية.[46]

ماليزيا: أعلنت ماليزيا دعمهما للدعوى القضائية التي قدمتها جنوب إفريقيا.[51]

ناميبيا: أعلنت ناميبيا دعمها للدعوى القضائية.[46] كما أدان الرئيس الناميبي هاكه كينكوب موقف ألمانيا بسبب انحيازها إلى جانب إسرائيل في الدعوى، مُحملًا إياها مسؤولية ارتكاب أول جرائم الإبادة الجماعية المُرتكبة في القرن العشرين خلال الاستعمار الألماني لناميبيا، والتي لم تعتذر عنها بعد (طالع العلاقات الألمانية الناميبية).[63]

نيكاراغوا: أعلنت نيكاراغوا دعمها للدعوى القضائية.[50]

المنظمات الدولية

جامعة الدول العربية[64][65]

منظمة التعاون الإسلامي[66]

الأزهر الشريف[67]

منظمات أخرى

أكثر من 1000 منظمة وجمعية وحزب حول العالم دعمت دعوى جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية.[68] كما دعت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الدول التي تزعم أنها غير قادرة على دعم جنوب إفريقيا في دعواها ضد إسرائيل أمام المحكمة الدولية بحجة حماية دورها "كوسيطة" إلى تغيير مواقفها.[69] في حين أشادت منظمة هيومن رايتس واتش بالدعوى القضائية مُعتبرةً أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية إلزام إسرائيل بالخضوع لقرارات المحكمة.[40]

مواقف رافضة

ألمانيا: رفضت الحكومة الألمانية تهمة ارتكاب "أعمال الإبادة" الموجّهة لإسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، مُحذّرة من "الاستغلال السياسي" لهذه التُهمة.[70][71]

باراغواي: أدانت باراغواي الدعوى التي قدّمتها جنوب إفريقيا.[44]

غواتيمالا: أدانت غواتيمالا ما اعتبرته "مزاعم الإبادة الجماعية" التي قدّمتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية.[72]

المجر: أدانت المجر ما اعتبرته الدعوى غير العادلة.[44]

المملكة المتحدة: أعلن ناطق باسم رئيس الحكومة البريطانية ريشي سوناك أنه يعتقد أن الدعوى خاطئة وغير مُبرّرة على الإطلاق.[73]

الولايات المتحدة: رفضت الولايات المتحدة الدعوى. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر "لا نشهد أي أعمال تُشكّل إبادة جماعية وأن الاتهامات لإسرائيل بارتكابها لا أساس لها من الصحة".[74] يعتقد بعض الباحثين أن الولايات المتحدة متواطئة في الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين.[75][76][77] وقد اعترفت الحكومة الأمريكية في 4 يناير 2024 بأنها لم تقم بإجراء أي تقييم رسمي حول ما إذا كانت إسرائيل تنتهك القانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، إن الولايات المتحدة ترى أن «الدعوى بلا قيمة، تؤدي إلى نتائج عكسية، وادعاءات جنوب إفريقيا لا أساس لها على الإطلاق في الواقع».[78][79] كما أثّرت التوترات الأخيرة على علاقة الحكومة الأمريكية مع جنوب إفريقيا.[80]

مواقف أخرى

متظاهرون في لشبونة، البرتغال ضد الإبادة الجماعية في غزة، يناير 2024

لم تعلق معظم دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى كل من الصين وروسيا، على الدعوى القضائية.[81] إلا أن نائبة رئيس الوزراء البلجيكي بيترا دي سوتر دعت في 9 يناير 2024 حكومة بلادها إلى دعم الدعوى، قائلة "لا يمكن لبلجيكا أن تقف مكتوفة الأيدي وتشاهد المعاناة الإنسانية الهائلة في غزة. يجب أن نعمل ضد خطر الإبادة الجماعية".[82]

كما أعربت كل من حكومتي النمسا والتشيك عن شكوكهما حول القضية ورفضهما لتسييسها.[83] في حين صرح نائب رئيس الحكومة في إيطاليا ووزير خارجيتها أنطونيو تاجاني أن "إسرائيل استهدفت المدنيين، إلا أن هذا لا يُعتبر إبادة جماعية".[84]

بالنسبة لكندا وأستراليا، قال رئيس الحكومة الكندية جاستن ترودو إن "حكومته تدعم على الدوام عمل محكمة العدل الدولية، إلا أن هذا لا يعني أنها تدعم جنوب إفريقيا في الدعوى التي قدمتها ضد إسرائيل".[85] وقال رئيس الحكومة الاسترالية أنتوني ألبانيز إن "الدعاوى القضائية لن تساعد في تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين"، معلنا أن الحكومة الأسترالية لن تشارك في إجراءات محكمة العدل الدولية التي بدأتها جنوب إفريقيا، وأنها ستركز بدلاً من ذلك على الحل السياسي.[86]

أما بالنسبة لباقي الدول العربية، لم يصدر أي تعليق من دول مجلس التعاون الخليجي على الدعوى القضائية. بالنسبة لتونس، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية التونسية بياناً يؤكد عدم دعم الشكوى

القضائيّة التي تقدمت بها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدوليّة، على اعتبار أنها تشكّل "اعترافًا ضمنيًا بالاحتلال الإسرائيلي"، إلاّ أنها تقدمت بطلب لتسجيل تونس على قائمة الدول التي ستتولى تقديم مرافعات شفاهيّة أمام المحكمة في 19 فبراير 2024، وذلك في إطار الرأي الاستشاري الذي طلبت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة استصداره من المحكمة حول الآثار القانونيّة الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.[38] أما مصر، فلم تدعم الدعوى القضائيّة رسميًا، إلاّ أنها نفت على لسان رئيس الهيئة العامّة للاستعلامات المصريّة ضياء رشوان "مزاعم وأكاذيب" فريق الدفاع الإسرائيلي في محكمة العدل الدوليّة حول مسؤوليّة مصر في منع دخول المساعدات الإنسانيّة لغزة.[87]

انظر أيضًا

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-10/21

علاقات فلسطين–جنوب إفريقيا

دعوى أوكرانيا ضد روسيـــا

العواقب القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

(رجاء فتح الملف لقراءة المراجع)

دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل – ويكيبيديا (wikipedia.org)

7.ملف كامل عن "طوفان الأقصى"

ردود الفعل على عملية طوفان الأقصى[20]

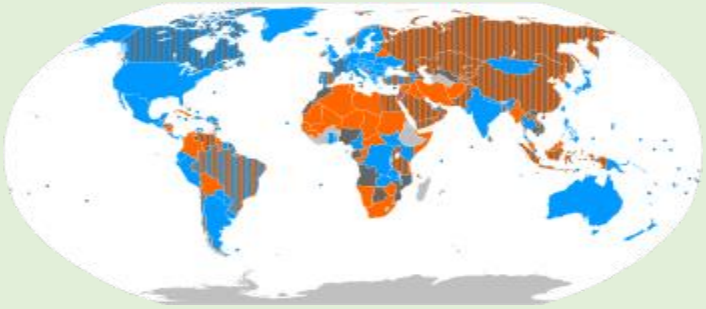

خريطة تظهر ملخص ردود الفعل الدولية على عملية طوفان الأقصى

المنطقة التي تحدث فيها النزاع

الدول التي تدعم حماس أو تدين إسرائيل.

الدول التي تدعم إسرائيل أو تدين تصرفات حماس.

دول محايدة

مجهول

مَعْرَكَةُ طُوفَانِ الْأَقْصَى، وفي إسرائيل عملية السيُّوف الحَديدِيَّة، كما تُشير إليها بعض المصادر بالانتِفَاضَة الثَّالِثَة،[1][2][3] هي عمليةٌ عسكرية مُمتدة شنَّتها فصائلُ المُقَاوَمَة الفِلَسْطِينِيَّة في قِطَاعِ غَزَّةَ وعَلى رأسِها حَرَكَةُ حَمَاس عَبر ذراعها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في أوَّلِ سَاعَاتِ صَبَاحِ يَوْمِ السَّبْت 22 ربيع الأول 1445 هـ (7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 م)، إذ أعلَنَ القَائِد العام للكتائب مُحَمَّد الضيف، بدء العملية ردًّا على «الانتهاكات الإسرائيلية في باحات المَسْجِدِ

[20] ردود الفعل على عملية طوفان الأقصى – ويكيبيديا (wikipedia.org)

الأقصى المُبارك واعتداء المُستوطنين الإسرائيليين على المُواطنين الفلسطينيين في القُدس والضفّة والداخل المُحتلّ».[4]

بدأت عمليّة طُوفان الأقصى عبر هُجومٍ صاروخي واسعِ النطاق شنّته فصائل المقاومة، إذ وجّهت آلاف الصواريخ صوبَ مختلف المستوطنات الإسرائيليّة من ديمونا في الجنوب إلى هود هشارون في الشمال والقدس في الشرق، وتزامنَ مع إطلاق هذه الصواريخ اقتحام بريّ من المُقاومين عبر السيّارات رُباعيّة الدفع والدرّاجات الناريّة والطّائرات الشراعيّة وغيرها للبلدات المتاخمة للقطاع، والتي تُعرف باسم غلاف غزة،[5] حيث سيطروا على عددٍ من المواقع العسكريّة خاصة في سديروت، ووصلوا أوفاكيم، واقتحموا نتيفوت، وخاضوا اشتباكاتٍ عنيفة في المستوطنات الثلاثة وفي مستوطنات أُخرى كما أسروا عددًا من الجنود واقتادوهم لغزّة فضلًا عن اغتنامِ مجموعةٍ من الآليات العسكريّة الإسرائيليّة.[6]

في 9 أكتوبر، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي استعادته السيطرة على جميع البلدات الّتي استولت عليها فصائل المُقاومة الفلسطينيّة في غِلاف قطاع غزة مع استمرار بعض المناوشات المُتفرقة[7][8][9]، وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت بدء الحصار الشامل على غزة، بما في ذلك حظر دخول الغذاء والوقود.[10][11]

ردود الفعل في فلسطين

- وجّه رئيس السُلطة الفلسطينيّة محمود عباس بضرورة توفير الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني، وتعزيز صُموده وثباتِه، مؤكداً على حقّه كشعب في الدفاع عن نفسه، في مواجهة إرهاب المُستوطنين وقوات الاحتلال.[12]

- قدم مندوب فلسطين الدائم لدى الجامعة العربية مهند العكلوك مذكرة تتضمن طلب عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب في دورة غير عادية في أقرب موعد ممكن، لبحث سبل التحرك السياسي على المستويين العربي والدولي لوقف العدوان الإسرائيلي ومساءلة مرتكبيه وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتحقيق السلام والأمن المرتكز على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.[13][14]

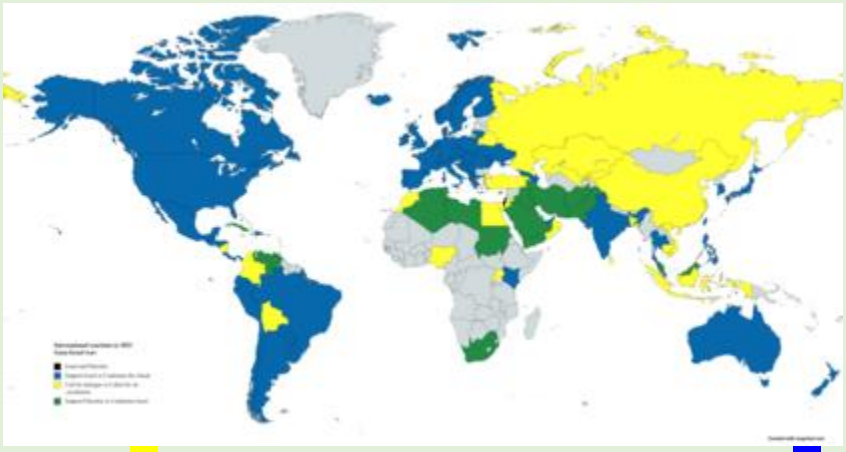

فلسطين–إسرائيل الدول التي تدعم إسرائيل أو تدين تصرفات حماس. الدول التي تدعو إلى الحوار أو وقف الأعمال العدائية. الدول التي تدعم فلسطين أو تعرب عن قلقها من التصرفات الإسرائيلية.

- أوعزت وزيرة الصحّة الفلسطينية «حالة الطوارئ» في كافة المستشفيات الفلسطينيّة، وطلبت من مستودعات الوزارة وبنوك الدم إمداد المستشفيات بالمستلزمات الطبيّة والأدوية اللازمة، وأضافت أن مستشفيات الضفة الغربية كافة جاهزة لاستقبال الجرحى من قطاع غزة.[15]

ردود الفعل في إسرائيل

- أصدر رئيس الوزراء السابق وزعيم المعارضة يائير لابيد، ورئيس الوحدة الوطنية بيني غانتس، وزعيم حزب إسرائيل بيتنا أفيغادور ليبرمان، وزعيمة حزب العمل ميراف ميخائيلي، بيانًا مشتركًا

أعربوا فيه عن الدعم الكامل للجيش الإسرائيلي والوحدة مع الحكومة، قائلين: «في بعض الأوقات، مثل هذه، لا توجد معارضة أو ائتلاف في إسرائيل».[16]

- ناشدت نجمة داوود الحمراء، وهي منظمة طبيّة إسرائيلية، للتبرُّع بالدم.[17]

ردود الفعل عربيًا

مصر: طالبت مصر عبرَ خارجيتها بتدخلٍ فوري لوقفِ التصعيد وحثت إسرائيل على وقفِ الاستفزازات والاعتداءات ضد الفلسطينيين، وبالتزامن مع عملية طوفان الأقصى أطلق شرطي مصري النار على فوج سياحي إسرائيلي نتج عنه مقتل إسرائيليين اثنين ودليلهم المصري وإصابة سائح إسرائيلي بجروح متوسطة نُقل على أثرها إلى المستشفى، وذلك في صباح يوم الأحد 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023م وتحديدًا بمنطقة عمود السواري في الإسكندرية شمالي مصر والذي اعتُقل فور وقوع الحادثة ولا تزال دوافع ارتكاب الواقعة مجهولة.[18][19][20][21]

السعودية: دعت الرياض إلى وقف فوري للتصعيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحماية المدنيين وضبط النفس، وحذّرت من مخاطر انفجار الأوضاع نتيجة استمرار الاحتلال، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، وتكرار الاستفزازات المُنهجة ضد مُقدساته.[22][23]

العراق: حذّرت الحكومة العراقية من تصعيد العدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين على استقرار المنطقة ككل، ودعت الجامعة العربية لاجتماع عاجل، فيما أعربت عدة شخصيات سياسية عراقية ومنهم رئيس ائتلاف دولة القانون والعضو البارز في الإطار التنسيقي نوري المالكي، والأمين العام لحركة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، ورئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي، والأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري، عن تأييدهم الهجمات التي شنتها الفصائل المسلحة من قطاع غزة في فلسطين ضد إسرائيل.[24]

سوريا: أعلنت الخارجيّة السوريّة دعمها للإنجازات التي قامت بها فصائل المقاومة الفلسطينية، وأن المقاومة هي الطريق الوحيد لنيل الفلسطينيين حقوقهم المشروعة.[25][26]

المعارضة السورية:

المجلس الإسلامي السوري: أصدر بيان تأييد للشعب الفلسطيني، دعا فيه المسلمين حكوماتٍ وأفراداً وجميع أحرار العالم أن يقفوا مع الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة وأن يقدموا له ما يستطيعون من أشكال الدعم كافة مادياً ومعنوياً.[27]

إدارة الشؤون السياسية في حكومة الإنقاذ السورية: أصدرت بيان لدعم حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه، ذكر فيه: «ندعم ونؤيد حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وتحريرها، ونشد على يد المرابطين على ثغر الأقصى بأرواحهم ودمائهم، وندعو أهلنا في فلسطين إلى التكاتف والتلاحم مع أبنائهم البررة حتى تعود الحقوق كاملة».[28]

الأردن: دعت الخارجية الأردنية لوقف التصعيد الخطير في غزة ومحيطها كما حذّرت من تفجر الأوضاع بشكلٍ أكبر.[29]

لبنان: أصدرت الخارجيّة اللبنانيّة بياناً قالت فيه أنها تتابع باهتمام بالغ التطورات الأخيرة، والتي جاءت كنتيجة مباشرة لاستمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ودعت المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل، والتوافق على مبادرة السلام العربية.[30]

حزب الله: هنّأ حزب الله حركة حماس وأشاد بالعملية، معتبرًا إياها رداً على الجرائم الإسرائيلية، مُضيفاً أن المسلحين تحظون بـ «الدعم الإلهي»، وقالت الجماعة إن قيادتها في لبنان على تواصُلٍ مع حماس بشأن العملية.[17]

حركة أمل: أصدرت حركة أمل بيانًا أشادت فيه بالمقاومة الفلسطينية، وقالت في بيانها أن طوفان الأقصى «فجر جديد للأمة ولفلسطين». [31]

الكويت: صدر بيان عن وزارة الخارجية الكويتية أعربت فيه عن «قلقها البالغ»، ذكرت فيه أن التصعيد «جاء نتيجة استمرار الانتهاكات والاعتداءات السافرة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الشقيق». [32][33]

البحرين: أكد العاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وأن موقف البحرين في دعم وتأييد جهود السلام الشاملة لإيجاد حل عادل لها ثابت لا حياد عنه، وصولاً لحل الدولتين وفق مبادرة السلام العربية، وبما يضمن حق الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. [34] فيما أعربت الخارجيّة البحرينيّة عن قلقها من تطور الأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، وتدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس، محذرة من تداعيات «سلبية» على المنطقة في حال استمرار القتال بين الفلسطينيين والإسرائيليين. [35] وأعرب مجلس النواب البحريني عن قلقه جراء التطورات غير المألوفة في قطاع غزة بين عدد من فصائل المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي. [36]

قطر: نشرت الخارجيّة القطريّة بيانًا حمّلت فيه إسرائيل وحدها مسؤولية التصعيد بسبب انتهاكاتها المستمرة واقتحاماتها المتكررة للأقصى. [37] حملت «إسرائيل وحدها مسؤولية التصعيد الجاري الآن، بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وآخرها الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى تحت حماية الشرطة الإسرائيلية» [38]

الإمارات العربية المتحدة: أكدت الخارجية الإماراتية في بيان لها أن دولة الإمارات تدعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والوقف الفوري لإطلاق النار لتجنب التداعيات الخطيرة، وبصفتها

عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي، دعت إلى ضرورة إعادة التفعيل الفوري للجنة الرباعية الدولية لإحياء مسار السلام العربي الإسرائيلي.[39]

عُمان: اعتبرت الخارجية العمانية في بيانها الرسمي أن التصعيد الجاري هو نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واعتداءاته المستمرة.[40]

نشر مفتي سلطنة عُمان أحمد الخليلي بياناً على منصات التواصل الرسمية الخاصة به حيث كتب: «وفّق الله المقاومة الفلسطينية الباسلة في مواجهة العدو الغاشم المحتل»، ثم اختتم بيانه بالآية القرآنية ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ٤٠﴾ [الحج:40].[41]

اليمن: دعت وزارة الخارجيّة اليمنية إلى وضع حد للاستفزازات الإسرائيلية واعتداءاته المُنكرة على الشعب الفلسطيني ومُقدساته، وأعربت عن تضامنها الثابت مع القضيّة الفلسطينيّة.[42]

: أصدر المكتب السياسي لحركة أنصار الله بياناً يُشيد فيه «بالعملية الجهادية البطولية.. وأن عملية طوفان الأقصى كشفت ضعف وهشاشة وعجز الكيان الصهيوني المؤقت»، ودعا شعوب الأمة العربيّة والإسلاميّة إلى نصرة الشعب الفلسطيني.[43]

ليبيا: حملت حكومة الوحدة الوطنية سلطات الاحتلال تبعات ردة فعل المقاومة الفلسطينية على الاقتحامات المتواصلة للمسجد الأقصى وإيذاء الفلسطينيين والاستمرار في سياسات الاستيطان، ودعت المجتمع الدولي، إلى إيقاف انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي السافرة، كما أعلن مجلس النواب الليبي أن للشعب الفلسطيني له كل الحق في الدفاع عن حقوقه المشروعة، منتقدًا المعايير الدولية المزدوجة، مؤكداً وقوف المجلس رئاسة وأعضاء مع حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه ضد عدوان الكيان الصهيوني

السافر والمنكر.[44][45] وأصدرت الحركة الوطنية الشعبية الليبية المعارضة بيان جاء فيه: سجل أبناء الشعب الفلسطيني عملية عسكرية نوعية بطولية بعد 70 عامًا من اغتصاب فلسطين وبعد نصف قرن من حرب العبور، عبورًا ثانيًا رغم التطور العلمي الكبير في مراقبة الخط الفاصل ورغم استسلام العرب، مشددة على ضرورة توحيد الصف الفلسطيني المقاوم ورفض نسب عملية طوفان الأقصى لفصيل بعينه، فهي نتاج مشروع كفاح لكل أطياف الشعب الفلسطيني. مضيفة: أن الحل العادل ينتج فقط من طريق المقاومة وإن الصراع العربي الصهيوني هو صراع وجود وليس صراع حدود داعية الشباب العربي للوقوف ضد محاولات التطبيع الفاشل.[46]

تونس: عبرت تونس في بيان صادر عن رئاسة الجمهورية عن وقوفها الكامل وغير المشروط إلى جانب الشعب الفلسطيني، كما دعت تونس كل الضمائر الحية في العالم إلى الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني.[47][48]

الجزائر: أصدرت الخارجيَة الجزائريَة بياناً يدين فيه السياسات والممارسات الإسرائيلية، وحمّلتهُ مسؤولية التصعيد، وذلك بسبب رفضه لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشريف.[49][50][51]

المغرب: جاء في بلاغ رسمي لوزارة الخارجية المغربية إن المملكة المغربية تعرب عن قلقها العميق جراء تدهور الأوضاع واندلاع الأعمال العسكرية في قطاع غزة وتدين استهداف المدنيين من أي جهة كانت، وتدعو لوقف الفوري لجميع أعمال العنف والعودة إلى التهدئة.[52]

موريتانيا: أعربت الحكومة الموريتانية عن بالغ انشغالها لما تجري من تصعيد بالأرض الفلسطينية المحتلة، وحملت الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية ما وصلت إليه الأمور.[53]

جيبوتي أعربت جيبوتي عن دعمها للفلسطينيين.[54]

السودان: أعلنت الخارجية السودانية في بيان: «تتابع السودان بقلق التطورات الخطيرة الجارية الآن في فلسطين المحتلة معتبرا القضية الفلسطينية جوهر الصراع في الشرق الأوسط ومتمسكًا بضرورة حل هذه القضية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة» .[55]

ردود الفعل دوليًا

الولايات المتحدة: أكّد الرئيس الأمريكي جو بايدن، عن أن دعم بلاده لإسرائيل «صلبٌ كالصخر وراسخ»، وقال أنّ «شعب إسرائيل يتعرّض لهجوم من منظمةٍ إرهابية وهي حماس، وأود أن أقول له وللعالم وللإرهابيين في كل مكان إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل»، كما رفض أي تدخل دولي في الصراع، وأنّ العالم كُله يُراقب.[56] ووجّهت السفارة الأمريكيّة تنبيهًا أمنيًا عبر سفارتها في القدس المُحتلّة، ومنعت موظفيها من السفر إلى غزة أو المناطق الواقعة ضمن 7 أميال منها .[57]

الصين: صرّحت وزارة الخارجية الصينية أن: «الصين تدعو طرفي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إلى ضبط النفس والوقف الفوري لإطلاق النار، وإن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو تنفيذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة» .[58]

روسيا: حثت روسيا على ضبط النفس، وقال نائب وزير الخارجية ميخائيل بوجدانوف إنهم على اتصال مع الجانبين.[59]

منظمة التعاون الإسلامي: تحمل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات استمرار عدوانه على غزة و الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي[60]

كوريا الشمالية: أعرب الزعيم كيم جونغ أون عن دعمة لفلسطين وقال «فلسطين هي قضية ليست للعرب والمسلمين فحسب، بل إنها مسألة حرية» .[61]

أوكرانيا: قالت وزارة الخارجية إن أوكرانيا تدين بشدة «الهجمات الإرهابية» المستمرة ضد إسرائيل، بما في ذلك الهجمات الصاروخية ضد السكان المدنيين في القدس وتل أبيب. كما أعربت عن «دعمها لإسرائيل في حقها في الدفاع عن نفسها وشعبها».[62]

تركيا: دعا الرئيس التُركي رجب طيب أردوغان، الإسرائيليين والفلسطينيين لضبط النفس، وتجنب الخطوات التي من شأنها تصعيد التوتر.[63]

إيران: علّق المتحدث باسم الحكومة الايرانية علي نهادري جهرمي على عملية طوفان الاقصى بقوله أن الرد القاصم الذي نفذه الشباب الفلسطيني على الممارسات الاجرامية للكيان الصهيوني أظهر هذا الكيان اليوم بأنه أكثر هشاشة من أي وقت مضى،[64] وعلى صعيد آخر هنأ تحيى رحيم صفوي، مستشار المرشد الأعلى علي خامنئي، المقاتلين الفلسطينيين، وذكر أن إيران «ستقف إلى جانب المقاتلين الفلسطينيين»، حتى «تحرير فلسطين والقدس». وخلال جلسة مجلس الشورى الإسلامي، نهض المشرعون من مقاعدهم وهم يهتفون «الموت لإسرائيل» و«فلسطين تنتصر، إسرائيل ستدمر».[65]

الهند: قال رئيس الوزراء ناريندرا مودي «نحن نقف ونتضامن مع إسرائيل في هذه الأوقات الصعبة».[66]

باكستان: قالت وزارة الخارجية الباكستانية في بيان: «إننا نراقب عن كثب الوضع الناشئ في الشرق الأوسط وتفجر الصراع بين إسرائيل وفلسطين». «نحن قلقون بشأن التكلفة البشرية للنوترات المتصاعدة» و«أن باكستان قد دعت باستمرار إلى حل الدولتين باعتباره مفتاح السلام الدائم في الشرق الأوسط، مع حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية يرتكز على القانون الدولي وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. وينبغي إنشاء دولة فلسطين القابلة للحياة وذات السيادة والمتصلة على حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف».[67] كما صدر بيان عن

رئيس حكومة تصريف الأعمال أنور الحق كاكار بتغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي X قال فيه: «إن الوضع المتدهور في الشرق الأوسط مفجع، والحل الفوري للقضية الفلسطينية أمر لا مفر منه، والسلام الدائم في الشرق الأوسط يكمن في حلين. وشدد على الحاجة الملحة لحل القضية الفلسطينية، وكتب: «نؤكد على حماية المواطنين وضبط النفس».[68] وعلى الصعيد آخر هنأ رئيس الجماعة الإسلامية في كراتشي حافظ نعيم الرحمن بانتصار عملية طوفان الأقصى في الأراضي الفلسطينية المحتلة قائلًا إنها أظهرت جبهة المقاومة الفلسطينية للعالم أن نظامًا مغتصبا يفتقر الى الشرعية لم ولن يمتلك الأراضي المحتلة.[69]

أفغانستان: قالت الخارجية الأفغانية في بيان: «أن إمارة أفغانستان الإسلامية تابعت بعناية الأحداث الأخيرة في قطاع غزة. وأن وقوع مثل هذه الأحداث نتيجة لدوس الصهاينة الإسرائيليين على حقوق الشعب الفلسطيني المظلوم وإهاناتهم المتكررة، وعدم احترام الأماكن المقدسة الإسلامية، وأي نوع من الدفاع والمقاومة للشعب الفلسطيني من أجل الحرية».[70]

المملكة المتحدة: قال رئيس الوزراء ريشي سوناك إنه صدم من هجمات حماس ضد المواطنين الإسرائيليين. وأضاف أن «لإسرائيل الحق المطلق في الدفاع عن نفسها»، وقال إن المسؤولين البريطانيين «على اتصال بالسلطات الإسرائيلية»، ونصح المواطنين البريطانيين في إسرائيل «باتباع نصائح السفر».[71]

كندا: عبّر رئيس الوزراء جاستن ترودو عن أن كندا تُدين بشدة «الهجمات الإرهابية الحالية على إسرائيل»، ويُعلن وقوف بلادهُ مع إسرائيل «وبدعم حقها الكامل في الدفاع عن نفسها».[72]

أستراليا: قالت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ «أستراليا تدين بشكل لا لبس فيه الهجمات التي تشنها حماس على إسرائيل، بما في ذلك إطلاق الصواريخ العشوائي على المدن والمدنيين».[73] وأدان

السفير الأسترالي لدى إسرائيل رالف كينغ إطلاق الصواريخ والتوغل واصفاً إياهم بالإرهابيين، وأضاف أن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها ضد مثل هذا العدوان.[74]

ألمانيا: أدانت وزيرة الخارجية أنالينا بيربوك بشدة «الهجمات الإرهابية» على إسرائيل من غزة، وأعلنت تضامنها بشكل كامل مع إسرائيل، وحقها بموجب القانون الدولي في الدفاع عن نفسها في «مواجهة الإرهاب».[75] كما قال المستشار أولاف شولتس، إنه شعر بصدمة عميقة إزاء «الأخبار المروعة» عن «إطلاق الصواريخ من غزة وتصاعد العنف». وقال أيضًا إن ألمانيا تدين هجوم حماس وستقف إلى جانب إسرائيل.[76] كما علقت ألمانيا المساعدات الثنوية للفلسطينيين.[77][78]

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ في القدس، 24 أكتوبر 2023

فرنسا: أدان الرئيس إيمانويل ماكرون بشدة الهجوم وأعرب عن «تضامنه الكامل مع الضحايا وعائلاتهم وأحبائهم».[79] وأدانت السفارة الفرنسية في إسرائيل الهجمات ووصفت تصرفات حماس بأنها «هجمات إرهابية غير مقبولة».[80]

إيطاليا: قال وزير الخارجية أنطونيو تاجاني «إن الحكومة تدين بأشد العبارات الهجمات على إسرائيل. معتبراً أن حياة الناس وأمن المنطقة واستئناف أي عملية سياسية معرضة للخطر»، وذكر أن إيطاليا تدعم حق إسرائيل في الوجود والدفاع عن نفسها.[81]

جمهورية التشيك: أدان رئيس الوزراء بيتر فيالا الهجوم، قائلًا إن مشاعره «مع ضحايا العنف الأبرياء ونتمنى لأصدقائنا في إسرائيل التعامل بأسرع ما يمكن مع الوضع وتحقيق طموحاتهم في العيش بسلام وأمن». [82]

هولندا: قال رئيس الوزراء مارك روته إنه تحدث مع رئيس الوزراء نتنياهو حول الهجوم غير المسبوق الذي شنته حماس على إسرائيل و«أبلغه أن هولندا تدين بشكل لا لبس فيه هذا العنف الإرهابي وتدعم بشكل كامل حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». [83]

السويد: أدان وزير الخارجية توبياس بلستروم الهجوم ضد إسرائيل، وقال إن الحكومة تتضامن مع جميع المدنيين الذين أصيبوا، وصفاً الهجوم ومنفذيه بالإرهابيين. [84]

إسبانيا: أدان رئيس الوزراء بيدرو سانشيز الهجوم على إسرائيل وطالب بالوقف الفوري للعنف العشوائي ضد السكان المدنيين. [85] ودعت نائبة رئيس الوزراء يولاندا دياز المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لوقف ما أسمته مذبحة في غزة، في حين اتهم وزير الحقوق الاجتماعية إيوني بيلارا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة "بالتواطؤ في جرائم الحرب الإسرائيلية" ودعا إلى سيتم إدانة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية بسبب ما وصفته بـ "الإبادة الجماعية المخطط لها" المستمرة في قطاع غزة ضد الشعب الفلسطيني. وفي نوفمبر 2023، انتقد سانشيز القصف الإسرائيلي لقطاع غزة ودعا إلى "وقف فوري لإطلاق النار". ووعد "بالعمل في أوروبا وإسبانيا للاعتراف بالدولة الفلسطينية". [86][87][88]

فنزويلا: أعربت وزارة الخارجية الفنزويلية عن قلقها العميق إزاء التطورات الأخيرة في قطاع غزة، في حين ترى أن التصعيد هو نتيجة فشل الشعب الفلسطيني في الحصول على طريقة لتأكيد حقوقه التاريخية بموجب القانون الدولي. [89]

كوبا: الخارجية الكوبية في بيان لها: تصاعد العنف بين إسرائيل وفلسطين هو نتيجة لخمسة وسبعين عاما من الانتهاك المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والسياسات العدوانية والتوسعية التي تنتهجها إسرائيل.[89]

المجر: قال رئيس الوزراء فيكتور أوربان إنه يدين بشدة الهجوم الوحشي ضد إسرائيل، ويدعم بشكل لا لبس فيه حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. وأضاف: «أود أن أعرب عن تعاطفي وتعازي لرئيس الوزراء نتنياهو. أفكارنا وصلواتنا مع شعب إسرائيل في هذه الأوقات المظلمة».[90]

النمسا: ندد وزير الخارجية النمساوي ألكسندر شالنبرغ بشدة بالهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل، وأكد أن «إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها».[91] وأوقفت المساعدات المالية كافة المخصصة لفلسطين.[77][92] ورفعت علم إسرائيل على مبنى مكتب المستشار النمساوي ووزارة الخارجية.[93]

سويسرا: دعت وزارة الخارجية السويسرية إلى «الوقف الفوري للعنف وحماية المدنيين».[91]

بلجيكا: نددت وزيرة الخارجية البلجيكية حجة لحبيب «بشدة بالهجمات الصاروخية الكثيفة على المدنيين الإسرائيليين، قلوبنا مع جميع المتضررين، إننا نراقب الوضع عن كثب»[91]

بولندا: أدان وزير الخارجية زبيغنيو راو «بأشد ما يمكن الهجمات غير المقبولة» التي وصفها بأنها «أعمال عدوانية».[91]

ألبانيا: أدان وزير الخارجية الألباني إيغلي حسني العملية بشدة.[91]

اليونان: أدان رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس «بشدة الهجمات المروعة»، مؤكدًا أن أثينا «تقف بجانب الشعب الإسرائيلي، وتدعم تمامًا حقه في الدفاع عن نفسه».[91]

قبرص: أدانت السفارة القبرصية في إسرائيل الهجمات، وذكرت أن قبرص تقف إلى جانب إسرائيل.[94]

جنوب إفريقيا: دعت خارجيّة جنوب أفريقيا إلى وقف إطلاق النار فوري بين إسرائيل وفلسطين، وأكدت استعدادها لتقاسم تجربتها في الوساطة بين الطرفين.[95] كما قدّمت جنوب إفريقيا طلبًا في محكمة العدل الدولية في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2023 تتهم فيه اسرائيل بارتكاب إبادة جماعية (انظر دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل).[96]

اليابان: صرح رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا بأنه على حركة حماس إطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين الذين تحتجزهم، كما عبر عن قلقه العميق بشأن الخسائر الفادحة في قطاع غزة موجه الدعوة لجميع الأطراف إلى ضبط النفس.[97]

جمهورية إفريقيا الوسطى: صوتت جمهورية أفريقيا الوسطى ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة.[98]

تشاد: صوتت تشاد ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، استدعت سفيرها لدى إسرائيل.[98][99]

جزر القمر: صوتت جزر القمر ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة.[98]

الكونغو: صوتت الكونغو ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة.[98]

غامبيا: صوتت غامبيا ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة.[98]

غينيا: صوتت غينيا ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة.[98]

طاجيكستان: أدانت وزارة الخارجية بشدة أعمال العنف ودعت الأطراف إلى إنهاء أعمال العنف فورًا وبدء الحوار لتطبيع الوضع لمنع تصعيد التوترات في الشرق الأوسط.[100] وصوتت طاجيكستان ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة.[98]

إندونيسيا: أصدرت وزارة الخارجية بيانًا أعربت فيه عن قلقها العميق "إزاء تصاعد الصراع بين فلسطين وإسرائيل"، وحثت على الوقف الفوري للعنف لتجنب مزيد من الخسائر البشرية. كما دعا إلى حل احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية باعتباره أصل الصراع وفقا للمعايير التي وافقت عليها الأمم المتحدة.[101] وحث الرئيس جوكو ويدودو، في خطابه يوم 10 أكتوبر/تشرين الأول، كلا الجانبين على وقف الصراع، وتهدئة التوترات، وأمر وزارة الخارجية بحماية المواطنين الإندونيسيين الموجودين حاليًا في فلسطين وإسرائيل.[102]

جزر المالديف: أصدرت وزارة الخارجية بيانًا قالت فيه إن الحكومة اعتبرت "هذه الأعمال العدوانية المتعمدة ضد السكان المدنيين الأبرياء في فلسطين استخفافًا صارخًا وانتهاكًا للقانون الإنساني الدولي، يرقى إلى مستوى جريمة حرب". قال البيان.[103]

زيمبابوي: أدانت زيمبابوي الأعمال الإسرائيلية في غزة.[104]

بوليفيا: أعربت الحكومة عن "قلقها العميق" إزاء الوضع وانتقدت "تقاعس الأمم المتحدة ومجلس الأمن".[105] بوليفيا صوتت ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة.[98] وفي 31 أكتوبر، قطعت الدولة علاقاتها مع إسرائيل بسبب "جرائم ضد الإنسانية".[106]

غويانا: صوتت غويانا ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة.[98]

نيكاراغوا: أدان الرئيس دانيال أورتيجا "التفاقم الرهيب" للصراع وقال إن البلاد كانت دائمًا "متضامنة مع القضية الفلسطينية".[107]

الشيشان: أصدر رئيس الجمهورية رمضان قديروف بيانًا يدعم فلسطين ويعرب عن استعداده لإرسال قوات حفظ سلام شيشانية.[108][109]

مالي: مالي تعلن دعمها لفلسطين.[110]

النيجر: أعلنت النيجر دعمها لفلسطين.[110]

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية: أعربت جبهة البوليساريو عن دعمها للشعب الفلسطيني.[111]

السنغال: صوتت السنغال ضد إدانة حماس في الأمم المتحدة.[98]

الصومال: الصومال تحمل إسرائيل مسؤولية تفجير المستشفى الأهلي العربي.[112]

ماليزيا: عبّر رئيس وزراء ماليزيا، أنور إبراهيم، عن تضامنه ووقوفه مع الشعب الفلسطيني ونضاله، كما انتقد المجتمع الدولي لتصرفاته الأحادية الجانب بشأن قضية القسوة والقمع ضد الفلسطينيين، وفي وقت سابق، قالت ماليزيا إنه يجب الاعتراف بالأسباب الجذرية لأعمال العنف الحالية في قطاع غزة، في تلميح للسياسات الاستيطانيّة الإسرائيليّة الأخيرة.[113][114][115]

ردود المنظمات الدولية

جامعة الدول العربية: دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الى وقف العمليات العسكرية في غزة بشكل فوري، وحمّل إسرائيل أسباب التصعيد لتطبيق سياسات عنيفة ومتطرفة تُعد بمثابة قنبلة موقوتة، تحرم المنطقة من أية فرص جادة للاستقرار علي المدي المنظور، كما تحاول إجهاض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967.[116][117][118]

الاتحاد الإفريقي: شدد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي محمد على ضرورة إنهاء التوترات المتصاعدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، مشيراً إلى أن رفض مطلب الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة وذات سيادة، هو السبب الرئيسي للأزمة.[119][120][121]

الاتحاد الأوروبي: أدان الاتحاد الأوروبي الهجمات المُسلّحة دون تسمية الأطراف، وطالب بضرورة وقف أعمال العُنف فوراً.[122]

الأمم المتحدة:

- ندد موفد الأمم المتحدة الخاص إلى الشرق الأوسط تور وينسلاند العملية بشدة، ودعا إلى وقف الهجمات على الفور، مشيرًا إلى أنه «على تواصل وثيق مع جميع الأطراف» يطلب منها بصورة خاصة «حماية المدنيين». [91]
- قال ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمم المتحدة -في بيان- أن الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريش ندد هجوم حماس على إسرائيل وحث على «بذل جميع الجهود الدبلوماسية لتجنب اندلاع صراع أوسع نطاقًا». [91]
- ندد البرازيل التي تتولى الرئاسة الدورية لمجلس الأمن خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول 2023 بالهجمات، وعبرت عن تضامنها مع إسرائيل، فيما قالت وزارة الخارجية البرازيلية إنها ستدعو إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي. [91]

حلف شمال الأطلسي (ناتو): أعربت دول حلف شمال الأطلسي تضامنها مع "إسرائيل"، وأعلن الحلف في البيان الصادر أن «الحلفاء أعربوا عن تضامنهم مع إسرائيل مؤكدين بوضوح أن من حقها الدفاع عن نفسها بصورة متكافئة ضد أعمال الإرهاب هذه غير المبررة». [123]

ردود الفعل الشعبية

جمعة النفير العام

شهد يوم الجمعة 13-10-2023م خروج جموع المظاهرين في مختلف عواصم ومدن عربية وأجنبية في مظاهرات حاشدة داعمة للقضية الفلسطينية ولعملية طوفان الأقصى ولتنديد بالعدوان والقصف الإسرائيلي المتواصل على مدن قرى قطاع غزة والضفة الغربية مرددين وحاملين شعارات ولافتات مناهضة للاحتلال. [124][125]

الخلفية

دعت حركة حماس أحد فصائل المقاومة الفلسطينية جميع المسلمين وداعمي القضية الفلسطينية حول العالم إلى التظاهر يوم جمعة 13-10-2023 نصرة لفلسطين و شعب غزة المحاص واحتجاجا على القصف الإسرائيلي على قطاع بأكثر من 4000 طن من القنابل.[126]

الأحداث

شهدت يوم الجمعة أغلب العواصم والمدن العربية وعديد العواصم الإسلامية والعالمية مظاهرات ووقفات تضامنية حاشدة دعما للمقاومة وللقضية الفلسطينية وتنديدا بعدوان الاحتلال الإسرائيلي، في القاهرة تجمع المتظاهرون في ساحات الجامع الأزهر وأماكن أخرى احتجاجا على القصف الإسرائيلي لقطاع المحاص مرددين الشعارات المتضامنة مع الفلسطينيين.[127] وفي لبنان شهدت الضاحية الجنوبية لبيروت الوقفة التضامنية حاشدة حضرها الآلاف، وفي العاصمة الليبية طرابلس تم تنظيم مظاهرة غضب تنديدا بجرائم الاحتلال الإسرائيلي وشهدت مدن مصراتة (في وسط ليبيا) وصبراتة (في الغرب) وطبرق وقفات تضامنية داعمة للمقاومة الفلسطينية، وتونس شارك آلاف التونسيين في مظاهرة وسط نصرة لفلسطين، بينما احتشد مئات آلاف العراقيين وسط بغداد في سيل بشري لدعم وتأييد عملية طوفان الأقصى وكذلك الأمر في العاصمة السورية دمشق، وفي الدوحة تم تنظيم وقفة تضامنية تضامنا مع غزة وضد الجرائم الإسرائيلية، كما شهدت العاصمة الأردنية عمان مظاهرات ضخمة نصرة لغزة وتأييدا للشعب الفلسطيني مطالبين بفتح الحدود مع فلسطين، وعلى الساحة اليمنية تجمع آلاف اليمنيين في شوارع صنعاء تضامنا مع غزة وفلسطين.[128]

كما شهدت البحرين كذلك وقفة تضامنية مع غزة بعد صلاة الجمعة بجامع الإمام الصادق بالدراز، وذلك تأييدًا لعملية طوفان الأقصى.[129]

مظاهرات

كما نظمت مسيرات مؤيدة للفلسطينيين في ألمانيا ،[130] المملكة المتحدة ،[131] أستراليا ،[132] فرنسا ،[133] إسبانيا[134] جنوب أفريقيا ،[135] باكستان ،[136] ليبيا ، ونس ،[137] المغرب ، بنغلاديش ، الهند ، سريلانكا ،[138] كندا ،[139][140] اليونان ،[141] تشيلي ، بلجيكا ، إيطاليا ،[142] الفلبينيين ،[143] كوريا الجنوبية ، أيرلندا ،[144] البوسنة والهرسك ، بوليفيا ، السويد ، الدنمارك ،[145] والبحرين .[146]

شخصيات سياسية ودينية

بوليفيا : الرئيس السابق إيفو مورالیس دعم الجماعات الفلسطينية المسلحة وانتقد رد الحكومة البوليفية .[147] تظاهر السفير السابق لدى الأمم المتحدة ساشا يورنتي دعمًا لفلسطين في شوارع لاباز ودعا إلى إعلان إسرائيل "دولة إرهابية" .[148]

العراق: أصدر المرجع الشيعي السيد علي السيستاني ، بيانًا أدان فيه إسرائيل ودعا العالم إلى الوقوف مع غزة .[149][150] كما أصدر المرجع بشير حسين النجفي بيانًا كذلك دعا فيه إلى «وقفة صلبة مع عموم الشعب الفلسطيني» .[151] وشارك المرجع محمد اليعقوبي في وقفة تضامنية مع غزة ، وقال اليعقوبي: «أن ما يدور في غزة ليست حربًا وإنما عدوان وحشي من طرف واحد وهم الصهاينة» .[152]

إيران: أصدر مكتب المرجع موسى الزنجاني بيانًا ، أعرب فيه عن قلقه حول ما تحدث في غزة ، ودعا البيان جميع المنظمات الدولية إلى أنهاء ما وصفه بـ«المأساة الكبرى» .[153]

الفلبين: قال الرئيس السابق رودريغو دوتيرتي في مقابلة أنه إذا كان نتنياهو ، فإنه "سيصبح" غزة وتجعله "أكبر مقبرة في العالم" .[154]

أيرلندا : أعرب الممثلون الأيرلنديون في البرلمان الأوروبي عن دعم قوي لفلسطين .[155]

إجلاء الرعايا الأجانب

- في 8 أكتوبر، أعلنت الحكومة البرازيلية عن عملية إنقاذ لمواطنين برازيليين باستخدام طائرة إيرباص A330 تابعة للقوات الجوية البرازيلية، برفقة أطباء وعلماء نفس. وضعت رئيسة الوزراء النايلاندية سريتا تافيسين القوات الجوية الملكية النايلاندية على أهبة الاستعداد لإجلاء مواطنيها إذا لزم الأمر. أعلن وزير الدفاع البولندي ماريوس بوشاكزاك أنه سيتم نشر طائرتي نقل من طراز C-130 لإجلاء 200 من مواطنيه من إسرائيل.[156][157]
- قامت المجر بإجلاء 215 من مواطنيها من إسرائيل باستخدام طائرتين في 9 أكتوبر، بينما قامت رومانيا بإجلاء 245 من مواطنيها، بما في ذلك مجموعتي حج، على طائرتين من طراز تارom وطائرتين خاصتين في نفس اليوم. كما أعلنت أستراليا عن رحلات العودة إلى الوطن. فر 300 حاج نيجيري في إسرائيل إلى الأردن قبل نقلهم جواً إلى وطنهم.[158][159]

- في 12 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت المملكة المتحدة رحلات جوية لمواطنيها في إسرائيل؛ غادرت الطائرة الأولى مطار بن غوريون في ذلك اليوم. وكانت الحكومة قد قالت من قبل إنها لن تقوم بإجلاء رعاياها بسبب توفر الرحلات الجوية التجارية. ومع ذلك، كانت الرحلات تجارية.[160]

الموسيقيين

- في نوفمبر 2023، وقع أكثر من 4000 فنان، بما في ذلك زاك دي لا روشا، وتوم موريلو، وبيكيني كيل، وبالب، ولوسي داكوس، وموغواي، وكالي أوتشيس، على رسالة مفتوحة تدعو إلى وقف إطلاق النار في الحرب بين إسرائيل وحماس.[161]
- قام أكثر من 600 موسيقي، بما في ذلك منظمة الغضب ضد الآلة، بوضع توقيعاتهم على رسالة مفتوحة تحث على مقاطعة العروض في إسرائيل حتى ينتهي احتلال الأراضي الفلسطينية. تعكس هذه

الرسالة، التي نظمتها "موسيقيون من أجل فلسطين"، الرفض المتزايد لإسرائيل والدعم المتزايد لفلسطين من الشخصيات العامة والمشاهير البارزين. وقد التزم فنانون بارزون مثل جوليان كازابلانكاس، وأعضاء سايبرس هيل، وباتي سميث، وروجر ووترز، وسيرج تانكيان بالانضمام إلى هذه المقاطعة.

- تركز الرسالة بشكل كبير على أهمية التضامن مع فلسطين والدعوة إلى العدالة والكرامة والحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني. كما يدعو الفنانين إلى رفض العروض في المؤسسات الثقافية الإسرائيلية ودعم حق الشعب الفلسطيني الأساسي في السيادة والحرية. ومن بين الموقعين The Roots 'Black Thought و Questlove، التوفيق لك! الإمبراطور الأسود، ثورستون مور، بون بي، رويس دا 5'9"، طالب كويلي، Run the Jewels، وAnti-Flag. وقد أعربت منظمة الغضب ضد الآلة في السابق عن دعمها للفلسطينيين خلال الاضطرابات في القدس الشرقية وفي المسجد الأقصى، وأدانت الاحتلال الإسرائيلي وإظهار التضامن مع الشعب الفلسطيني.[162][163]

مراجع

لقراءة المراجع يرجى فتح الملف

ردود الفعل على عملية طوفان الأقصى – ويكيبيديا (wikipedia.org)

8. المزيد حول جرائم الاحتلال الصهيوني في غزة

https://youtube.com/shorts/0Zjw6EmDm8Q?si=52HWTKpdM_W5DPwl

مجرمو الحرب كالعادة يكذبون!

https://youtu.be/2Nul_ap-0r8?si=4m4lWa0ptdvUj-0e

https://youtu.be/OnPm26rJjHI?si=Akk2KOesKM9Kzzr1

وزير الخارجية السعودي!!!

قال وزير الخارجية السعودي، الثلاثاء، إن المملكة السعودية، ستعترف بإسرائيل إذا تم حل القضية الفلسطينية.

وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان خلال جلسة نقاشية في منتدى دافوس العالمي إن السعودية يمكن أن تعترف بإسرائيل في إطار اتفاق أوسع بعد حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد ناقش في السعودية التطبيع مع إسرائيل ومرحلة ما وشدد فرحان على ضرورة الحاجة لوقف إطلاق النار في غزة فورا، معتبرا أن استمرار المعاناة في غزة سيؤدي إلى حلقات من التصعيد. وأكد أن الهجمات في البحر الأحمر متصلة بالحرب في غزة، وذكر أن ما تفعله إسرائيل الآن يعرض آفاق السلام والأمن الإقليميين للخطر.

كما أعرب وزير الخارجية السعودي عن بالغ القلق إزاء الأمن الإقليمي وحرية الملاحة في البحر الأحمر، وطالب الامير فيصل بن فرحان على هامش الاجتماع السنوي لمنتدى دافوس، بأن تكون الأولوية حاليا لخفض التصعيد في الممر المائي والمنطقة بأكملها .

!!

!!

!!!

المطلوب هو انهاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين

وإقناع المطبعين العــــــــرب بالخروج من ذلك

الوضع الذي يعطي الصهاينة فرصة لاستمرار

اغتصاب الوطن الفلسطيني !

ما الفرق بين ماكرون الرئيس الفرنسي ورئيس الكيان الصهيوني وبين المطبعين العرب؟؟؟؟

9. بعد الضغط الأميركي.. إسرائيل تسحب آلاف الجنود من غزة[21]

قتل أكثر من 24 ألف فلسطيني منذ بدء الحرب في السابع من أكتوبر

سحبت إسرائيل الآلاف من جنودها من غزة بعد "ضغوط" من الولايات المتحدة، للانتقال إلى مرحلة أقل حدة وأكثر دقة في حربها ضد حماس، حسبما قالت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية، الخميس.

وذكرت الصحيفة أن هذه الخطوة أثارت مخاوف بعض المسؤولين الإسرائيليين، على اعتبار أن الانسحاب سيقوض الهدف الاستراتيجي المتمثل في القضاء على حركة حماس، مما قد يعرض البلاد لهجمات جديدة أخرى. وأوضحت أن القرار بسحب إحدى الفرق الإسرائيلية الأربعة في غزة يمنح إسرائيل إمكانية نشر قواتها في بؤر التوتر الأخرى، مثل الضفة الغربية والحدود مع لبنان.

وكشف المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هغاري، أن إسرائيل لديها حاليا 3 فرق تقاتل في غزة، واحدة شمالا والثانية في وسطها والثالثة في جنوبها، مشيرة إلى أن الفرقة الرابعة "36" تم سحبها للراحة

[21] بعد الضغط الأميركي.. إسرائيل تسحب آلاف الجنود من غزة (msn.com)

والتدريب. وأضاف أن الانتشار الكبير حاليا يتم في معقل حماس الجنوبي، في مدينة خانيونس. وقال جيورا إيلاند، وهو جنرال إسرائيلي متقاعد، إن التكتيكات الإسرائيلية المتغيرة "قد تمكن المزيد من المدنيين، وبينهم المسلحون، من العودة إلى شمال غزة." وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الأربعاء، إنه متمسك بأهداف الحرب المعلنة، وهي القضاء على حماس. لكن أهرون بريغمان، أستاذ العلوم السياسية في كينغز كوليدج في لندن الضابط السابق في الجيش الإسرائيلي، ذكر لـ "وول ستريت جورنال" أنه في حالة عدم تحقيق انتصار شامل على حماس، قد تضطر إسرائيل إلى إرضاء نفسها بأهداف حرب أقل طموحا. وأضاف: "رغم أن إسرائيل لن تعترف بذلك رسميا أبدا، فإنه لا يمكن تحقيق هدف إطاحة حماس، لا الآن ولا في المستقبل." ودعت واشنطن مرارا وتكرارا إسرائيل إلى تنفيذ عمليات عسكرية دقيقة في غزة، الأمر الذي سيسمح بالحد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وبتوزيع المساعدات الإنسانية بحرية أكبر. وقتل أكثر من 24 ألف فلسطيني منذ بدء الحرب، غالبيتهم من النساء والأطفال، بحسب السلطات الصحية في غزة.

وإلى أن يصدر حكم محكمة العدل الدولية،

إذا صمدت المحكمة في وجه الضغوط السياسية

من داعمي الكيان الصهيوني

وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية،

تتمنى كل الشعوب المحبة للسلام والرافضة

لمجازر الاحتلال الصهيوني في غزة

أن يكون حكماً عادلاً

. . . وأن يتم تنفيذه !

وأن تقوم الدول العربية والإسلامية بواجبها بالمساندة الفعلية في

وقف العدوان الصهيوني بالفعل وليس بالكلام الذي لا يفيد ولم

يعد الفلسطينيون يقبلونه بعد 75 سنة من النكبة العربية الكبرى

وضياع فلسطين !!!!!!!

مازالت وستبقى
فلسطين عربية

القدس
عاصمة فلسطين
ولا عاصمة لفلسطين إلا القدس

قصيدة (القـــــــدس)

فلسطين نادت فلبوا الندا — و هبوا اسودا و كونوا الفدا
ففى ارضـــــها تمادى العدا — وحل الضـــلال محل الهدى
فلســـطين نادت فلبوا الندا — فلسطـــين لبى نداك القدر
بطـــفل تحدى طغاة البشر — بايمـــــانه قد تغنى الحجر
ابـــى ان يـــذل ويستعيـــد — فلسطين لبى نداك الشباب
يـــدافع عنك بظفر وناب — يخوض المناياويلقى الصعاب
يعاف الحياة ويهوى الردا — فلسطين نادت فلبوا الندا
فلسطين يا وطن الانبياء — ومثوى الرسول ونبع الضياء
تعال الجهاد ليوم الفدا — فجئنا سراعا نمد اليدا

فلسطين نادت•••••فلبوا الندا

وإلى اللقاء مع كتاب جديد بإذن الله

مع تحياتي

18 يناير 2024

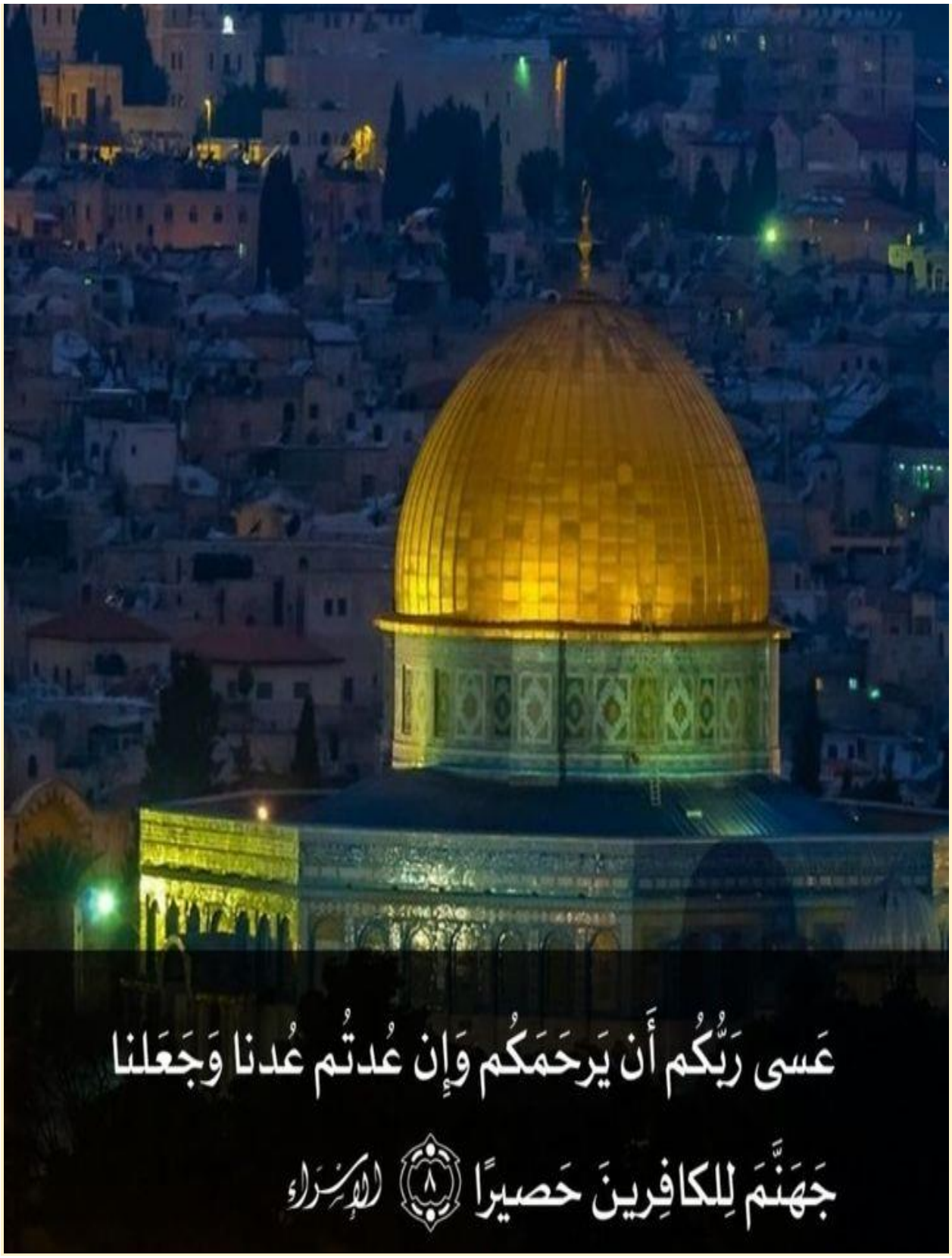
عَسى رَبُّكُم أَن يَرحَمَكُم وَإِن عُدتُم عُدنا وَجَعَلنا
جَهَنَّمَ لِلكافِرينَ حَصيرًا ﴿٨﴾ الإسراء